شعارنا التَّميز والنَّزاهة والشَّفافيَّة

مجلة الرِّفاق للمعرفة

مجلة نصف سنويَّة محكَّمة متخصصة في العلوم الإنسانيَّة والتَّطبيقيَّة

تصدر عن جامعة الرِّفاق الأهلية للعلوم الانسانيَّة والتَّطبيقيَّة

العدد الثّالث 2019م

المشرف العام	
د. علي محـمد قشوط	د. مهيبة محمود فرنكة.

رئيس التَّحرير	مدير التَّحرير
د.محمد سالم موسى	أ. د. صالح محمد عبودة

الهيئة الاستشاريَّة	أعضاء هيئة التَّحرير
أ. د. محمد عمران الغريانى	د. احمد رمضان بن نوبة.
أ. د. احمد على اصميدة	د. محمد قاسم الزغبى.
د. شريف محروس جاد.	د. الطاهر احمد الكرى.
د.على احمد مجاهد جاد	أ. حسام الدين محمد الفيتوري

سكرتير التَّحرير	المراجع اللُّغوي
نسرين نور الدين الغناي	أ. حامد سعد

شعارنا التميز والنزاهه والشفافية

شعارنا التَّميز والنَّزاهة والشَّفافيَّة

مجلة الرِّفاق للمعرفة

مجلة نصف سنويَّة محكَّمة متخصصة في العلوم الإنسانيَّة والتَّطبيقيَّة

تصدر عن جامعة الرِّفاق الأهلية للعلوم الانسانيَّة والتَّطبيقيَّة

حقوق الطَّبع محفوظة

المرسلات:

توجه كافة المراسلات باسم رئيس هيئة التَّحرير على العنوان الآتي:

جامعة الرِّفاق للعلوم التَّطبيقيَّة والإنسانيَّة

طرابلس	شارع الجمهورية
الهاتف	+ (218)-91-321-5532
البريد الإلكتروني	Alrefak.e.m@gmail.com
الموقع الاجتماعي الفيسبوك	مجلة الرفاق للمعرفة
رقم الإيداع	117 / 2018م
دار الكتب الوطنية	بنغازي ليبيا

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها فقط، وهم وحدهم الذين يتحملون المسؤولية القانونية والأدبية عن أفكارهم وآرائهم، والمجلة ليست مسؤولة عن أي شيء من ذلك.

البحوث المنشورة مرتبة وفقاً لاعتبارات فنية، ولا يعكس هذا الترتيب قيمة هذه البحوث أو مستوى مؤلفيها.

قواعد النشر بالمجلة:

مجلة الرفاق للمعرفة مجلة علمية محكمة تصدر نصف سنوية عن جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والانسانية، وتسعى الى المساهمة في إثراء البحث العلمي من خلال البحوث والدراسات التي تنشرها، ولتحقيق ذلك فإن هيئة تحرير المجلة تركيز على رصانة ما ينشر في المجلة، من حيث التأكد من أن البحوث المنشورة ذات فائدة علمية وعملية للمجتمع.

وفيما يلى القواعد العامة للنشر بالمجلة.

- ان يحتوي البحث على خطة بحث إجرائية (البحوث التطبيقية)، تبين المشكلة البحثية بوضوح وواقعية والأهداف والاهمية، وأيضا الفروض والمنهجية المتبعة وغيرها من متطلبات خطط البحث.
- أن يكون للبحث إطار نظري يلقى الضوء على موضوع البحث يستعيد عرض ادبيات البحث من خلال المراجع العلمية الموثوق بها، ويسهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال العلوم الإنسانية والتطبيقية.
- ان يكون للبحث نتائج وتوصيات تتوافق مع ما تم عرضه في ادبيات البحث.
- ألاً يكون البحث جزءا من رسالة دكتوراه أو ماجستير أو جزء من كتاب، أو بحث سيق نشره او قُدم للنشر من جهة اخرى.
- يعرض البحث بشكل سري على محكمين أثنين في مجال تخصص البحث ممن تختارهم هيئة التحرير وهما من يحدد القبول أو الرفض للنشر بالمجلة.
- في حالة قبول او رفض، أو وجود تعديلات في البحث يتم إبلاغ صاحبه بنتائج التقييم السري.
- يتم نشر البحوث بالمجلة باللغتين العربية والانجليزية فقط.
- يمنح كل باحث تم قبول بحثه للنشر ثلاث نسخ من العدد الذي نشر فيه بحثه.

ضوابط النشر ومواصفاته:

- يقدم الباحث نسخة ورقية من بحثه مطبوعة على الورق حجم، A4، ونسخة إلكترونية على قرص ليزري CD الى سكرتير المجلة أو عبر البريد الإلكتروني للمجلة.
- يكتب البحث على برنامج (Microsoft word).
- يجب أن تحتوي الصفحة الأولى للبحث على اسم الباحث أو الباحثين ثلاثيا، وعنوان البحث والدرجة العلمية وجهة العمل.
- ان يكون للبحث ملخص لا يتجاوز الصفحة الواحدة.
- ألاَّ يزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة.
- يكتب البحث بخط نوع (Simplified Arabic) للغة العربية وخط نوع Times New Roman للغة الانجليزية.
- ان يكون حجم الخط للبحث رقم (14) عادى، والعناوين الفرعية رقم (16) أسود داكن، والعناوين الرئيسية رقم (18) أسود داكن.
- تُترك مسافة مفردة واحدة للتباعد بين الأسطر.
- تكون هوامش الصفحة من الأعلى والأسفل واليسار (2.5 سم) ومن اليمين (3سم).
- يكون ترقيم الصفحات أسفل الصفحة في الوسط.

كلمة المشرف العام

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام الاكملان التامان على أفصح من نطق بالضاد وأفضل من أوتي فصل الخطاب وجوامع الكلم، سيدنا وإمامنا وقدوتنا وقائدنا وقرة أعيننا محمد ابن عبد الله صاحب المقام المحمود والحوض المورد، وعلى آله والأطهار وصحبه الابرار ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فباسم الله الفتاح العليم وعلى بركة الله وحسن عونه وتوفيقه، نقدم لكم العدد الثالث من ((مجلة الرفاق للمعرفة)) الذي نأمل أن يكون نافذةً لجميع البحاث والمهتمين بالبحث العلمي.

إن ما امتاز به هذا العدد من المجلة هو تنوع البحوث من حيث التخصص وإيضاً المشاركة التي كانت من مختلف الجامعات الليبية، الأمر الذي يتيح للقارئ الاطلاع على مواضيع علمية مختلفة ذات أهمية بالغة تخص مجتمعنا.

وأخيراً وليس آخراً، فإن أي عمل لا يخلو من القصور، ولهذا فإننا نرحب بأي ملاحظات أو آراء تفيدنا، وبإمكان أي مطلع أن يقدمها لنا عبر الحضور الشخصي أو عن طريق البريد الإلكتروني أو في صفحة المجلة على مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

ودمتم.... وبالله التوفيق

الفهرس

البحوث باللغة العربية	الصفحة
التوثيق التاريخي وأهميته خلال عصر العصر الحديث • د. المدني سعيد عمر	**8**
الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات • د. فرج محمد لامة	**26**
تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة حالة الدراسة جامعة الجبل الغربي • د. عبدالعزيز زهمول الضاوي • أ. د. محمد مسعود قنان • د. محمد قاسم الزغبي	**52**
استجابة الشعير والشوفان للمياه الري بالمنطقة الغربية • أ. حسين سعيد طالب • أ. بلقاسم علي حماد	**78**
قياس أثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا • د. الصادق أمحمد إبراهيم الزغداني	**98**

128	**معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيه** • أ. عبد المنعم ناجم إمحمد • د. عيسى أحمد ابوعجيلة
155	**معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية الغليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس** • د. ناجم محمد أبو خويط
190	**اعتبار شرع مَن قبلنا في بناء الأحكام** • أ. يوسف محمد حسين

ثمن النسخة	
أعضاء هيئة التدريس	**10 دينار ليبي**
طلبة الجامعات والمعاهد العليا	**5 دينار ليبي**
المؤسسات والشركات العامة والخاصة	**20 دينار ليبي**
خارج الدولة	**15 دولار**

التوثيق التاريخي وأهميته خلال عصر العصر الحديث

د. المدني سعيد عمر

قسم التاريخ كلية الآداب. جامعة غريان

تمهيد

شهد القرن الثامن عشر حركة علمية وفلسفية واسعة ذات طابع ثوري، أطلق عليها اسم الاستنارة تحت رعاية الحكومات والأكاديميات العلمية لتبادل وجهات النظر بين المتعلمين، كما شهد العديد من التحولات التاريخية في مجال الاكتشافات والابتكارات والاهتمام بالحداثة، ونقل المجتمع من الاعتماد الخرافات والأساطير إلى تاريخ مبني على المعلومات والتوثيق الصحيح بدلا من ذلك ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع.

من خلال ذلك نقول بأن التاريخ أخد اتجاهاً علمياً معتمدا على التوثيق.

كان التوثيق التاريخي قبل القرن الثامن عشر يهتم بالأدب والتأملات والأساطير ومدائح الملوك، والاهتمام بالغيبيات والقوي الخارقة للطبيعة أو ما يسمي بعصر التنوير أخد التاريخ شكله العلمي في قواعد وأصول فنية علمية راسخة، ولم تعد الأفكار التي سيطرت على فكر المؤرخ التقليدي وهي اهتمامه بشؤون السياسة وأحداثها بل أصبح التاريخ علماً عملياً موضوعياً.

فقد بدل المؤرخون جهدهم لبحث موضوعات تاريخية مهمة وشهد هذا القرن ظهور فلاسفة ومؤرخين عدة من أمثال، فيكو، وفولتير، وجيبون، وهيوم، ومونتيسكيو، وروسو، وآدم سميث، وكوندرسيه، وغيرهم ممن عالج البحث فلسفتهم ونظرتهم للتاريخ.

لقد أسهم فلاسفة عصر الاستنارة بأفكار جديدة في الدراسات التاريخية من خلال نقدهم للنصوص مما خلص التاريخ من الكثير من الأخطاء وهم أول من وسع أفق الإنسان الأوربي وغيره في نظرته للتاريخ، حتى غدت نظرة المؤرخ خلال عصر التنوير أكثر تحررا وأبعد عن التعصب الديني والقومي، وتوصلوا إلى أن التاريخ الحق هو تاريخ الفكر الذي يكشف عنه تقدم العقل البشري.

يهتم التوثيق التاريخي قبل عصر التنوير مع التركيز على ما يشهده القرن الثامن عشر من تنوع في آفاق المعرفة التاريخية، وتنوع فروع التاريخ وتطور طرائق البحث التاريخية، حتى أطلق على القرن الثامن عشر بعصر صناعة التاريخ.

ازدهرت ملامح القرن الثامن عشر بكونه عصر التنوير Enlightment أو الاحتكام إلي العقل، إذ ظهر فيه فلاسفة ومفكرون عظام في مختلف فرع المعرفة، أما التاريخ فقد أخد يستقر شيئا فشيئاً على قواعد وأصول فنية علمية خرجت به من مجال الأدب والفلسفة والتأملات وأساطير القديسين، ومدائح الملوك إلى أرض العلم الصلبة.

وكان الاهتمام بالتاريخ في هذا القرن مظهرا من مظاهر الاهتمام بالإنسان، بمجرد دراسة الإنسان، بل لأن دراسة الماضي تزيدنا خبرة وتجربة، فضلاً عما في دراسة التاريخ من إشباع للنزعة العقلية في إصدار أحكام متحررة عن آراء الكنيسة ورجال السياسة، أخد المؤرخون ينتقدون القاعدة اللاهوتية التي قامت عليها مناهج الكتابة التاريخية في العصور الوسطى.

أهمية التوثيق

زادت موجة الحماس لدراسة التاريخ إذ كرس طلاب المعرفة، في ايطاليا وألمانيا وفرنسا وإنجلترا، حياتهم لبحث موضوعات تاريخية متنوعة، وحاولوا

معالجتها بشكل يختلف عما عهد من قبل أثناء عصور الانقسامات الدينية والدستورية في أوربا.

ويعد فيكو، وفولتير، وجيبون أبرز الأمثلة لمدرسة الاستنارة في التاريخ، ورواد تلك الحركة. نشر جامبا تيستا فيكو (2) Giambathista Vico سنة 1725، رسالة جامعية شاملة بعنوان "أصول علم جديد" عد فيها التاريخ "فرعاً من علم واسع شامل لشؤون المجتمع الإنساني، كما اقترح مبادئ جديدة لتكون أساساً للبحث التاريخي، وهو أول من حاول " نقل التاريخ من ميدان الحرب إلي قاعات الدرس"(3) ، حاول تطبيق المنهج العلمي علي دراسة التاريخ ،فقد قسم التاريخ إلي ثلاثة مراحل تاريخية

الأولي: إلهية، أي العصر الذي كان الناس يردون الحوادث إلي صنع الآلهة.

الثانية: بطولية، كان التاريخ فيها سرداً لأعمال وعظماء الرجال.

الثالثة: إنسانية، وهي التي تنبه فيه المؤرخون إلى أن التاريخ الحقيقي هو الذي تصنعه الجماهير والشعوب(4). وعلى الرغم من بساطة هذا التقسيم فإن فيكو يعد. في نظر كثير من الباحثين. أول من أرسى قواعد فلسفة التاريخ في العصر الحديث (5).

وعن فائدة كتاب فيكو على فلسفة التاريخ يجدر بنا أن ننقل هنا نصا مانعته به هرنشو، حيث قال "حسبنا أن نقول إن يعتبر في مقدمة ما كتب في هذا الموضوع في القرن الثامن عشر(6)".

واشتهر الفيلسوف فرانسوا ماري دي فولتير (7) Volteire 1649-1778م بكونه رائد هذه المدرسة التاريخية العقلانية "لإيمانه العميق بالعلم والعقل، ويرجع الفضل إليه بالنقلة النوعية بمناهج البحث التاريخي لأمر دفع الكثير من المؤرخين أن يعدوه مؤسس علم التاريخ" بمفهومه الحالي في الغرب وهو

صاحب أكب إنتاج أدبي في تاريخ الإنسانية فقد بلغ عدد مقالاته ورسائله وحدها عشرة آلاف.

وعندما نشر فولتير كتابه الأول عن حياة الملك " شارل الثاني عشر " Historie De Charles X11 (8) وحروبه مع الروس 1731 م، رأي فيه لون الناس لوناً جديداً من التاريخ لم يعرفوه من قبل، فقد عرف كيف يتأنى في الحكم، ويحسن المقارنة بين شارل الشاب المغامر، ومنافسة القيصر الروسي بطرس الأكبر إذ رأى في الأول "شابا متهورا في حين وصف بطرس الأكبر (9) بأنه "رجل مصلح أنشأ إمبراطورية واسعة، رغم قسوته وعنفه (10).

أما أهم مؤلفات فولتير، من حيث تطورها التاريخي فكتابه "عصر لويس الرابع عشر" (11) La Siscle De Louis XIV سنة 1751م، الذي وصف بأنه" أول مؤلف تاريخي بالمعني الحديث "فقد تخلى فولتير فيه تماماً عن النظام الحولي، والتتابع الزمني للأحداث ونظم كتابه على أساس ترتيب الموضوعات، وأبدى فيه براعة فائقة في تحليل الأحداث والأشخاص، وهي المرة الأولى التي يتناول فيها كتاب تاريخي حضارة أوربية تناولاً شاملاً(12).

مما حدا بلويس الرابع عشر أن يخلع على فولتير لقب "مؤرخ فرنسا الرسمي" (13).

أراد فولتير أن يؤرخ للعالم إلا أنه لم يستطع السير في عمل ضخم كهذا، واقتصر جهده عام 1756م، على تحرير كتيب بعنوان "مقال عن الاختلاف والعادات" الذي يعد أول مؤلف في التاريخ العالمي بالمعني الحقيقي للمصطلح، وكانت هذه أول مرة تم فيها الاعتراف بفضل الحضارات الشرقية، والحضارة العربية الإسلامية على الحضارة الأوربية، ونبه فولتير إلى "أن الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تدخل في صميم عمل المؤرخ شأن أخبار البابوات والملوك " (14).

اهتم فولتير بالتاريخ للحضارات بدل "الملوك والقادرة" لأن أخبار السياسة والحرب، حسب رأيه، لا تفصح عن العقل الإنساني خلال تلك العصور" يقول فولتير في هذا الصدد ما نصه:

إن بعض المؤرخين يهتم بالحروب والمعاهدات، ولكني بعد قراءة وصف ما بين ثلاثة آلف وأربعة آلاف معركة، وبضع مئات من المعاهدات لم أجد نفسي أكثر حكمة مما كنت قبلها، حيث لم أتعرف إلا على مجرد حوادث لا تستحق عناء المعرفة، وأي حكمة تكتسب من العلم بسيادة طاغية على شعب بربري لا هم له إلا أن يغزو ويدمر (15).

كما أنه وسع دائرة التاريخ فلا تكون وقفاً على تاريخ أوروبا فقط، وإن أزهي أصول التاريخ الأوربي، في رأيه، تتمثل في فترات أربعة: التاريخ اليوناني القديم، ثم الدول الرومانية إبان ازدهار حضارتها ثم عصر النهضة، وأخير عصر التنوير، وهو "أكثر استنارة" (16).

ويرجع الفضل إلى فولتير في أنه أول من استخدم مصطلح "فلسفة التاريخ" (17) وقصد به رفض التاريخ المليء بالخرافات وكتابة الحوليات وتنقيح التاريخ من المبالغات، وتخليصه من الأساطير" لذا نجده يرفض الأخذ بفكرة "العناية الإلهية" التي دارت حولها تفسيرات التاريخ في العصور الوسطى من البحث في طبيعة المسيح عليه السلام، وشخصه، وما إلى ذلك (18).

وعلى الرغم من أن الكثير من المؤرخين يعدون فولتير مؤسس "العلم التاريخي" إلا إن الدكتور حسين مؤنس، عده من "هواة التاريخ وليس مؤرخا" لأنه "كتب التاريخ على أنه لون من الأدب والفلسفة، وهو يمثل القمة التي وصل إليها لون من ألوان الفكر الغربي، الذي نشأ في عصر النهضة وجمع أصحابه مؤلفاتهم أطرافاً من الفلسفة وأخرى من التاريخ وأضافوا إلى ذلك فيضاً من التأملات والآراء الصائبة (19).

ومهما يكم من أمر فقد بدأ الاهتمام بالتاريخ الاجتماعي بعد ظهور فوليتر حتى بلغ ذروته أوائل القرن الماضي، وغدا هدف المؤرخ يتجه نحو دراسة المجتمعات التاريخية، وبيان تطورها التاريخي والعوامل التي أثرت فيه.

ولقد أثر فولتير بنزعته العقلية في المؤلفات التاريخية التي كتبها ديفيد هيوم David Hume، الذي صرف جزءاً كبيراً من وقته في تأليف تاريخ إنجلترا في ستة مجلدات (21). عد هيوم التاريخ سجلا لأفكار البشر من الناحيتين الثقافية والأخلاقية، لكنه آثر في الوقت نفسه أن يكتب تاريخا سياسياً، لذا سارت كتاباته عل نهج ثابت يستهدف إبراز الحقيقة الخاصة بأن الأفكار والدين هي التي تشكل السياسة (22)، وكن عداؤه للأساطير والخرافات وتزمت المسيحية مبعث عدم تقديره للعصور الوسطى التي اعتبرها "ألف سنة من الركود والفراغ الثقافي، أو منخفض هائل في الخط البياني للتقدم البشري" (23).

أما شارل دي مونتسكيو Montesquien المؤرخ الاجتماعي الفرنسي، فقد أطلق عليه البعض اسم " مؤسس فلسفة التاريخ "، كما سماه آخرون "رائد المنهج العلمي في التاريخ "ورائد الحضارة في العصر الحديث" (25).

وجد مونتسكيو في دارسة التاريخ خير سند له في دراساته الأخلاقية، والقانونية، والاقتصادية فوجد أنه لكي يدرس الظواهر الاجتماعية دراسة صحيحة لابد أن "يلجأ لتاريخ الأمم والمجتمعات فيدرس فيها هذه الظواهر وتطورها أو العلل التي تخضع لها" (26) وقد طبق الرومان انحلالهم وكتاب "روح القوانين" سنة 1748 (27). عرض فيه "نظرية المناخات" التي ربط فيها بين البيئة الجغرافية، وطبيعة التشريعية والقانونية، فأوضح أن التربة والمناخ والطبوغرافيا والانثروبولوجيا في الشعوب المختلفة هي "الظروف الأساسية التي ترعرعت فيها شرائعهم وأنظمتهم (28).

ويحدد مونتسكيو العوامل التي تشكل قوانين الدولة، وشكل الحكومة، وشخصية الأمة، فيردها إلى عوامل مادية طبيعة، أو معنوية اجتماعية. أما العوامل الطبيعية فهي عوامل جغرافية أي أن الناس في مختلف الأقاليم يختلفون تبعاً لعوامل المناخ، وطبيعة الأرض والموقع، ذلك أثراً على أجزاء الجسم الإنساني، ومن ثم يتشكل مزاجه، وأخلاقه وعاداته، وطباعه، فحيوية الناس. حسب رايه. في المناطق الباردة غيرها في المناطق الحارة (29).

فالمناخ البارد بنظره ينتج أناسا يتميزون بالقوة والشجاعة، وهذا ما أتاح لهم الحفاظ على حريتهم، في حين أن المناخ الحار يولد أناساً ضعافاً بالنسبة للسلوك (30).

كما يختلف مفهوم الحرية والأنظمة الاقتصادية كالضرائب، وأنظمة الحرب في هذه المجتمعات وفقاً لشكل الحكم فيها، وهذا بدوره قد شكلته العوامل الجغرافية، فحالة القحط أدت بالتتار إلى كثرة الحروب والتعطش للدماء والتدمير، بينما تميل القبائل العربية إلي الحرية، وان عانت من القحط أيضا (31).

أما العوامل المعنوية أو الاجتماعية التي تشكل بدورها نظام الحكم وقوانين الدولة فأهمها العوامل الاقتصادية وأمور الدين، أما المسائل فيعرض مونتسكيو لأنظمة التجارة والضرائب في المجتمعات القديمة وعوامل تطورها، وأثر القوانين الوضعية في حركة التجارة، وانعكاس ذلك على عدد السكان وحركتهم ونموهم (32). أما بالنسبة للدين فيرى مونتسكيو الإسلام أكثر ملاءمة لشعوب الشرق، بينما المسيحية تناسب الأوربيين لأسباب جغرافية من جهة، متعلقة بشكل الحكومة من جهة أخرى (33).

لقد درس مونتسكيو بإسهاب مستخدماً المنهج التاريخي، والمنهج المقارن واستطاع أن يحدد نظام الحكم بالعوامل الجغرافية أو المادية والاجتماعية أو

الثقافية، وقد أولى العوامل الجغرافية اهتماماً خاصاً، وبين أثرها في شكل المجتمع، كما أشار إلى أن العوامل الجغرافية إن ساد تأثيرها على العوامل الثقافية والاجتماعية، فإن هذا يعني جمود المجتمع وضعف مقدرته على التطور نظراً لثبات العامل الجغرافي إذا قيس بالعامل الثقافي (34).

وبطبيعة الحال إنكار الصلة القائمة بين الحضارة والظروف كالمناخ، والأحوال الجغرافية الأخرى إلا أن الذي يحدد شخصية الحضارة هو الإنسان القادر على تحدي الظروف الطبيعية والمناخية.

وقد تعرضت "نظرية المناخات" لدى مونتسكيو لانتقادات عديدة، فقد أشار فولغين إلى أن نظرية مونتسكيو "تجهل كل شيء على الصيرورة"، التي تقضي إلى حلول وأشكال اجتماعية عليا مكان أشكال دنيا (35).

وكان ينقص مونتسكيو التعمق في تاريخ الكثير من الشعوب، فاقتصرت، شواهد على الثقافة الأوروبية وقتذاك.

وينتمي جان جاك روسو (36)J.J Russo_1712_1779م إلى عصر الاستنارة، فكان يري أن الإنسان يولد بطبعه حر، وأن التنظيم الاجتماعي قد وضع الأغلال بين يديه، وقد سلم روسو "بالتفاوت الاجتماعي" بين البشر، ولكن هذا التفاوت غير بالغ الضخامة (37).

يعد" العقد الاجتماعي "أهم مؤلفاته وأكثرها شهرة. أطلق عليه مؤرخو الفلسفة اسم "إنجيل الثورة الفرنسية" ودستور الثورة لما تضمنه من آراء سياسية ساعدت على انفجار مراجل الثورة الفرنسية التي تغلي في قلوب الفرنسيين (38).

وروسو من المفكرين الذين أكدوا على أهمية أثر البيئة في تطور البشر الاجتماعي ثم الحضاري بصورة عامة، فأشار إلى أنه عرضت للإنسان في بادئ الأمر عوائق طبيعة كالجذب والبر والقيظ وغيرها، وقد اضطره ذلك إلى التعاون مع غيره من أبناء جنسه مؤقتا بغية ممارسة الصيد، وتربية الحيوان

لتوفير القوت. ثم ظهرت إلى السطح واضحة مطامح الإنسان المختلفة لاسيما نزعاته المتمثلة بالتنافس والخصومة (39).

ويعد المؤرخون النصف الثاني من القرن الثامن عشر بداية الانقلاب الصناعي في أوروبا أو ما عرف بالثورة الصناعية، وبدأ هذا الانقلاب يؤثر في المسلكية الإنتاجية وفي الحياة والبيئة الاجتماعية فعندما بدأت الآلة تحل محل الأيدي العاملة انتشرت البطالة، وازدادت حالة البؤس والفقر، وأخذت الثروات من الناتج الصناعي تتجمع لدى شريحة ضيقة من المجتمع، ومن هنا تنبه علماء التاريخ والاجتماع إلى أهمية العوامل الاقتصادية في سير التاريخ، فظهر علماء ومؤرخون اهتموا بالتعليل الاقتصادي خلال القرن الثامن عشر.

ولا يمكن أن نترك مؤرخي عصر الاستنارة، دون الإشارة إلى آدم سميث Adam Smith، مؤسس علم الاقتصاد ومؤلفه الشهير عن "ثروة الأمم" سنة 1776م، وهو كتاب "تاريخ في صميمه و في طريقته، وفيه لفت سميث الأنظار إلى "أهمية العوامل الاقتصادية في سير التاريخ" (41) وهي من أهم العوامل وأولاها بالاهتمام ويكفي أن نذكر إن جيبون (42)، في بحثه الطويل عن أسباب سقوط روما لم ينتبه للعامل الاقتصادي، إنما تنبه إليه المؤرخون بعد أن كشف آدم سميث عن أهمية العامل الاقتصادي في بناء الدول والجماعات، وقد أفاض كارل ماركس Karl Marx (43) بعد ذلك في هذه الناحية لكن سميث يعد صاحب الفضل الأول في استلفات أنظار الناس لأهمية العامل الاقتصادي (44).

ووسط ذلك الحماس للتاريخ والاهتمام بجعله علماً محترماً ظهرت ثالث كبار عصر الاستنارة، إدوارد جيبون "Edwer Gibbon 1737-1794 (45)، الذي يعد من أعاظم المؤرخين وأساتذة علم التاريخ على مر العصور، أصدر بين عامي 1776_1788 كتابه الشهير "تاريخ اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها"

(46) ويقع في ستة مجلدات، فحظي على الفور بالثناء والانتشار، ورغم إن الكتاب حافل بوجوه النقص، لكنه عمل علمي رائع متبه صاحبه عن إيمان عميق بأهمية ما يعمل، وأنفق في كتابته معظم سنوات عمره تقريبا.

اختلفت الآراء حول جيبون اختلاف كبيراَ فالبعض عده أعظم المؤرخين الإنجليز "الأمر الذي حدا بالمؤرخ Bury إلي القول "إنك لن تكون مؤرخاَ حتى تقرأ جيبون (47) وجاراه في ذلك الناقد هنري جونسون، إذ وصف كتابه بأنه" أعظم التواريخ" (48).

كان جيبون بليغاَ فخم العبارة، نجح في أن يضع قارئه في العصر الذي يتحدث عنه، حتى إنك لتسمع وأنت تقرأ، وصف خروج جيش قيصر من روما للحروب، وقعقعة العجلات، وصليل السيوف وصهيل الخيل (49) وأسلوبه مؤثر يدخل البهجة على نفس قارئه، فضلاً عن أن عمله يتميز بالدقة المتناهية (50).

وقارن بانز بين جيبون وفولتير بما نصه:

"ومع أن جيبون كان أقل ابتكاراً من فولتير على مجري الكتابة التاريخية في العصور التالية إلا أن شهرته بين جماهير المثقفين. غير المؤرخين المحترفين. فاقت شهرة فولتير، ويرجع ذلك إلى إن موضوع بحثه الخاص بانهيار الحضارة الرومانية كان مقصوداً به أن يأخذ بألباب الجماهير، ولهذا فإن كتابته عن هذا الموضوع أخذت شكل الملاحم. ثم إن جيبون نظم عمله بطريقة فده، وكان أسلوبه رفيعا ومؤثراً، يدخل البهجة على نفس قارئة، فضلاً عن أن عمله تميز بدقة متناهية، وهو أمر مدهش بالنسبة لعصر جيبون".

ولم يكتف بارنز بتلك المقارنة فحسب، بل وصف كتاب جيبون "اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها بأنه" ظل مرجعاً يهتدي به، ومصدرا لا يرقى

إليه الشك طوال قرن ونصف، ولم يكن كتاباً رائجاً مشهوراً فحسب بل وعملاً خالداً.

ويلاحظ منتقدو جيبون أن كتابه لا يتميز " بفلسفة خاصة للتاريخ "بل إن الدقة والضبط والاستفادة من المراجع تنقصه في أحيان كثيرة، كما سخط عليه الكثيرون لتحرر فكرة وقلة إيمانه بالمسحية (53). لكن هذا بالذات أعطى الرجل الفرصة ليفهم الديانات الأخرى، وبذلك يعد جيبون من الأوربيين القلائـل الذين قدروا الإسلام، ورأوا جوانب عظمة الرسول الكريم

–صلى الله عليه وسلم–وهنا نجد جيبون أوسع ذهناً وأكثر تحرراً من فولتير الذي لم يستطع التخلص من أسر تعصبه الكاثوليكي.

ومهما يكن من أمر فقد ارتفع بالتاريخ إلى مستوى لم يعرفه الغرب قبل ذلك، وكان أكثر الجميع استنارة، فقد عاش في صميم "عصر التنوير" وعاصر أعلامه أمثال، فولتير، ومونتيسكيو، وجان روسو، وغيرهم من أعلام العصر، ويحس الإنسان وهو يقرؤه أنه أكثر الجميع استنارة.

ويمثل ماري جان انطوان كوندرسية (54) Mary Jan .A .Condorect -1793 1794م بمؤلفة الشهيرة "مسودة لوحة تاريخية لتقدم العقل البشري" نموذج من المفكرين المعتنقين لنظرية التقدم معبرا في ذلك أيضا عن التنوير ويتمثل تصوره للتاريخ الماضي من أجل الحاضر والمستقبل فيما قدمه من لوحته التاريخية (55). ومن مفيد القول بأن الإنسان تطور وفق المراحل التالية –:

المرحلة الأولى: حيث اجتمع الأفراد على هيئة عشيرة كان رؤساؤها يحددون التنظيم السياسي والأخلاقي، وتكونت لدى الإنسان مفاهيم بدائية عن الكون.

المرحلة الثانية: عصر الأقوام الرعاة واستئناس الحيوان وظهور الحرف.

المرحلة الثالثة: عصر الزراعة واختراع الكتابة، وتكون النظام الإقطاعي ونشأة المدن.

المرحلة الرابعة: من التوثيق التاريخي إلى تقسيم العلوم وتمثل هذه المرحلة الخطوات الأولى في تقدم الفكر البشري، وتمثل تراث اليونان وازدهار العلوم والآداب والفنون (56).

المرحلة الخامسة: عصر تقدم العلوم وتبدأ بأرسطو (57) عندما خضعت اليونان للدولة الرومانية أقام بعض العلماء بالإسكندرية بعيداً عن استبعاد روما، ثم ذابت الديانات في المسحية، وصاحب انتشار المسحية ضعف الإمبراطورية وتدهور العلوم والفلسفة اليونانية.

المرحلة السادسة: من انحطاط العلوم إلي بعثها، ثم وقعت الشعوب فريسة الاضطهاد الثلاثي "المملوك والقادة والكهنة"، وهنا أنصف كوندرسيه الإسلام ودور المسلمين في التقدم الحضاري الأوربي إذ قال بهذا الصدد ما نصه:

أما في الشرق فقد حمل المسلمون تراث اليونان، وتقدمت بعض العلوم، وكان ذلك كافياً لتنبيه أوربا من غفلتها، وإن لم يحل ذلك دون عودة المسلمين إلى غفوتهم (58).

ولابد من الإشارة إلى أن لأرسطو أثرا في الفلاسفة المسلمين إذ لقبوه "المعلم الأول" في حين لقب الفارابي "المعلم الثاني" (59) وشرحوا فلسفة أرسطو ثم أخذها منهم الغرب فساعدوا بذلك على نقل الفكر اليوناني إلى أوروبا، وحفظوه من الضياع.

المرحلة السابعة: من بعث العلوم حتى اختراع الطباعة، ويشير إلى أربعة أسباب نبهت الفكر الإنساني، وأيقظته من سباته وهي:

1- النفور من تسلط الكنيسة.
2- تحرر بعض المدن وسعى بعض الملوك إلى نيل تأييدها ضد النبلاء.
3- الحروب الصليبية التي رغم تعصبها، إلا أنها أسهمت بالاحتكاك بحضارة الشرق وعلومه.

4- نشأة الجامعات التي غدت مراكز الفكر.

المرحلة الثامنة: من اختراع الطباعة حتى نير السلطات التقليدية، وأشار إلى أن هناك ثلاث وقائع كان لها أهميتها في هذه المرحلة وهي: اختراع آلة الطباعة، واحتلال الملمين القسطنطينية، واكتشاف العالم الجديد وهناك علامات على بعث الفكر الحر وتجلى ذلك في الإصلاح الديني، ظهور أفكار حقوق الشعوب وتقييد حرية الملك، وظهور المناهج الجديدة في العلوم (60).

المرحلة التاسعة: ظهور بيكون(61)، وجاليلو (62)، وديكارات(63) ، وهم من كبار المفكرين الذين أثروا في النهضة العلمية الجديدة ومنها أساليب كتابة وحفظ التاريخ (64).

ولقد أسهم فلاسفة عصر التنوير بأفكار جديدة في الدراسات التاريخية فقد جعلتهم نظرتهم المتحررة رواد النقد التاريخي في العصر الحديث فقد وضعوا كل شيء موضع النقد والفحص، الأمر الذي خلص التاريخ من كثير من الأخطاء، وهم أول من وسع أفق الأوربي في نظرته إلى التاريخ، وقد أصبحت نظرة المؤرخ أكثر تحرراً وأبعد عن التعصب الديني والقومي، وتوصلوا إلى إن التاريخ الحق هو تاريخ الفكر الذي يكشف عنه تقدم العقل البشري.

ورغم أن مؤرخي القرن الثامن عشر لفتوا أنظار الناس إلى أهمية دراسة التاريخ دراسة علمية وقيمته الكبرى كدراسة إنسانية أصلية (65) والأفكار الرائعة التي قدموها وأسهموا في إحداث ثورة شاملة في مفهوم التاريخ فإن هذا لا يحول دون بعض المآخذ عليهم، فهناك عيوب أساسية شابت مناهج البحث التاريخي في القرن الثامن عشر وأبرزها:

أولاً: عدم إدراك المؤرخين لحقيقة التطور والتغير الإنساني بحيث خلت مؤلفاتهم تماما من أي إحساس بهذا، (66).

ثانيا: حكموا على عصور الماضي بمعايير حاضرهم ومن ثم كان نقدهم العنيف للعصر الوسيط، وقد انتقلت حملتهم على رجال الدين إلى أن مست الدين نفسه إذ لم يكن في نظرهم عاملاً من عوامل تشكيل الحضارة، ولم يحاولوا فهم الماضي في ضوئه بل في ضوء قيمهم وأحكامهم (67).

ثالثا: رغم أن الدراسة البحثية قد استمرت إلى جانب التفسير والتحليل، فإن الرابطة بين جميع المعلومات البحثية وتحليها كانت ضئيلة إلى حد بعيد، بمعني أن مؤرخي تلك الفترة اهتموا بجمع الوثائق والأدلة، لكنهم نادرا ما كانوا يمكنون على تحليلها.

رابعا: لم يكن التاريخ حتى في القرن الثامن عشر مادة دراسية مستقلة في مدارس وجامعات أوروبا، ولم يكن يدرس مستقلا سوى في عصور الأمراء ورجال الدولة باعتباره من أدوات التربية والتدريب السياسي (68).

خامسا: قلة تنبه مؤرخي القرن الثامن عشر إلى تطور الإنسان ومجتمعه، فإنسان عصرهم في نظرهم هو إنسان العصور القديمة، ومنة أساؤوا الظن بتصرفات الناس والسخرية من أعمالهم (69)، وهم بهذا أقرب إلى الأخلاقيين منهم إلى العلماء أو المؤرخين المحترفين، ولهذا فإنهم لم يصلوا بالتاريخ إلى مرتبة العلوم التي تدرس في الجامعات.

سادسا: لم تتمكن نظرية التقدم التي سادت عقول مؤرخي القرن الثامن عشر من أن تزيح موجة التشاؤم التي رسخت في أعماق الإنسان العادي منذ العصر القديم، يعود ذلك إلى أنها لم تتصور التقدم إلا علمياً ماديا في حين أغلقت الجوانب الإنسانية الأخرى والجوانب الروحية (70).

ومع ذلك كان التوثيق في عصر الاستنارة مدخلاً للتاريخ العلمي وكان فاتحة لثورة الدراسات التاريخية التي شهدها القرن التاسع عشر، إذ تنوعت فروع التاريخ وآفاق المعرفة التاريخية، كما اتسعت الدراسات التاريخية وتنوعت

طرائق البحث التاريخي حتى سمى القرن التاسع عشر بعصر صناعة التاريخ، وخلاصة القول بان تكونت لدى الإنسان مفاهيم بدائية، عن الكون وبدا عصر الإقطاع ونشأة المدن ووصل إلى مرحلة الاهتمام بالتاريخ وتقسيم العلوم وبدا عصر تقدم العلوم في عهد أرسطو.

نشأة الجامعات التي غدت مركز من مراكز البحث العلمي بالإضافة إلى ظهور الطابعة وظهور المناهج الجديدة بالعلوم، واهتم العلماء بعصر التنوير وظهور أفكار جديدة في الدراسات التاريخية، بالتالي أصبح التوثيق التاريخي بعصر الاستنارة مدخل للتاريخ العلمي، وكان فاتحة لثورات الدراسات التاريخية التي شهدها القرن الثامن عشر، تنوعت فروع التاريخ وأصبح له فروع متنوعة حتى سمي القرن الثامن عشر بعصر التاريخ.

المصادر والمراجع:

1. أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، د . ت.
2. إرنست كارسيرر، مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، ترجمت إحسان عباس بيروت، 1961.
3. إسماعيل أحمد باغي، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه الرياض، 1999.
4. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، مجلة عالم الفكر المجلد 20، الكويت، 1994.
5. استغرق كتابة أربعة عشر عاماً من 1734_1748، وكانت فكرة تأليفه تراوده منذ الصغر، نشره سنة 1750.
6. إرنست كارسيرر، مدخل إلى فلسفة الحضارة الإنسانية، ترجمت إحسان عباس بيروت، 1961، ص.
7. هاشم يحيي الملاح وآخرون، دراسات في فلسفة التاريخ، منشورات جامعة الموصل، 1988، ص 101.
8. أحمد محمود صبحي، المراجع السابق، ص. 86.
9. المرجع نفسه.
10. محمود الحراري، المرجع السابق، ص. 101.
11. أحمد محمود صبحي المرجع السابق ص 86.
12. فولغين، فلسفة الأنوار ترجمة هنري عبودي، بيروت 1981، ص. 54.
13. فيلسوف فرنسي ولد بجنيف، رافق ديفيد هيوم في رحلة إلى إنجلترا، ثم عاد لفرنسا بعدما اختلفت معه، ترك آثار في مجالات السياسية والفكر والأدب والتربية.
14. ويد جيري، التاريخ وكيف يفسرونه من كونفوشيوس، ترجمة عبد العزيز جاويد، ج. 2، القاهرة، 1972ص. 35.
15. رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 127 محمود الحويري، المرجع السابق، ص. 102.
16. هاشم يحيى الملاح وآخرون، المرجع السابق، ص. 103.
17. 1790_1723 استكلندي الأصل من كبار المفكرين الاقتصاديين.
18. حسن مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص. 75.
19. سنأتي علي ذكره لاحقاً.
20. 1883_1818، ولد في تريفز، يعد كتابة (رأس المال) أهم كتبه على الإطلاق، يقع في ثلاث مجلدات، نشر سنة 1867.
21. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص. 75.
22. مؤرخ انجليزي، تعلم بأكسفورد ولوزان وروما.
23. إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص. 184.
24. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، دراسة في علم التاريخ ومدخل إلى فقه التاريخ، دار النشر، القاهرة، 1984 ص. 75.
25. هنري جونسون، تدرس التاريخ، ترجمة أبو الفتوح رضوان، القاهرة، د. ت، ص. 71.
26. إسماعيل ياغي، المرجع السابق، ص. 184.
27. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون ص. 73_74.
28. هاري بارنز، تاريخ الكتابة التاريخية، ج. 1، ص. 223.
29. المرجع نفسه.

30. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص. 74.
31. رجائي، مدخل لدراسة التاريخ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان، 1986، ص. 111.
32. حين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، الكويت 1974، ص. 76.
33. للتفاصيل عن فيكو ونظريته في التعاقب الدوري للحضارات ينظر: أحمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، د، ت، ص 153_165.
34. هرنشو، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد عبادي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1973، ص. 62.
35. ولد في باريس من أسرة ثرية درس القانون والأدب، سجن في الباستيل، وأرقام ثلاث سنوات في إنجلترا درس خلالها الفلسفة الإنجليزية، وأصبح من أكبر مؤرخي فرنسا ثم رحل إلى لبروسيا، ثم عاد الي باريس ومات فيها.
36. 1682_1718 ملك السويد توج نفسه بيده، تحالف ضد بطرس الأول قيصر روسيا، قتل في النرويج في إحدى المعارك.
37. 1672_1725 مؤسس روسيا الحديثة زار بلداناً عديدة تحالف مع الدنمارك وهولندا ضد شارل وهزمه في معركة بلطاوة.
38. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون مرجع سابق، ص. 71.
39. 1638_1715 لقب (الملك الشمس) رفع الملكية الفرنسية إلى ذروة مجدها، أمتاز عهده بالإصلاح الاقتصادي والإداري، انتهج سياسة خارجية تعتمد على تفوق فرنسا على سائر أوروبا لذا سمي عهده بعهد التفوق الفرنسي.
40. قاسم عبده تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، الكويت، 1974، ص. 211.
41. محمد عواد حسين، صناعة التاريخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، 1974، ص. 130.
42. إسماعيل احمد ياغي، مصادر التاريخ الحديث ومناهج البحث فيه، مكتبة العبيكان، الرياض 1999، ص. 168، قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص. 211.
43. أحمد محمود صبحي، المرجع السابق، ص. 181.
44. المرجع نفسه.
45. ألف فولتير كتاباً بهذا العنوان سنة 1765.
46. محمود الحويري، المرجع السابق، ص. 99.
47. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون، ص. 71.
48. 1711_1776، فيلسوف ومؤرخ اقتصادي أسكتلندي عرف مذهبه بالشك، مؤلفه الرئيسي (رسالة في الطبيعة البشرية).
49. هاري بارنز، تاريخ الكتابة التاريخية، ج. 1، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، القاهرة، 1982، ص. 219.
50. 1689-1755، مارس المحاماة في باريس، انضم لأكاديمية بورلا عام 1716.
51. هاري بارنز، تاريخ الكتابة التاريخية، ج. 2، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، القاهرة، 1982، ص. 31.
52. رأفت غنيمي الشيخ، في فلسفة التاريخ ،1996، ص 122.

53. حسين مؤنس، التاريخ والمؤرخون دراسة في علم التاريخ ومدخل الي فقة التاريخ، دار الرشاد، القاهرة ،1984.
54. رأفت غنيمي الشيخ، في فلسفة التاريخ ،1996.
55. رجائي ريان، مدخل لدراسة التاريخ، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان، 1986.
56. طه باقر وعبد العزيز حميد، طرق البحث العلمي في التاريخ والآثار، بغداد 1980.
57. فولغين، فلسفة الأنوار ترجمة هنريس عبودي، بيروت ،1981.
58. قاسم عبده قاسم، تطور مناهج البحث في الدراسات التاريخية، مجلة عالم الفكر، المجلد 20، الكويت، 1974.
59. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، بيروت، 1995.
60. محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، بيروت، 1995.
61. محمد عواد حسين، صناعة التاريخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، 1974.
62. محمود محمد الحويري، منهج البحث في التاريخ، منشورات المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2001.
63. هاري بارنز، تاريخ كتابة التاريخية، ج 1، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، القاهرة، 1982.
64. هاري بارنز، تاريخ كتابة التاريخية، ج 2، ترجمة محمد عبد الرحمن برج، القاهرة، 1982.
65. هاشم يحيى الملاح وآخرون، دراسات في فلسفة التاريخ، منشورات جامعة الموصل، 1988.
66. هرنشو، علم التاريخ، ترجمة عبد الحميد عبادي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ،1937.
67. هنري جونسون، تدريس التاريخ، ترجمة أبو الفتوح رضوان، القاهرة، د.ت.
68. ويد جيري، التاريخ وكيف يفسرونه من كونفوشيوس، ترجمة عبد العزيز جاويد، ج2، القاهرة، 1972.

الديمقراطية الرقمية: الفرص والتحديات

د. فرج محمد لامة

أستاذ العلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

ملخص

يسعى هذا البحث إلى الاقتراب من مفهوم الديمقراطية الرقمية في ظل مناخ العصر الرقمي، الذي أصبح سمة الإعلام الجديد. وتتناول الورقة أولاً: الديمقراطية الرقمية من حيث المفهوم والآليات، ثانياً: الفرص المتاحة أمام ترسيخ الديمقراطية الرقمية ودفعها لعملية التحول الديمقراطي، كما تطرح، ثالثاً: الإشكاليات والتحديات التي تحول دون ترسيخ الديمقراطية الرقمية من حيث العملية والمضمون. وتخلص الورقة في النهاية إلى جملة من النتائج المهمة.
الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الديمقراطية الرقمية، العصر الرقمي، الفرص والتحديات

مقدمة عامة

شغل مفهوم الديمقراطية الرقمية حيزاً واسعاً من اهتمامات الباحثين والأكاديميين والمهتمين، وكذلك في إطار المنظمات الدولية والإقليمية وفي أجندة المنظمات غير الحكومية على كل المستويات. حيث يمثل مفهوم الديمقراطية الرقمية نقلة نوعية ومفاهيمية في أدبيات الديمقراطية كونه يمثل وعاءً جديداً لترسيخ القيم والمفاهيم الديمقراطية من الناحية النظرية، كما أنه وسيلة ورافعة للتحول الديمقراطي وداعماً مهما للمشاركة السياسية والانخراط في قضايا السياسة العامة والشأن العام، وهو ما يكسب هذا المفهوم قيمة نظرية وعملية في عالم اليوم وبحكم أننا أصبحنا نعيش في "عصر الرقمنة" واستحقاقاته.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث حول "ما إذا كانت تكنولوجيا العصر الرقمي تشكل رافعة داعمة للديمقراطية، من شانها أن توفر فرص متاحة لنشؤ ديمقراطية رقمية حقيقية؟ أم أن ثمة إشكاليات وتحديات تبرز في هذا المجال على الصعيد النظري والعملي"؟ وتطرح هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية يمكن أن نبرزها من خلال التالي:

- ما هو مفهوم الديمقراطية الرقمية؟ وما هي الآليات والوسائط التي تنهض عليها؟
- ما هي الفرص التي يوفرها الفضاء الرقمي لدعم وترسيخ الديمقراطية الرقمية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه الممارسة العملية للديمقراطية الرقمية وتشكل قيوداً عليها وتحد من فاعليتها؟

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من الاعتبارات التالية:

- أن العصر الرقمي أصبح من أبرز الموضوعات المثارة على الأصعدة كافة، وشغل حيزا واسعا من اهتمامات الدوائر الأكاديمية والبحثية والسياسية والاجتماعية على حد سواء.
- أن موضوع الديمقراطية الرقمية كنتاج من نتائج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو موضوع ذو أهمية، يرتبط بموضوعات جد حيوية من أبرزها موضوع التحول الديمقراطي والتنمية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة والحكم الرشيد وغيرها من القضايا السياسية الحيوية والحياتية.

- موضوع الديمقراطية الرقمية موضوع سجالي جدلي من شأنه أن يستقطب اهتمام الباحثين في مختلف مجالات الحقول العلمية، وكذا المهتمين بقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي ونشطاء المجتمع المدني.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإسهام النظري في التعريف بمفهوم الديمقراطية الرقمية، وعناصرها وآلياتها ودورها في الترسيخ الديمقراطي.
- تحليل الفرص المتاحة لتدعيم الديمقراطية الرقمية وتوظيف الإمكانيات والأوعية، التي يوفرها الفضاء الرقمي في نشر الديمقراطية، ودعم المشاركة السياسية في القضايا العامة والشأن العام.
- تحليل التحديات التي تشكل قيوداً على تفعيل الديمقراطية الرقمية وتحد من ممارستها في الواقع.

الأدبيات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع الدراسي من جوانب عدة منها:

1- دراسات سعت إلى التعريف بظاهرة الديمقراطية الرقمية ومفهومها وعناصرها وتحدياتها مثل: دراسة جمال محمد غيطاس، بعنوان "الديمقراطية الرقمية"[1]. ودراسة خالد صلاح الدين حسن على، بعنوان: "الديمقراطية الرقمية: مصطلح يجسد التفاعل بين السياسة والإعلام الرقمي"[2]. ودراسة

[1]- جمال محمد غيطاس، الديمقراطية الرقمية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011
[2] - د. خالد صلاح الدين حسن على، الديمقراطية الرقمية: مصطلح يجسد التفاعل بين السياسة والإعلام الرقمي، مجلة منار الجامعة، جامعة أم القرى –مكة المكرمة، محرم 1428 هجري.

عادل صادق، بعنوان "الديمقراطية الرقمية"[3]، وهي دراسات تسعى إلى الاقتراب من مفهوم الديمقراطية الرقمية، وتتلمس ملامح الحياة الرقمية العامة البازغة والآخذة في النشوء والتطور في شتى المجالات والتخصصات، بما يهيئ الذهن للتعامل مع ظاهرة الديمقراطية الرقمية، والتقليل من حدة التحديات التي تواجهها.

2- دراسات تناولت ظاهرة ومفهوم الديمقراطية الرقمية وارتباطها بمتغيرات ومفاهيم أخرى عدة ، كالمشاركة السياسية والشأن العام ومدى قدرتها على تكوين المواقف والاتجاهات لدى الرأي العام ، وذلك وفق علاقات سببية تقوم على التأثير والتأثر بينها، وما تطرحه من إشكاليات وتحديات مثل: دراسة بن عطية بوعبدالله رمضان عيد المحيد، بعنوان" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية: حالة الجزائر"[4].وكذلك دراسة د. خالد صلاح الدين حسن على، بعنوان "الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة"[5]. ودراسة يحي اليحياوي، بعنوان "في إشكالية الديمقراطية الالكترونية"[6].

بينما يتناول هذا البحث الفرص المتاحة أمام ممارسة وتطبيق الديمقراطية الرقمية بوصفها أصبحت واقعا، وما يواجه ذلك من تحديات وصعوبات تحول دون توظيفها بشكل أمثل وأكثر فاعلية.

فرضية البحث:

---

[3] - د. عادل صادق، الديمقراطية الرقمية، القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الاليكتروني " سلسة مفاهيم استراتيجية، سبتمبر 2010

[4] - بن عطية بوعبدالله رمضان عيد المحيد، بعنوان" الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية: حالة الجزائر، مجلة دفاتر الساسة والقانون، المجلد 8، العدد 16، يناير 2017

[5] - د. خالد صلاح الدين على، الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة، موقع مجلة الإذاعات العربية.

[6] - د. يحي اليحياوي، في إشكالية الديمقراطية الالكترونية، جريدة العلم المغربية، 16 فبراير 2003

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية يمكن صياغتها على النحو التالي: أن تكنولوجيا العصر الرقمي من شأنها أن تؤثر في شكل وجوهر الممارسة الديمقراطية من حيث المضمون والعملية، وتتعامل هذه الورقة مع تكنولوجيا العصر الرقمي كمتغير مستقل من شأنه أن يكون له تأثيره على بلورة مفهوم الديمقراطية الرقمية وترسيخه كمتغير تابع.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث المنهج التحليلي بغية تحليل العلاقة بين تكنولوجيا العصر الرقمي كمتغير مستقل والديمقراطية الرقمية كمتغير تابع، والوقوف على التأثيرات والانعكاسات الايجابية والسلبية بين طرفي العلاقة. وتحسس فرص نجاح الديمقراطية الرقمية والتحديات والمعوقات التي تواجهها وتحد من فعاليتها وممارستها. ويوظف الباحث أسلوب تحليل سوات SWOT الذي يستخدم لوصف نقاط القوة Strengths ونقاط الضعف weaknesses وكذلك الفرص Opportunities والتهديدات Threats.

ويستعين الباحث بمصادر معلومات أولية تتمثل في جملة من الوثائق ذات الصلة بموضوع المعلوماتية ومجتمع المعلومات، ومصادر معلومات ثانوية تتمثل في الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والمساهمات النظرية التي تتصل بموضوع البحث.

خطة البحث:

بغية تحقيق الأهداف البحثية وتغطية جوانب الموضوع البحثي يتناول الباحث المطالب التالية:

أولاً–الديمقراطية الرقمية: المفهوم والآليات.

ثانيًا–الديمقراطية الرقمية: الفرص والإمكانيات.

ثالثاً–الديمقراطية الرقمية: القيود والتحديات.

رابعاً–الخلاصة والنتائج.

أولاً–الديمقراطية الرقمية: المفهوم والآليات

يثير الحديث عن مفهوم الديمقراطية الرقمية ملاحظات عدة أهمها:

1- تتعدد المصطلحات التي تشير إلى مفهوم الديمقراطية الرقمية، حيث "طرح الباحث آرترتن Arteten عام 1987 مصطلح "الديمقراطية عن بعد Tele-democracy"كما طرح أوجدن Ogden عام 1994 مصطلح "الديمقراطية عبر شبكات الحواسيب الآلية Cyber-Democracy وقد طرح كل من هاكر Hacker وديك Dijk مصطلح الديمقراطية الرقمية Digital Democracy في كتابهما الصادر عام 2000"[7].

2- أن مفهوم الديمقراطية الرقمية متعدد الجوانب تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، ولذا فإن "ظاهرة الديمقراطية الرقمية لا تتوقف عند ما هو اجتماعي وسياسي واقتصادي وعقائدي وحسب، ولكنها تمتد لتشمل ما هو تكنولوجي، ومن ثم فهي ظاهرة يبحث فيها علماء الاجتماع والسياسة ويشاركهم علماء ثورة التخزين الرقمي والمتخصصون في شبكات المعلومات وبناء المواقع على الانترنت، وغيرهم من المتخصصين في عالم التكنولوجيا والاتصالات"[8].

---

[7] - د. خالد صلاح الدين على، الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة، مرجع سابق. ص57

[8] - مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، الديمقراطية الرقمية: التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة، بلا، ص7

3- أن مفهوم الديمقراطية الرقمية هو نتاج التمازج السياسي مع التكنولوجي، وبذلك ينتمي مفهوم "الديمقراطية الرقمية" إلى العصر الرقمي، وهو العصر الذي يشير إلى "أن أشكال المعلومات يمكن أن تصبح رقمية، النصوص، والرسومات، والصور الساكنة والمتحركة، والصوت، وتلك المعلومات التي يتم انتقالها خلال شبكة المعلومات الدولية بواسطة أجهزة إلكترونية وسيطة "[9].حيث ظهر مفهوم الديمقراطية الرقمية من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة الديمقراطية حيث يعني مفهوم "الديمقراطية الرقمية" بأنه محاولة لممارسة الديمقراطية بتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات" لممارسة الديمقراطية تكنولوجيا"[10].

وهذا يعني أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتطور الهائل في وسائل الاتصال والإعلام، أدت إلى "تحويل العالم بطابعه المادي "Real World" إلى عالم افتراضي "Virtual World"، حيث انتقلت كافة مجالات الحياة لتأخذ طابعا رقميا يدور في فلك الفضاء الالكتروني، وظهر مجتمع المعرفة المبني عل ثورة المعلومات والمعرفة، وشهد العالم اتجاه لانتشار الموجة الديمقراطية والتوجه نحو اقتصاد السوق. كما كان لذلك من انعكاسات على القيم والمعتقدات

9 - د. ندى على حسن بن شمس، المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين، معهد التنمية السياسية، (سلسلة دراسات 2017)، ص21

10 - د. عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص 16

والأفكار"[11]. بل أن الإنسان ذاته في العصر الرقمي تحول إلى ما أطلق عليه فكتور فركس "الإنسان التقني[12].

وكان من أبرز انعكاسات الثورة التكنولوجية على الفكر والعملية الديمقراطية هو العودة بمفهوم الديمقراطية إلى طابعه المباشر لتصبح الديمقراطية الرقمية صورة حقيقية للتفاعل الديمقراطي المباشر، حيث "يستطيع المواطن أن يمارس الديمقراطية بدون الحاجة إلى وسطاء في العملية السياسية، وظهرت الحكومات الإليكترونية والتي تركز على التعامل المباشر مع المواطن للاستفادة من خدماتها الحكومية، بل أصبح للأفراد دوراً مؤثراً عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في ممارسة الضغط على الحكومة والتأثير على الرأي العام وصانعي القرار، وأصبحت هناك علاقة ندية بين الفرد والنخبة السياسية التي تغير دورها بعد أن كانت الوحيدة المعبئة للرأي العام والمحتكرة للقرار السياسي، وجاءت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وارتباطها بالسياسة والإدارة العامة لتدشن علاقة متبادلة بين الإنسان والتكنولوجيا والمؤسسات السياسية والتغير الاجتماعي ، فيما يمكن أن نطلق عليه "نظام ممارسة الديمقراطية إلكترونيا"[13]. وبمعنى آخر لقد أحدث العصر الرقمي تغييراً في المجال العام من حيث الكم والكيف، حيث غيرت أدوات ووسائل وآليات الإعلام الرقمي الجديد ديناميكيات الاتصال والتواصل بين السياسيين، وصارت الديمقراطية كمفهوم وممارسة في ظل العصر الرقمي "ترتبط بتطور أساليب ممارسة الحقوق السياسية ، مثل حق الاقتراع "التصويت

11 - المرجع السابق، ص 9
12 - فكتور فركس، الإنسان التقني، ترجمة: أميل حليل ابيدس، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1969.
13 - د. عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية، مرجع سابق، ص16

الإليكتروني"، أو إدارة العملية السياسية "الحملات الانتخابية الإليكترونية"، أو التواصل بين المواطنين والإدارة العامة "الحكومة الإليكترونية"، لكن الأهم هو اسباغ الطابع التفاعلي والمستمر والموسع مثل الجدل السياسي عبر الانترنت e-debating"[14].

الديمقراطية الرقمية، بهذا المعنى "كمفهوم وكعملية " تنهض على ما يمكن أن نطلق عليه مفهوم "المجتمع الافتراضي"، وهو مفهوم أصبح متداولا عند العديد من المستخدمين لشبكة الانترنت "ويرجع المفهوم إلى هاوارد رينجولد ، الذي وضع الكتاب الرائد في هذا السياق بعنوان المجتمع الافتراضي Virtual Community والذي عرف المجتمع الافتراضي بأنه تجمعات اجتماعية تشكلت من أفراد في أماكن متفرقة في أنحاء العالم ، يتقاربون ويتواصلون فيما بينهم عبر شاشات الكمبيوتر والبريد الالكتروني ، يجمع بين هؤلاء الأفراد اهتمام مشترك ويحدث بينهم ما يحدث في عالم الواقع من تفاعلات ولكن عن بعد من خلال آلية اتصالية هي الانترنت"[15].

فالديمقراطية الرقمية كما وصفها البعض تشير إلى تعبير مجازي لـ"حكم الناس بعضهم بعض في فضاء افتراضي أو مجتمع افتراضي " يجد آلياته في الوسائط الاليكترونية المتعددة وبخاصة الانترنت وشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي من مثل " الفيس بوك

14 - عبد الحليم فضل الله، علاقة المواطن بالسلطة في العصر الرقمي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر مدرسة جبيل الخريفية: التحاور، الشفافية، الديمقراطية، المشاركة المدنية والسياسية في العصر الرقمي، مركز علوم الإنسان بالتعاون مع منظمة اليونسكو 2013، ص 8 – 9

15 - انظر، وليد رشاد زكي، الشبكات الاجتماعية: محاولة للفهم، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، ابريل 2010، ص 96

facebook وتوتير twitter". وهي شبكات تتميز بالخصائص التالية:[16]

- العالمية: حيث تلغي الحواجز الجغرافية والمكانية، وتتحطم فيها الحدود الدولية، حيث يستطيع الفرد في الشرق التواصل مع الفرد في الغرب، في بساطة وسهولة.
- التفاعلية: فالفرد فيها كما أنه مستقبل وقارئ، فهو مرسل وكاتب ومشارك، فهي تلغي السلبية المقيتة الإعلام القديم "التلفاز والصحف الورقية" وتعطي حيز للمشاركة الفاعلة من المشاهد والقارئ.
- التنوع وتعدد الاستعمالات: حيث يستخدمها الطالب للتعلم، والعالم لبث علمه وتعليم الناس، والكاتب للتواصل مع القراء. وهكذا.
- سهولة الاستخدام: فالشبكات الاجتماعية تستخدم بالإضافة للحروف وبساطة اللغة، الرموز والصور التي تسهل للمستخدم التفاعل.
- التوفير والاقتصادية: اقتصادية في الجهد والوقت والمال، في ظل مجانية الاشتراك والتسجيل، فالفرد البسيط يستطيع امتلاك حيز على شبكة التواصل الاجتماعي، وليست ذلك حكراً على أصحاب الأموال، أو حكراً على جماعة دون أخرى. ويمكن تصور مفهوم الديمقراطية الرقمية والآليات التي يقوم عليها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1) عناصر ومقومات مفهوم الديمقراطية الرقمية

16 - نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، موقع www.almaktobot.net

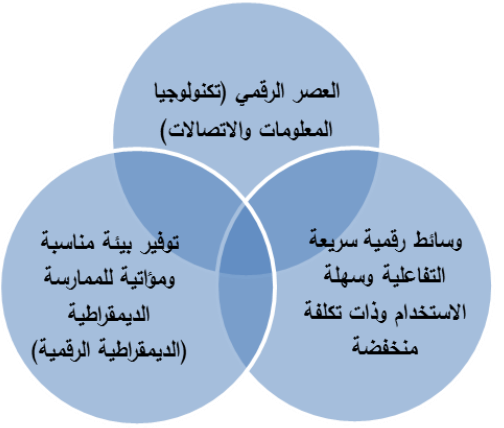

ثانيًا–الديمقراطية الرقمية: الفرص والإمكانيات

توفر الديمقراطية الرقمية عدة فرص متاحة لدعم وتعزيز ودفع ما يعرف ب "التحول الديمقراطي" في المجتمعات المتغيرة، حسب تعبير عالم السياسة والمفكر الأمريكي صامويل هنتنجتون S. Huntington في كتابه" الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"[17].

وتتجلى الفرص التي توفرها الديمقراطية الرقمية في هذا السياق على مستوى العملية والمضمون في التالي:

- من حيث العملية تقوم الديمقراطية الرقمية على "بُعد تكنولوجي: ويتمثل في الارتباط المُتزايد بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتوفير فرص أمام لاعبين جُدد، وخاصة مع ما وفره الإنترنت من وسيلة سهلة ورخيصة وسريعة الانتشار، وكذلك اندماج الخدمات مع بعضها حيث يُتيح الإنترنت خدمة الاتصال والموبيل خدمة الإنترنت وإمكانية التراسل المجاني بينهما

17 - للمزيد حول مفهوم وآليات التحول الديمقراطي، يمكن الرجوع إلى، هنتنجتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، القاهرة: مركز ابن خلدون، ط1، 1993

فضلاً عن الحرية المُتاحة وارتفاع سقفها عن وسائل الإعلام التقليدية"[18]. هذا البعد التكنولوجي الذي يمكن أن نطلق عليه "المتغير التقني" الذي يتميز بخصائص جاذبة، فعلاوة على سهولة الاستخدام والمجانية، نجد أن هذا البعد التكنولوجي عادت نتائجه على ثلاثة جوانب مهمة في العملية الاتصالية، وهي:[19]

- إن الطريق السريع للمعلومات مدت المجال الاتصالي بوسائل إعلام جديدة New Media والمزيد من الخيارات الاتصالية، وهو ما عمل على زيادة البدائل المطروحة أمام المتلقين.
- وقد تميز بأنه تفاعلي، إذ أتاح لمستعمليه مزيداً من التحكم في المعلومات وتبادلها.
- خلق الطريق السريع للمعلومات وسائل ربط بعيدة للأنشطة الشخصية، كل من مكانه. وهذا ما جعل من الفضاء الافتراضي فضاء ذو جاذبية، ساهم في إحداث تحولات كمية في أعداد المشتركين من مستخدمي هذا الفضاء وروادة، أو ما يمكن أن نصفهم ب "الزبون الاليكتروني". حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد عدد مستعملي الانترنت عالميا بمعدل 20 % سنويا وما يزال العدد الحقيقي لمستخدمي الانترنت في العالم غير محدد بشكل دقيق. ويكفي هنا نشير إلى أنه "في نهاية 2009 بلغ عدد مستخدمي المدونات في الصين وحدها 181 مليون، منهم 112 مدون نشيط"[20]. إضافة إلى تعدد مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي،

---

18 - د. عادل عبد الصادق، الفضاء الالكتروني والرأي العام: تغير المجتمع والأدوات والتأثير، القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الاليكتروني " سلسة مفاهيم إستراتيجية، ديسمبر 2010، ص 11

19 - د. موسي جواد الموسوي وآخرون "إشراف"، الإعلام الجديد: تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، " سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع – الكتاب الأول "، جامعة بغداد 2011، ص 22

20 - قونغ هان، شبكة الانترنت تغير المجتمع الصيني، مجلة الصين اليوم أغسطس 2014، ص 17

وتضاعف أعدادها، والتي تتيح الفرصة أمام الكم الهائل من زبائن الفضاء الافتراضي لتكوين صداقات وعلاقات اجتماعية والانخراط في مجموعات تفاعلية ذات اهتمامات متجانسة ، تحفز على الحوار وتنمية روح المشاركة الفاعلة، إذ تقوم "فضاءات الحوار الجماعي على مبدأ الديمقراطية في المشاركة من خلال التواصل ما بين الجمهور، وتأخذ فضاءات الحوار الجماعي شكل الدردشة أو الحوار، ويتمثل المبدأ العام الذي يميزها في أن أفراداً تجمعهم شواغل وهواجس مشتركة، يقررون الائتلاف ضمن مجموعة افتراضية، ليتحدثوا ويتناقشوا ويتبادلون الآراء حول موضوع ما، فيشكلون بهذا المعنى جماعة يتواصل فيها الأعضاء أفقياً، إذ أن كل عضو هو في الوقت ذاته مرسل ومستقبل"[21].

- ومن حيث المضمون، أسهمت الديمقراطية الرقمية في دعم وتحفيز المشاركة السياسية من خلال "توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرقي والتنظيم الفاعل، بشكل يسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي عبر الوسائط الاليكترونية"[22] . فقد دفعت الديمقراطية الرقمية بحق التعبير والرأي والمشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولا شك في أن وسائل وأدوات وتقنيات الإعلام الجديد قد أعادت صياغة معنى المشاركة الفاعلة ومدت في نطاقها، فالمشاركة السياسية والاجتماعية في ظل العصر الرقمي لم تعد مشاركة موسمية، تنحصر في مشاركة المواطن في العملية الانتخابية والاكتفاء بالإدلاء بصوته الانتخابي، بل أنها أصبحت مشاركة يومية يمارسها المواطن على منصات ومواقع الإعلام الاليكتروني.

---

21 - المرجع السابق، ص 27

22 - د. عادل عبد الصادق، الفضاء الالكتروني والرأي العام: تغير المجتمع والأدوات والتأثير، مرجع سابق، ص 15

وهذا يعني أن الديمقراطية الرقمية فتحت مجالات جديدة للمشاركة وخلقت فرصا واسعة لمقاربات جديدة ومبتكرة للتعليم والتعلم عن المشاركة السياسية في إطار منصات وتكنولوجيات الإعلام الجديد. حيث "يفتح إطار الإعلام المنتشر اليوم فرصاً جديدة للمشاركة المدنية الفاعلة والفعالة على نطاق أوسع، يعيد تطور "الحركات الاجتماعية عبر الشبكة، التي يتمحور تنظيمها حول الأدوات الرقمية ومنصات الإعلام الاجتماعي، صياغة المشاركة المدنية ليس فقط في حالات الثورات المدنية والسياسية واسعة النطاق فحسب، بل على صعيد المشاركة اليومية في المسائل الشخصية والعامة أيضا "[23]. وفي هذا الشأن، وعلى سبيل المثال، أشار تقرير الرأي العام الاجتماعي وإدارة الأزمات في الصين 2012 إلى إنه "خلال الفترة من 2003 إلى 2012، لم يسهم تطور الانترنت في تغيير منصات التكنولوجيا والإعلام فحسب، وإنما أيضا أسهم من دون وعي في تغيير سبل مشاركة الناس في الشؤون العامة. وجاء في التقرير: دفعت شبكة الانترنت بناء نظام تشريعي ديمقراطي، وشرع عامة الناس الذين كانوا صامتين في الماضي، يشاركون تدريجيا في النقاشات السياسية، وتضمن التغيير زيادة وعي الناس بالسلطة وصلاحياتها والأهم من هذا شعور الناس بالمسؤولية للمشاركة في الشؤون العامة "[24].

كما أسهمت الديمقراطية الرقمية في الرفع من مستوى الثقافة السياسية ودرجة الاهتمام السياسي لدى شرائح كبيرة من المواطنين عبر العالم، وتحولهم إلى "مواطنين نشطين فاعلين"، وفي هذا الشأن "يراهن الخبراء والباحثون في مجال الاتصال السياسي على أن تقوم شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي بدور

---

[23] - بول ميهيليدس وبنجامين تيفينين، التربية الإعلامية: كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية، موقع: www.worldpress.com

[24] - قونغ هان، شبكة الانترنت تغير المجتمع الصيني، مرجع سابق، ص 18

بارز ومؤثر في تحقيق "ثقافة المشاركة"؛ لأنها إحدى سمات هذه الشبكات التفاعلية اللامحدودة، التي تتيح مشاركة أعداد كبيرة حول القضايا السياسية المعاصرة "[25] .

كما أسهمت الديمقراطية الرقمية في إتاحة الفرص الواسعة في تشكيل وتوجيه الرأي العام، حيث تسهم الجماعات المنتشرة عبر الفضاء الاليكتروني في تعبئة الرأي العام وتوجيهه نحو عدد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية. ففي العصر الرقمي صار الحديث رائجا عن مفهوم "الرأي العام الاليكتروني"، فقد "أصبح الإنترنت أداه في التعبئة والتجنيد والتنظيم والتصويت والمعارضة، وأتاح الإنترنت من خلال عملية استطلاعات الرأي والمُشاركة في الانتخابات للعديد من الناس أن يُعبروا عن أراءهم بشكل مُنتظم، وقد عمل على اتساع دور المواطنين في عملية صُنع القرار، وعمل على سد الفجوة بين المواطنين ومن يُمثلونهم في المجالس النيابية"[26].

ومن جهة أخرى سخرت مواقع التواصل الاجتماعي في إدارة الحملات الانتخابية وإنشاء صفحات خاصة للمرشحين، بغية التأثير في الرأي وتوجيهه ، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي بارك أوباما 2007 ، التي اعتمدت كثيرا على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي، حيث عمد الرئيس أوباما شخصيا قبل انطلاق حملته الانتخابية على تحديد موعد مع مارك اندرسين أحد الذين أنشأ "نت سكايب" وعضو مجلس

[25] - نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، مرجع سابق.
[26] - د. عادل عبد الصادق، الفضاء الالكتروني والرأي العام: تغير المجتمع والأدوات والتأثير، مرجع سابق، ص 13

فيس بوك ، بل أن حملة أوباما لم تستخدم فقط الشبكات الاجتماعية، وإنما أنشأت لنفسها شبكة خاصة بها هي ما أطلق عليها اسم My Barack Obama " ، أو ما صار يطلق عليه اختصارا موقع My Bo "[27].

كما كانت الثورة الرقمية دافعا حاسما في إنجاز العديد من التحولات والتغييرات السياسية حيث تبرز أمثلة واقعية عديدة تؤكد الدور الفعال للوسائط الاليكترونية وبصفة خاصة شبكات التواصل الاجتماعي في إحداث الفعل السياسي عن طريق ما يمكن أن نطلق عليه "ثورات الفيس بوك" أو ما يسميه البعض" الظاهرة الفيسبوكية "، وتظل ظاهرة ما يسمى ب "الربيع العربي" المثال الأبرز على ذلك، إذ "أنها جسدت القوة الكامنة لأدوات الاتصال في تحريك الجماهير، وشاع بعدها مصطلح ناشط اليكتروني، وصارت الشبكة العنكبوتية مصدراً لتزويد المنتفضين بالمعطيات اللازمة بشأن تكتيك العمل والتظاهر "الأماكن، التواريخ ، المواعيد، التسميات، الرموز، واستطاعت بذلك خرق أكثر النظم تعتيماً "[28].

كما أتاحت الثورة الرقمية فرص مهمة أمام انتشار وتنوع منظمات المجتمع المدني والتي تعتبر رافعة من دعائم " التحول الديمقراطي "في المجتمعات المحلية وعلى المستوى العالمي حيث زادت تكوينات المجتمع المدني كماً ، وتنوعت كيفاً، وأصبحت ذات نفوذ وتأثير عميقين في السياسات العامة للدول والحكومات ، ففي خضم إنجازات "الثورة الرقمية "تضاعفت قوة ونفوذ المجتمع المدني ، الذي اتسمت طبيعة نشاطاته بعلاقات" التشبيك" ، وأصبح المجتمع المدني حقيقة مدعومة بالوسائط الاليكترونية والثورة

27 - انظر: د. منار الشوربجي، دور تكنولوجيا المعلومات في حملة اوباما الانتخابية، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، مرجع سابق، ص 82-83

28 - عبد الحليم فضل الله، علاقة المواطن بالسلطة في العصر الرقمي، مرجع سابق، ص 10

الرقمية تحتل منظماته مساحات واسعة من الفضاء الاليكتروني، حيث "إن العديد من منظمات المجتمع المدني قد بنت لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية تستغل بعض النقابات والجمعيات الأهلية الشبكة في زيادة التواصل بين أفرادها ، ودعوة المستفيدين إلى برامجها ومشروعاتها"[29].

في مقابل ذلك وتحت تأثير نفوذ منظمات المجتمع المدني وتغلغلها مجتمعيا وسياسيا خضعت عدد من المقولات السياسية إلى نوع من المراجعة وإعادة الفحص والتقييم على المستوي المفاهيمي والعملي حيث ظهر مفهوم "إعادة اختراع الحكومة Re-inventing Government " أو ما عرف ب " الحكومة الرشيقة"[30]، وهو المفهوم الذي ينهض على "حكومة مثلثة الأضلاع" بمشاركة القطاع الخاص وبمشاركة فاعلة من مؤسسات المجتمع المدني التي تتولى دوراً محوريا في التأثير على صياغة أجندة السياسيات العامة وتوجهيها وتنفيذها ومراقبتها والإشراف عليها.

كما راج مفهوم "المجتمع المدني العالمي"، وهو مجتمع مدني عابر للحدود تدعمه الوسائط الاليكترونية والبناء الشبكي الافتراضي، إذ يؤكد البعض على أن أهم أثر أحدثته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على المجتمع المدني هو "أنه لم يعد حبيس الدولة القومية، بل تشكل مجتمع مدني عالمي، يعنى بقضايا الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان"[31].

---

29 - وليد رشاد زكي، الشبكات الاجتماعية: محاولة للفهم، مرجع سابق، ص 89

30 - ينسب إلى ديفيد اوسبورن David Osbornوزميله تيد جيلبر Ted Gaebler صك مصطلح " إعادة اختراع الحكومة " في كتابهما بعنوان "إعادة اختراع الحكومة Re-inventing Government الصادر في عام. و" في هذا السياق تعد تقارير آل جور نائب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن إصلاح الخدمة المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الصورة التطبيقية للمقولات النظرية التي جاء بها Osborn و Gaebler.

31 - حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد الأول – الثاني، المجلد الثامن والعشرون، 1999، ص 186

وبالفعل "بدأ الحديث عن عولمة المجتمع المدني في إشارة إلى وجود مجموعة من القيم والممارسات المشتركة ذات الصلة. ويمكن اعتبار التحالف العالمي الذي نشأ بهدف دعم المجتمع المدني قي العالم والذي اتخذ أطارا له شبكة سيفيكس كشبكة مدنية عالمية تكونت في ابريل 1991 نموذجاً على هذا النوع من الجهود"[32].

كما أسهمت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل الإعلام الجديد في التأسيس لمفهوم "المواطنة الافتراضية" كركن مهم في ترسيخ الديمقراطية الرقمية، وصار الحديث متداولا عن "المواطن الاليكتروني"، الذي ينشط عبر الفضاء الافتراضي ويتفاعل معه، حيث "فتحت الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنت ، وتحولت هذه الشبكات إلى مجال لتعزيز وتبادل قيم ومفاهيم وقناعات مشتركة، بل لعبت أدواراً في دائرة الفعل والتغيير عبر ممارسة المواطنة الشبكية ، وهي الظاهرة التي أطلق عليها المواطنة الافتراضية (Virtual Citizenship)، ففي ظل التوترات التي تعانيها الدولة القومية، وتقلص الحقوق السياسية، وعدم مصداقيتها –إلى حد ما– في السياقات الواقعية، يصبح المجتمع الافتراضي مجال ممارسة لحقوق المواطنة والمطالبة بالحقوق السياسية"[33]. كما يصبح مجالاً للتوعية بحقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها وحمايتها، حيث تؤسس الثورة الرقمية الأوعية المناسبة والسريعة للممارسة الفعلية لحق الوصول إلى المعلومات، الذي كفلته معظم

---

32 - انظر، محسن عوض، الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2005، ص 530 وللمزيد الاطلاع حول شبكة سيفيكوس Civicus يمكن الرجوع إلى مشروع " مواطنون ": دعم المجتمع المدني في العالم، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، طبعة الجمعية العمومية العالمية " سيفيكوس"، 1994.

33 - وليد رشاد زكي الشبكات الاجتماعية: محاولة للفهم، مرجع سابق، ص 98

الإعلانات والاتفاقيات الدولية، و"تشكل الانترنت منفعة عامة وفد أصبحت ضرورية من أجل الممارسة الفاعلة والتمتع الفاعل بالحق في حرية التعبير"[34]. وهو الأمر الذي أكدت عليه القمة العالمية للمعلومات جنيف 2003 – تونس 2005 في وثيقة إعلان المبادئ بعنوان "بناء مجتمع المعلومات : تحدي عالمي في الألفية الجديدة " في الفقرة (4) "بنصها على "نؤكد من جديد، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات وينبغي أن تتاح فرص المشاركة لكل فرد في كل مكان، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات"[35]. والخلاصة–كما يرى البعض– هو القول "بجدوى الديمقراطية الالكترونية وهو الاعتقاد الذي لا تنقصه الحجة ولا يعدم الدليل، إذ تبدو الشبكات الإعلامية والاتصالية وسيلة لإشراك العازفين عن العمل السياسي ودفعهم للمساهمة في تحديد حال ومآل الشأن العام"[36]. حيث توفر وسائط العصر

34 - انظر، مبادئ الحق في المشاركة: مبادئ حرية التعبير وحقوق الطبع والنشر في العصر الرقمي، منشورات منظمة المادة 19، سلسلة المعايير الدولية، مارس 2013.

35 - إعلان المبادئ " بناء مجتمع المعلومات: تحدي عالمي في الألفية الجديدة"، وثائق القمة العالمية للمعلومات جنيف 2003– تونس 2005، وثيقة WSIS-03/GENEV A /DOS/4-A، 12 ديسمبر 2003.

36 - يحي اليحياوي، في إشكالية الديمقراطية الالكترونية، مرجع سابق.

الرقمي أوعية وقنوات جديدة تمثل آليات مهمة من شأنها أن تخدم الغايات التالية:[37]

- تحفيز المواطنين على المشاركة والانخراط في المناقشات السياسية وتشجيع الجدل النقاش البناء حول القضايا المهمة.
- مساعدة المواطنين على اتخاذ القرارات من خلال تزويدهم بالمعلومات والتقارير الآنية والنوعية.
- تيسير التواصل مع المسؤولين وصناع القرار.

ثالثًا–الديمقراطية الرقمية: القيود والتحديات

ثمة تحديات عدة تواجه عملية ممارسة الديمقراطية الرقمية، وهي تحديات نابعة من اعتبارات مادية أولاً، واعتبارات بشرية مهارية ثانيا، واعتبارات قيمية واخلاقية ثالثاً.

- على الجانب المادي تواجه الديمقراطية الرقمية بمدى قدرة المجتمعات إلى التحول إلى النظام الرقمي، ومدى توفر البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وهنا تطرح مشاكل مثل "غياب الخدمات الأساسية كالكهرباء، أجهزة الحاسبات، الشبكات"[38].

كما–تطرح في هذا السياق–إشكالية ما يعرف بالفجوة الرقمية Digital Divide، وهي فجوة تعكس تباين كبير بين مناطق العالم في إمكانية الوصول واستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لشرائح

37 - د. خالد صلاح الدين على، الديمقراطية الرقمية: تطبيقاتها العالمية وآفاق مستقبلها في الوطن العربي في إطار تحليل النظم العامة، مرجع سابق.

38 - للمزيد، انظر: د. علا محمد الخواجة، الفرص والتحديات أمام تطبيق نموذج الحكومة الالكترونية في مصر (سلسلة أوراق اقتصادية) القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 35، ديسمبر 2007

واسعة من المواطنين. ووفق تقرير التنمية العالمي الصادر عن البنك الدولي (2004) بعنوان: World Development Report Making "Services Work for poor people" هناك عدد محدود من سكان العالم تتوفر لديه فرصة للاستفادة من مميزات التقدم التكنولوجي، حيث نجد أن 9,5 % –والذين يمثلون 6 بليون شخص– لديهم قدرة على الولوج إلى الشبكات"[39]. ويثير التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لسنة 2014 هذه الإشكالية من جديد ويؤكد أن الفجوة الرقمية تعرقل النمو المتوازن بصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"[40].

- ويبدو أنَّ الجانب المتعلق باعتبارات الموارد البشرية والمهارية ذو صلة أيضاً بإشكالية الفجوة الرقمية، حيث تفتقر دول ومجتمعات الجنوب إلى ما يمكن أن نطلق عليه "البيئة التمكينية" الداعمة لتنمية المهارات والقدرات البشرية في مجال استخدام تكنولوجيا والاتصالات، ولا شك في أن غياب مثل هذه القدرات والمهارات من شأنه تعميق الهوة ويضاعف من إشكالية ولوج كل المواطنين إلى العالم الشبكي الافتراضي الذي تنهض عليه الديمقراطية الرقمية.
- وعلى الجانب القيمي والأخلاقي تفرض الديمقراطية الرقمية اعتبارات قيمية ثقافية وأخلاقية، بالإضافة إلى عامل اللغة يشكل المحتوى الإعلامي والسياسي الرقمي إشكالية مضاعفة، وبصفة خاصة في ظل ما يمكن أن نطلق عليه " التدفق الحر من جانب واحد " أي "من الشمال إلى الجنوب"، والذي يعكس ظاهرة التبادل والتفاعل

39 - نقلا عن المرجع السابق، ص 19
40 - انظر، The Global information Technology Report 2014 على الموقع:
www.wef.ch/gitr14

اللامتكافيء بين الأطراف في العملية الاتصالية الرقمية بحكم وجود " الفجوة الرقمية" والمهارية بينهم. حيث يلاحظ، مثلا، ومن خلال تحليل مضمون الديمقراطية ومفاهيم التحول الديمقراطي المنشورة على شبكات ومواقع التواصل الالكتروني "أن المفهوم السائد والمهيمن اليوم للتحول الديمقراطي في الأدبيات السياسية ينطلق من التراث الليبرالي، حيث طغى الخطاب الليبرالي على مفهوم التحول الديمقراطي وعكس بذلك دلالات قيمية "مؤدلجة" مشحونة بالانحياز للقيم لليبرالية "[41]. كما أنه على الجانب الأخلاقي تطرح العديد من التحديات التي تتصل ب "الاستخدام السيئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وقد نبه إعلان المبادئ "بناء مجتمع المعلومات: تحدي عالمي في الألفية الجديدة"، وثائق القمة العالمية للمعلومات جنيف 2003 – تونس 2005 إلى هذا التحدي بنصه في البند العاشر المتعلق بالأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات على أنه "ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، حسبما تقره القوانين، لمناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة ، مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال التي تحركها دوافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب ، وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية ، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم".

41 - فرج محمد لامة، التحول الديمقراطي في الخطاب الليبرالي، مجلة جامعة الزيتونة – ليبيا، العدد 2014

كما تطرح الاعتبارات الأخلاقية على بساط الجدل ما يطلق عليها "إشكالية القرصنة"، والمقصود هنا القرصنة الفكرية، وهي مسألة شائعة على مواقع التواصل، إذ أن وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة أفرزت صوراً جديدة لهذه القرصنة، كما أدت إلى انتشارها وتفاقمها، الأمر الذي يدعو إلى مضاعفة الجهود نحو محاربة هذه القرصنة والقضاء عليها، سواء بالوسائل الفنية التقنية التي تحول دون هذه القرصنة، أو بالوسائل القانونية التي تضع الجزاءات الرادعة للاعتداء على حقوق الملكية الفكرية"[42].

- وعلى الجانب الأمني تطرح إشكالية "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" كإحدى التحديات الخطيرة التي تنبه إليها إعلان المبادئ بناء مجتمع المعلومات: تحدي عالمي في الألفية الجديدة"، وثائق القمة العالمية للمعلومات جنيف 2003 – تونس 2005"[43]. وقد عبر البعض عن هذه الإشكالية بالقول "أن الشبكات البانية لهذه الديمقراطية هي سيف ذو حدين كما يقال. فبقدر ما هي أداة تواصل واتصال وتحاور وحرية تعبير قبل كل هذا وذاك، فهي أيضا أداة مراقبة ورقابة وتجسس على مراسلات الأفراد وتراسلهم. إذ بقدر ما يجر تصريح لمواطن بالتلفزة المحاصرة والمتابعة، فقد تجر عليه رسالة بالبريد الالكتروني ويلات لا بداية لها ولا نهاية، كما هو الشأن بداية هذا القرن"[44].

---

42 - د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل، حماية حقوق الملكية الفكرية في التعاملات الالكترونية، الكويت: بحوث ندوة وزارة العدل حول الجوانب التنظيمية والقانونية للاتصال الاليكتروني بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، 3-5 نوفمبر 2001، ص 221

43 - انظر البند 5 من الإعلان المذكور.

44 - يحي اليحياوي، في إشكالية الديمقراطية الالكترونية، مرجع سابق.

- وفي جانب أخر يجادل البعض بأن العصر الرقمي رغم كل الإيجابيات التي يوفرها في خلق عالم متداخل وسريع الاستجابة ، بما يمنح الفرد من فرص للمشاركة والانخراط في مناقشة قضايا الشأن العام بما يرسخ ذلك الديمقراطية الرقمية، فإنه في المقابل قد تؤدي معطيات العصر الرقمي إلى ما يسمى "الاغتراب"، حيث "يرى العديد من الباحثين أن انتشار تطبيق تكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى اغتراب الإنسان في مجتمع المعلومات ، وعزوفه عن المشاركة الإيجابية في المجتمع، وقد يصل الأمر إلى التعبير عن ذلك بالرفض الإيجابي الظاهر أو السلبي الصامت"[45].

الخلاصة والنتائج:

يمكن تلخيص النتائج النهائية التي توصل إليها الباحث من خلال استعراض العلاقة بين تكنولوجيا العصر الرقمي وأثرها في ترسيخ الديمقراطية الرقمية، في التالي:

1- الديمقراطية في العصر الرقمي ظاهرة ومفهوم، شهدت تحولات عميقة من حيث الكم والكيف، حيث "أدت الثورة المعلوماتية إلى زيادة إمكانيات الشراكة في القرار ما يمهد ربما إلى نشؤ ما يسمى الديمقراطية الرقمية"[46].

2- الديمقراطية في العصر الرقمي تمثل فرصا وإمكانيات، كما أنها تطرح قيوداً وتحديات، فالعصر الرقمي بما يوفره من أوعية وقنوات اتصالية متعددة يسنح الفرصة أمام الجمهور في ممارسة الديمقراطية الرقمية بشكل

[45] - د. ندى على حسن بن شمس، المواطنة في العصر الرقمي: نموذج مملكة البحرين، مرجع سابق، ص 24

[46] - عبد الحليم فضل الله، علاقة المواطن بالسلطة في العصر الرقمي، مرجع سابق، ص 7

فعال وغير مسبوق، وذلك بما يتميز به من سرعة الاستجابة والتفاعلية وخفض التكلفة المالية والجهد والوقت.

غير أن طبيعة هذا العصر الرقمي تطرح في المقابل جملة من التحديات والصعوبات، التي تحول دون التوظيف الأمثل للفضاء الرقمي ووسائطه وأوعيته وقنواته، وهي تحديات عديدة تتصل بالفجوة الرقمية وإن جاز التعبير "الفجوة التمكينية والمهارية" إضافة إلى الاعتبارات القيمية والأخلاقية، وهي كما عبر عنها "تفضي إلى فرص وتحديات لا نظير لها تتعلق بالانتفاع بالمعلومات والمعارف، والمشاركة السياسية والمشاركة المدنية، وحرية التعبير وحرية تداول المعلومات، والتمكين الاجتماعي الاقتصادي. ومن هذا المنظور، قد يسبب التوسع في استخدام الانترنت والفضاء الاليكتروني تناول عدد من القضايا التي ينبغي معالجتها. وقد تشمل هذه القضايا مسائل من قبيل تلك التي تتعلق باستخدام/سوء استخدام المعلومات، وخرق حرمة الشؤون الشخصية، واستغلال الجماعات الضعيفة، فضلا عن النساء والفتيات والشباب، وقد ترتبط شواغل أخرى بالأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات، وبالروابط بين الأفراد والمجتمع والحكومات والتطورات التكنولوجية"[47].

3- من خلال تطبيق أسلوبSWOT.الذي يقوم على التحليل الرباعي لوصف نقاط القوة Strengths ونقاط الضعف weaknesses وكذلك الفرص Opportunities والتهديدات Threats.وفق الشكل التالي:

47 - انظر، وثائق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، أعمال المؤتمر العام– الدورة السابعة والثلاثون– باريس 2013 ، وثيقة 37 C/61

الشكل رقم (2) أسلوب تحليل سوات {SWOT}

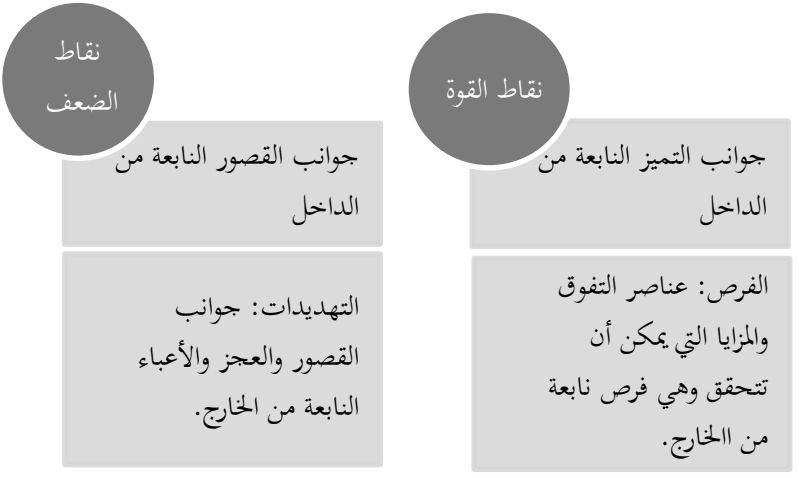

يتضح للباحث أن الديمقراطية الرقمية وآلياتها ووسائطها وأدواتها التكنولوجية والاتصالية تقدم فرص عديدة للممارسة الديمقراطية، وترسيخها وتوسيع درجة المشاركة السياسية والانخراط في الشأن العمومي، لكنها في الآن ذاته تواجه بتحديات ومهددات مادية وبشرية وقيمية وأخلاقية وأمنية قد تحد من فعاليتها وكفاءتها.

تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة الشاملة (حالة الدراسة جامعة الجبل الغربي)

د. عبدالعزيز زهمول الضاوي	أ. د. محمد مسعود قنان	د. محمد قاسم الزغبي
كلية العلوم، جامعة الزنتان	الإدارة العامة، جامعة نالوت	كلية الهندسة جامعة نالوت

الملخـص:

إن الجودة الشـاملة لمؤسـسـات التعليم العالي تعتمد على نوعية عضـو هيئة التدريس بها، الذي يعتبر العنصر الفاعل والرئيس في جودة البرامج والأنشطة التعليمية على اختلاف أهدافها، حيث وجود عضـــو هيئة التدريس المتميز والإدارة الفاعلة والبنية التحتية الجيدة ينعكس إيجاباً على الكفاءة الداخلية والخارجية للبرامج الأكاديمية. لذا فإن تطوير قدرات أعضـــاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية باتت ضرورة تفرضـها متغيرات العصر وتحدياته. رغم هذه الحقيقة إلا أن عملية التطوير هذه وآليات تطبيقها في الجامعات الليبية لازالت تفتقر إلى الدراســـات البحثية والميدانية المعمقة. من هنا اتت أهمية هذه الدراســة التي تهدف إلى "التحقيق في عملية تطوير أداء أعضــاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية في ضـــوء معايير الجودة الشـــاملة – حالة الدراســة جامعة الجبل الغربي ". للوصـول إلى هذا الهدف اعتمدت الدراســة النهج المختلط بما في ذلك: نهج "مراجعة الأدبيات" المتعمقة للدراســـات الســـابقة ذات العلاقة ، وذلك لتقديم رؤية اوســـع وإطار أكثر واقعية لمفهوم الجودة في الجامعات الليبية وتحديات تطبيقها، و"النهج النوعي" باســـتخدام تقنية المقابلات المفتوحة وذلك للتعرف على واقع أداء أعضـاء هيئة التدريس و مدى تطبيق معايير الجودة الشـاملة المقدمة لأعضـاء هيئة التدريس لتنمية قدراتهم في جامعة الجبل الغربي كحالة دراسـة، بالإضـافة إلى "النهج الكمي"

باستخدام تقنية الاستبيان لرصد وتحليل الأداء الفعلي لأعضاء هيئة التدريس في حالة الدراسة جامعة الجبل الغربي. من أهم ما خلصت إليه هذه الدراسة: وضع صيغ للقيام ببرامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، والعمل على تحسين أدائهم وتنمية مهاراتهم في عمليات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والإدارة والقيادة، والمهارات الشخصية بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتطوير بالجامعة.

الكلمات المفتاحية: أعضاء هيئة التدريس، تطوير الاداء، معايير الجودة الشاملة، جامعة الجبل الغربي.

1. المقدمة:

1.1 جامعة الجبل الغربي ومكتب ضمان الجودة:

جامعة الجبل الغربي هيئة علمية، ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تأسست عام 1991 في مدينة الزنتان، بناء على قرار اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي (سابقاً) رقم (745) المؤرخ بتاريخ 1991/9/18، تعنى بالتعليم الجامعي والدراسات العليا والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتقدم برامج علمية ودراسية معتمدة غايتها تقديم تعليم مجود ومحقق لغايات وطموحات المجتمع، وتمنح درجة البكالوريوس والليسانس والماجستير وفق نظام التعليم المعتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا.

يمثل مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء نواة أساسية لوضع استراتيجية شاملة ومحددة ذات برامج وأهداف واضحة ، تسعي إلى تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي والمهني بالجامعة، وذلك في مجالات التعليم والتعلم والبحث العلمي، وترسيخ مبادئ التدقيق الداخلي والتطوير والتحسين المستمر انطلاقا من رسالة وأهداف الجامعة واستنادا لمعايير الاعتماد بالخصوص، إضافة إلي تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع وتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستمرة،

فضلا عن تعميق العلاقات العلمية والإنسانية بين الجامعة والمؤسسات ذات العلاقة على المستوى المحلي والعالمي، لقد أصبح الاهتمام بالجودة ظاهرة عالمية، وأخذت المنظمات والحكومات توليها اهتماماً خاصاً ،بل ويمكن القول إن الجودة باتت الوظيفة الأولى للكثير من المنظمات، وغدت فلسفة إدارية وأسلوب حياة تمكنها من البقاء في ظل المتغيرات البيئية المتلاحقة وسريعة التغيير إن معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي يساهم بدرجة كبيرة في نجاح هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها بدون إحداث هدر. إن الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي لا يعني التخطيط لجعل هذه المؤسسات منشئات تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاته، ولكن تطوير أساليب الإدارة تحقيقاً لجودة المنتج وسعيا إلى مضاعفة إفادة المستفيد (الطالب– المجتمع– سوق العمل) ويعتمد نجاح أي جامعة في أدائها لوظائفها، على مدى ما يتوافر لها من عناصر جديدة من أعضاء هيئة التدريس، "فإذا أردنا الارتقاء بمستوى الأداء الجامعي، وزيادة قدرة الجامعة على تحقيق أهدافها. فلا بد من التطوير المستمر لركائزها الأساسية وهي: الإدارة، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، ويعد عضو هيئة التدريس، من أهم هذا الركائز".

2.1 مشكلة البحث:

شهد التعليم الجامعي في ليبيا تطوراً ملحوظاً منذ عام 1994م تمثل في زيادة عدد الجامعات وكليات المجتمع في القطاعين العام والخاص، وازدياد عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم الجامعي، وهذا بدوره يزيد من مخاوف المهتمين بالتعليم الجامعي من حدوث تدهور في المستويات التعليمية إذا لم يحدث تركيز على تحقيق النوعية الجيدة في المدخلات والعمليات والمخرجات في التعليم الجامعي[2]. ولأن الجامعات الليبية تعاني من بعض المشكلات من

أهمها: غياب نظام فعال لتقويم التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وغياب دور الجامعات الليبية في خدمة المجتمع، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي، وغياب التجديد والابتكار، وضعف البحث العلمي، وضعف القدرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي وضعف الصلة بالمجتمع المحلى[3].

من هنا برزت مشكلة الدراسة، والمتمثلة في الاجابة عن السؤال الرئيس التالي:

"**كيف يمكن تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية في ضوء معايير الجودة الشاملة؟**"

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما الأطر النظرية والفكرية للجودة الشاملة في التعليم الجامعي؟
2- ما واقع أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية؟
3- ما العلاقة بين أداء أعضاء هيئة التدريس ومعايير الجودة الشاملة؟
4- أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجبل الغربي؟

3.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة التعرف على إمكانية " تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية (جامعة الجبل الغربي نموذجاً) في ضوء معايير الجودة الشاملة ". وينبثق منه أهداف فرعية:

1- عرض وتحليل مفهوم الجودة الشاملة ومبادئها ومعاييرها ومؤشراتها.
2- الاطلاع على الأدبيات للتعرف على واقع أداء أعضاء هيئة التدريس وطبيعة أدوارهم.
3- رصد واقع أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الجبل الغربي، وتشخيص هذا الواقع لإبراز مواطن القوة وجوانب الضعف فيه.
4- التوصل إلى فهم العلاقة بين أداء أعضاء هيئة التدريس وضمان جودة التعليم الجامعي في ليبيا.

4.1 أهمية الدراسة وحدودها:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية، حيث بات ضرورة ملحة تفرضها متغيرات العصر وتحدياته، فضلاً عن كونها أحد المرتكزات الأساسية لتنمية الموارد البشرية. من ناحية أخرى، تفيد الدراسة واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرارات بوزارة التعليم العالي في ليبيا والقائمين على مراكز التدريب والمتخصصين في ضرورة تطوير تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بما يتلاءم مع معايير الجودة الشاملة. ناهيك عن إثراء المكتبات الجامعية بليبيا بدراسات محلية تعكس واقع اداء أعضاء هيئة التدريس وإتاحتها للباحثين في دراسات معايير الجودة. وتتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:**

  تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية في ضوء معايير الجودة الشاملة، من حيث مجالات الجامعة: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع.

- **الحدود البشرية:**

  تقتصر الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجبل الغربي موزعين على الدرجات الأكاديمية (استاذ مشارك – أستاذ مساعد – محاضر –محاضر مساعد).

- **الحدود المكانية:**

  اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس (جامعة الجبل الغربي نموذجاً).

2. منهج الدراسة وأدواتها:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، مع الاستعانة بأسلوب تحليل النظم لرصد وتحليل الواقع الكمي والكيفي لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس، وتم استخدم أساليب فنية لتحليل النظام موضوع الدراسة تحليلاً نسبياً، وتركز على وصف النظام وتحليله وإبراز نواحي القوة وموطن الضعف، وإظهار المشكلات التي يواجهها كمياً ونوعياً، والعمل على تحديد معايير إدارة الجودة الشاملة.

حيث تم إعداد استبيان للتعرف على واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجبل الغربي في ليبيا، كذلك تم استخدام تقنية المقابلة المفتوحة (غير المقننة) مع أعضاء هيئة التدريس بهدف التعرف على واقع أداء أعضاء هيئة التدريس، وتطبيق معايير الجودة الشاملة المقدمة لأعضاء هيئة التدريس لتنمية قدراتهم.

بالإضافة إلى ذلك، تعرض الدراسة الحالية نتائج بعض الدراسات السابقة التي أتيح للبحاث الحصول عليها، والتي ترتبط بموضوع الدراسة الراهنة وتعين على تحقيق أهدافها، وقد لوحظ أن موضوع تطوير الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس من الموضوعات المهمة، ولعل ذلك يرجع الي التطورات المتعددة في أدوار المؤسسة الأكاديمية من جانب، وظهور الثورة العلمية والتقنية التي تتطلب تدريباً وتطويراً مستمراً لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسة التعليم العالي من جانب آخر. من أهم الدراسات السابقة التي استخدمت في هذا البحث هي:

1- الدراسات والأبحاث التي اجريت على الجامعات الليبية.
2- الدراسات المرتبطة بأداء عضو هيئة التدريس.
3- الدراسات المرتبطة بمعايير الجودة الشاملة.

3. التجربة الليبية في مجال ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي:

عرفت ليبيا التعليم العالي بتأسيس أول جامعة في مدينة بنغازي سنة 1955م بكلية الآداب والتربية، وبدأت الدراسة الفعلية فيها يوم1956/1/22 بواحد وثلاثين طالبًا، ولم يبدأ دخول الإناث إلا في العام الجامع1958/1957، بطالبة واحدة تعد هذه الخطوة الأولى لظهور التعليم الخاص في بداياته.

ومن بعد، وتأسيسًا على ما شهده التعليم العالي من التطور الكمي حالياً، وما يمثله من أهمية في أحداث التقدم، أصبح لزاما على الجهات المسؤولة عن العملية التعليمية الالتفات إلى ضمان الجودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، ووضع معايير، لتطبيق نظام الجودة بحيث تؤدى إلى مخرجات تتصف بالجودة، وتعمل على تلبية احتياجات المستفيدين على اعتبار أن المعايير هي أساس المفاضلة والتميز، ولا تتم الجودة إلا بالالتزام.

1.3. مفهوم الجودة ومعايير ضبطها في التعليم العالي الليبي:

إن مفهوم الجودة وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم، والذي أقيم في باريس في أكتوبر (1998)، ينص على أن للجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته بما فيها:

1) المناهج الدراسية،
2) البرامج التعليمية،
3) البحوث العلمية،
4) الطلاب،
5) المباني والمرافق والأدوات،
6) توفير الخدمات للمجتمع المحلى،
7) التعليم الذاتي الداخلي،

8) تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً.

تعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي، الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة.

في ليبيا، كان من أهم القرارات الصادرة من أمانه التعليم العالي (سابقا) فيما يخص "ضبط الجودة" في التعليم العالي هو قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (164)لسنة 2006 والذي ينص في مادتهِ الثالثة على "إنشاء مراكز ضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية في ليبيا"، والذي كان يهدف الى تصميم وتطوير نظام شامل لضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي الوطنية ، من أجل تطوير العملية التعليمية للوصول إلي أعلى مستويات الجود ة والكفاءة والتميز فيما يمكنها من الارتقاء بمستوى الخريجين والمساهمات البحثية والمعرفية، وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف ومتطلبات التنمية والمنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية. من أهم اختصاصات هذا المركز ما يلي:

- نشر ثقافة الجودة والتطوير المستمر والتقويم والاعتماد بين الاوساط الجامعية الاكاديمية، وبين كافة شرائح المجتمع والجهات ذات العلاقة.
- اقتراح سياسة عامة لتقويم الأداء وضمان الجودة والاعتماد لكافة مؤسسات التعليم العالي.
- وضع أسس ومعايير وشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي، وحسب التطورات العلمية والتقنية ذات التأثير على مؤسسات التعليم العالي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي المختلفة.
- إنشاء نظام موحد ملزم لجميع مؤسسات التعليم العالي.

- تحقيق التميز والكفاءة والجودة في الأداء في كافة العناصر المكونة لمؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع المؤسسات التعليمية على التطوير والتحسين المستمرين لأنشطتها وبرامجها التعليمية والتدريبية المختلفة.
- اقتراح الخطط الدراسية والمقررات العملية والبرامج التدريبية لمؤسسات التعليم العالي الأهلي وعرضها على وزارة التعليم العالي.
- تشجيع روح المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي لتجويد العملية التعليمية، وتطوير برامج البحث العلمي الجاد في مؤسسات التعليم العالي، ودعم شراكتها مع المجتمع وقطاعات الإنتاج والخدمات.
- جمع المعلومات عن البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي وإعداد التقارير عن مدى جودة هذه البرامج ورفعها للجهات المختصة.

هذا وغيرها من اللوائح. (قرارات اللجنة الشعبية العامة سابقاً) مجلس الوزارة

2.3. المشكلات والمعوقات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا:

بالرغم من الدور الفعال لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي بشكل عام، وجامعة الجبل الغربي بشكل خاص في ليبيا والمتمثلة في تزويد المجتمع بالقوى البشرية المؤهلة، التي ستدير مختلف المجالات العملية في البلد إلا أن التعليم الجامعي والعالي في ليبيا يعاني العديد من المشكلات، التي اعترضت مسيرته نحو أداء دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في:

1- تدنى مستوى التحصيل لطلاب مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، مقارنه ببعض الجامعات المتقدمة.
2- تزايد أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي والجامعي دون أن يقابله توفر الإمكانات البشرية والمادية المناسبة.

3- انخفاض نسبه أعضاء هيئه التدريس الى الطلاب، أدى إلى انخفاض الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، والمتمثلة في المعامل والمختبرات والخدمات المكتبية.

4- اتباع الأسلوب التقليدي في الإدارة.

5- عدم التنسيق بين سياسات سوق العمل وسياسات القبول في الجامعات.

وقد تكون هذه المشكلات وغيرها حائل دون الوصول الي الجودة المطلوبة في الأداء، وبالتالي تتأثر مخرجات التعليم بذلك وهذا ما يتعارض مع الجودة في التعليم الجامعي والعالي، الذي نسعى للوصول إليه من خلال تشريع عدة قرارات بهدف تجاوز هذه المشاكل أو الحد منها.

3.3. التحديات التي تواجه الجامعات الليبية في تطبيق الجودة:

صدور بعض القرارات من اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي (سابقاً)، بشأن الإسراع في تحسين الأداء الأكاديمي لمخرجات الجامعات واعتبار العام الجامعي 2010\2009 عاماً للجودة بالجامعات الليبية، نذكر منها:

1- قيام مركز ضمان الجودة في المدة السابقة بعقد اجتماعات دورية مع مديري مكاتب الجودة بالجامعات، للوقوف على أهم التحديات التي تواجههم.

2- الاستماع لرأي بعض الأساتذة وتسجيل ملاحظاتهم من خلال (ورش العمل التي عقدها المركز في عدد من الجامعات الليبية)

3- إجراء الزيارات الاستطلاعية للجامعات للتدقيق على آليات ضمان الجودة بها.

إلا أن تطبيق الجودة في الجامعات الليبية كان يواجه تحديات عدة ومختلفة على جميع المستويات، وكان من المهم الحصول على إجابة لعدد من التساؤلات والتي من أهمها:

- س / ما هي أهم تحديات تطبيق الجودة في الجامعات الليبية؟
- س / كيف يمكن تصنيف تلك التحديات ليسهل دراستها ومن ثم علاجها؟

في هذا البحث تم تحديد أهم التحديات التي تواجه الجامعات الليبية في سبيل تحقيق الجودة ومن ثم تصنيف هذا التحديات، كما يلي:

1- تحديات مكاتب الجودة:

أ- عدم تفويض مكاتب الجودة بالجامعات بصلاحيات كاملة، للعمل من أجل تحسين الجودة.

ب- ضعف الكفاءات والتأهيل والإعداد لبعض العناصر البشرية، التي أوكلت إليها مهمات إدارة برامج الجودة في بعض الجامعات والكليات وفروعها.

ت- شح المصادر المالية وعدم تخصيص بند للإنفاق على برامج الجودة، والأنشطة والفعاليات المصاحبة لها، والاعتماد على تسيير مكاتب الجودة من خلال المتاح من المصادر المالية.

ث- عدم وضوح اختصاصات ومهام مكاتب الجودة في لوائح الجامعات.

ج- الصعوبة في عملية الاتصال والتواصل بين مكاتب الجودة في فروع بعض الجامعات، ومكتب الجودة في مقر الجامعة الأمر الذي أسهم في هدر المصادر خاصة عامل الوقت باعتباره أحد أهم مصادر المنظمات العاملة، مما ترتب

عليه التأخير في إنجاز المهمات والتواضع في المنجز منها وإعاقة عملية التحسين والتطوير النوعي في عملية التعليم والتعلم.

2- تحديات تنظيمية:

أ- معظم الجامعات تحتاج إلى تحديث وتطوير أهدافها.

ب- البعد عن التخطيط الاستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل.

ت- ضعف الاتصالات الإدارية داخل الجامعات.

ث- الملاكات الوظيفية في كليات وأقسام الجامعات العامة غير موجودة أو غير مفعلة.

ج- معظم ميزانيات الجامعات غير كافية، وبنود صرفها غير متكافئة، وأوقات صرفها غير مناسبة، مما ترتب على ذلك عدم تمكن الجامعات من تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة

ح- عدم توفير نظام معلومات متكامل يقوم بتسجيل وتحليل كافة المعلومات المرتبطة بنشاط المؤسسة التعليمية.

3- تحديات تعليمية

أ- عدم تشجيع التحول المعرفي من التلقين إلى الإرشاد والتوجيه.

ب- عدم وجود آليات لتنمية سلوكيات المعرفة لدى الطلاب.

ت- عدم وجود تقنيات تعليمية حديثة.

ث- عدم وجود برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس.

ج- ضعف المكتبات وعدم ربطها بالشبكة الدولية للمعلومات وعدم الاشتراك بالدوريات والمجلات العلمية المُحكمة.

4- تحديات البحث العلمي

أ- زيادة العبء التدريسي على حساب البحث العلمي.

ب- عدم وجود الدعم المالي للأبحاث العلمية.

ت- عدم تحديد الاحتياجات البحثية التي تضمن أولويات التميز.

ث- عدم وضع معايير علمية لتقييم الأبحاث.

5- تحديات خدمة المجتمع:

أ- عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل.

ب- عدم الاتصال بمؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم.

ت- عدم وضع آليات لتلمس مشاكل وحاجات المجتمع.

6- تحديات قيادية:

أ- عدم حرص الإدارة العليا للجامعات على تطبيق مفهوم الجودة على كافة برامج الجامعية.

ب- عدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية.

ت- لا توجد سياسات واضحة في بعض الجامعات لتحقيق الجودة.

ث- عدم قناعة وتقبل ثقافة الجودة من قبل القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات.

ج- عدم تطبيق مبدأ المساءلة في حال التجاوز وتغلب المصالح الشخصية على العامة.

ح- عدم حرص الإدارة العليا للجامعات على تطبيق مفهوم الجودة على كافة برامج الجامعية.

خ- عدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية.

7- تحديات إدارية:

أ- لا توجد سياسات واضحة في بعض الجامعات لتحقيق الجودة.

ب- عدم قناعة وتقبل ثقافة الجودة من قبل القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات

ت- توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد.

ث- عدم تطبيق مبدأ المساءلة في حال التجاوز وتغلب المصالح الشخصية على العامة.

ج- مركزية القرارات داخل الجامعات وعدم تفعيل الاختصاصات الواردة بالهيكل التنظيمي للجامعات.

ح- توقع الإدارة العليا بالجامعات الوصول إلى نتائج فورية لأنشطة وبرامج الجودة وليس على المدى البعيد.

خ- انتشار كليات الجامعات على رقعة جغرافية واسعة، والمركزية في صناعة القرار واتخاذه، وصعوبة الاتصال والتواصل مع مقر الجامعة وتغليب الأبعاد الكمية على الاعتبارات النوعية في جميع المكونات التعليمية، أسهم في إعاقة عملية التطوير والتحسين في الخطط والبرامج الأكاديمية والأنشطة الداعمة لها.

4. الدراسة الميدانية (إجراءات وأهم نتائجها)

يتناول هذا المبحث إجراءات الدارسة الميدانية (الأهداف، مجتمع وعينة الدراسة، أداة وخطوات الدراسة، ثبات وصدق الأداة، إجراءات ونتائج التطبيق)،

كما يعرض الأداء الفعلي لأعضاء هيئة التدريس، ويرتبط هذا الأداء بمتغيرات الدراسة (الخبرة، درجة العلمية، الجنس).

1.4. المعالجة الإحصائية:

للإجابة على أسئلة الدراسة واستخراج النتائج، وذلك بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة وتفريغ الاستجابات مع مراعاة كل بعد من أبعاد الاستبيان، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية في معالجة البيانات بواسطة الكمبيوتر على برنامج التحليل الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وهي كالتالي:

- تم حساب التكرارات المقابلة لكل عبارة والنسب المئوية وذلك بالمعادلة التالية:
- النسبة المئوية = التكرار على العينة 100X
- تم حساب الوزن النسبي وكا2 لكل عبارة من الاستبيان لبيان دلالة الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة على عينة لمعرفة أثر المتغيرات (الخبرة – الدرجة العلمية – الجنس)، على تقدير عينة لمعايير الجودة الشاملة ثم حساب كل من:

1- المتوسط (م)
2- الانحراف المعياري (ع)
3- اختبارات لدلالة الفروق بين المتوسطات.
4- حجم التأثير

بعد إجراء المعالجات الإحصائية البيانات، تم رصد النتائج في صورة جداول إحصائية وتفسيرها على النحو التالي:

2.4. الأداء الفعلي لأعضاء هيئة التدريس:

سوف يتم عرض الأداء الفعلي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الجبل الغربي وفقاً للمحاور الأتية:

- المحور الأول: واقع الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- المحور الثاني: واقع الأداء البحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- المحور الثالث: واقع الأداء الفعلي لخدمة المجتمع لأعضـــاء هيئة التدريس بالجامعة.

علاقة الأداء الفعلي لأعضاء هيئة التدريس بمتغيرات الدراسة:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الموافقة على مؤشرات جودة في (مجال التدريس/ مجال البحث العلمي/ مجال خدمة المجتمع)، في مستويات الخبرة الثلاثة (اقل من 4 سنوات/ من 4 الى 7 سنوات/ أكثر من 7 سنوات). تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي الاتجاه، والجدول التالي يوضح وصف المجموعات. يبين جدول رقم (1) وصف المجموعات.

جدول رقم (1): وصف المجموعـــات

المحاور	مستويات الخبرة	ن	م	ع
المحور الأول	less than 4	60	147.6333	9.87201
	4 - 7	42	155.5714	13.47290
	more than 7	41	164.6098	11.24473
المحور الثاني	less than 4	60	101.4500	14.52108
	4 - 7	42	112.2619	22.27988
	more than 7	41	114.8293	21.66322
المحور الثالث	less than 4	60	130.6333	11.66621
	4 – 7	42	127.7619	18.34202
	more than 7	41	112.4146	25.41356

تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي الاتجاه، كما هو مبين في الجدول رقم (2). ويفسر الباحث جدول تحليل التباين في المحور الأول، حيث تشير

نتائج تحليلٍ التباين إلى دلالة قيم (ف= 049. ,27) عند مستوى 1. ,0 الأمر الذي يعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويين على الأقل من مستويات الخبرة الثلاثة، ولتحديد مصدر الفروق يمكن ملاحظة الرسم التوضيحي في الشكل (1).

جدول رقم (2): قيمة تحليل التباين الأحادي لاستجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير مدة الخبرة للمحاور الثلاثة

المحاو	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	7051.997	2	3525.998	27.049	دالة عند مستوى 0.01
	داخل المجموعات	18249.975	140	130.357		
	الكلي	25301.972	142			
المحور الثاني	بين المجموعات	5218.765	2	2609.382	7.085	دالة عند مستوى 0.01
	داخل المجموعات	51564.774	140	368.320		
	الكلي	56783.538	142			
المحور الثالث	بين المجموعات	8691.615	2	4345.808	12.766	دالة عند مستوى 0.01
	داخل المجموعات	47657.504	140	340.411		
	الكلي	56349.119	142			

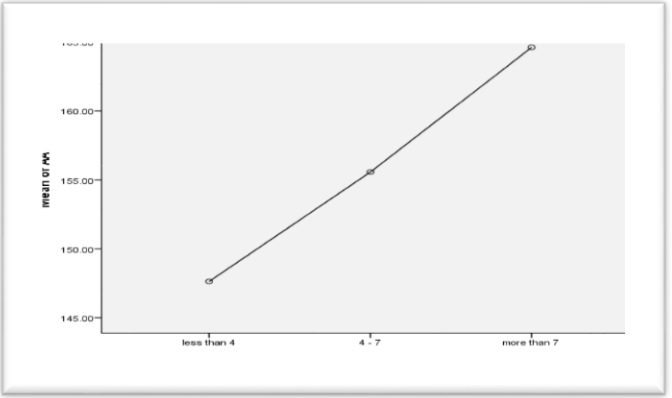

شكل رقم (1): رسم بياني يوضح شكل الفروق بين مستويات الخبرة في المحور الأول،

ويتضح من الرسم التوضيحي أن درجة الموافقة على مؤشرات جودة الأداء في مجال التدريس تزيد بشكل دالة إحصائية مع زيادة سنوات الخبرة. الأمر الذي يعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويين على الأقل من مستويات الخبرة الثلاثة، ولتحديد مصدر الفروق يمكن ملاحظة الرسم التوضيحي في الشكل (2).

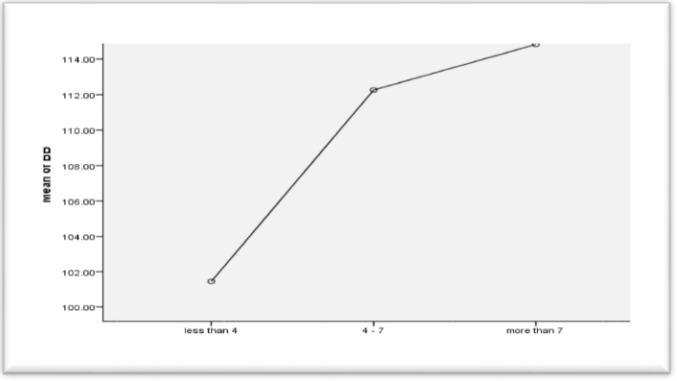

شكل رقم (2): رسم بياني يوضح شكل الفروق بين مستويات الخبرة في المحور الثاني

ويتضـح من الرسـم التوضـيحي ان درجة الموافقة على مؤشـرات جودة الأداء في مجال البحث العلمي تزيد بشكل دالة إحصائية مع زيادة سنوات الخبرة.

هل توجد فروق ذات دلالة إحصـــائية بين درجات الموافقة على مؤشـــرات الجودة في (مجال التدريس/ مجال البحث العلمي/ مجال خدمة المجتمع) في مستويات الخبرة الثلاثة (اقل من 4 سنوات/ من 4 إلى 7 سنوات / أكثر من 7 سنوات).

كما يفسر الباحثين جدول تحليل التباين في المحور الثالث، حيث تشير نتائج تحليلِ التباين إلى دلالة قيم (ف=766, 12) عند مسـتوى 01. ,0 الأمر الذي يعنى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويين على الأقل من مستويات الخبرة الثلاثة، ولتحديد مصـدر الفروق يمكن ملاحظة الرسـم التوضـيحي في الشكل رقم (3).

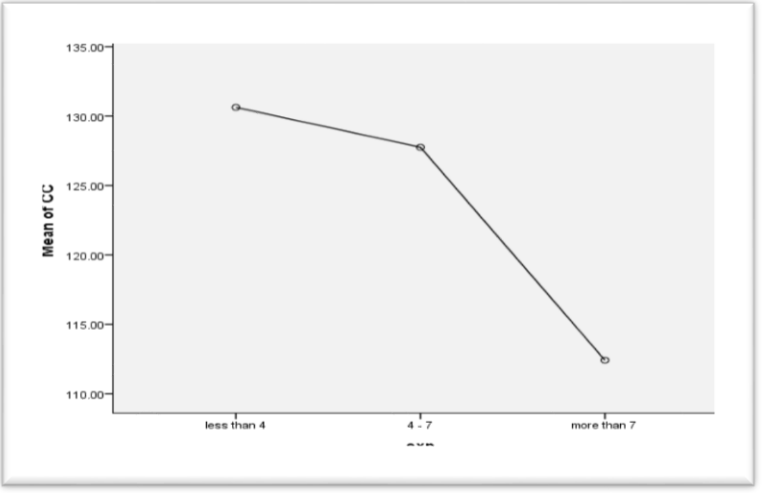

شكل رقم (3): رسم بياني يوضح شكل الفروق بين مستويات الخبرة في المحور الثالث

يتضـح من الرسم التوضـيحي أن انخفاض درجة الموافقة على مؤشرات جودة الأداء في مجال خدمة المجتمع مع زيادة ســـنوات الخبرة. ويمكن الاعتماد

على الرسوم السابقة في تحديد الفروق بين المستويات. للمزيد من التوضيح يمكن الاطلاع على نتائج اختبار شيفيه وهي في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار شيفيه

محاور	مستويات الخبرة		الفروق بين المتوسطين	دلالة الفرق بين المتوسطين
المحور الأول	less than 4	4 - 7	-7.93810*	دال عند 0.01
		more than 7	-16.97642*	دال عند 0.01
	4 - 7	less than 4	7.93810*	دال عند 0.01
		more than 7	-9.03833*	دال عند 0.01
	more than 7	less than 4	16.97642*	دال عند 0.01
		4 - 7	9.03833*	دال عند 0.01
المحور الثاني	less than 4	4 - 7	-10.81190*	دال عند 0.05
		more than 7		دال عند 0.01
	4 - 7	less than 4		دال عند 0.05
		more than 7		غير دال
	more than 7	less than 4		دال عند 0.01
		4 - 7		غير دال
المحور الثالث	less than 4	4 - 7	2.871429	غير دال
		more than 7		دال عند 0.01
	4 - 7	less than 4	-2.87143	غير دال
		more than 7	15.34727*	دال عند 0.01
	more than 7	less than 4	*	دال عند 0.01
		4 - 7		دال عند 0.01

5. نتـــائج الدراســـة:

عرض نتائج الدراســـة الميدانية المتعلقة بتطوير أداء أعضـــاء هيئة التدريس في جامعة الجبل الغربي في ليبيا، في ضوء معايير الجودة الشاملة.

1- إيجاد آليات وصيغ للقيام ببرامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية، والعمل على تحسين أدائهم وتنمية مهاراتهم في عمليات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والإدارة والقيادة، والمهارات الشخصية بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتطوير بالجامعة، وأعدادهم لمهام وأدوار متطورة ومتجددة، وتشجيعهم على اتباع أهم الأساليب والطرق الحديثة التي تؤدي إلى تحقيق التميز في الأداء.

2- نشر ثقافة الجودة الشاملة والتعليم الذاتي مدى الحياة بما يسهم في تكوين عضو هيئة التدريس ومعاجلة بعض المشكلات التي يواجهونها في تنمية قدراتهم ومهارتهم وذلك من خلال مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية.

3- تطوير مهارات التفكير العلمي والإبداعي والابتكاري لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وإكساب أعضاء هيئة التدريس مزيداً من القدرات والمعارف والمهارات العلمية والأكاديمية والتدريسية والبحثية، والعمل على خلق مناخ لمناقشة أعضاء هيئة التدريس لتبادل الأفكار والخبرات.

4- تحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف الجودة الشاملة بشكل عام وفي التعليم الجامعي بشكل خاص.

5- توظيف تكنولوجيا التعليم في عمليات التدريس الجامعي، واستخدام أساليب تنمية وتطوير المعارف والمهارات في التدريس الجامعي، وذلك باستخدام التكنولوجيا في التدريس ونظم الامتحانات وتقويم الطلاب، من خلال تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية بدلاً من أساليب التدريس التقليدية.

6- القدرة على البحث العلمي وتطوير المعارف والمهارات البحثية، وذلك من خلال القدرة على إدارة الفريق البحثي وإعداد المشروعات التنافسية، عن طريق مشاركة الجامعة في تمويل تلك البحوث، والمساهمة في النشر الدولي بالبحوث العلمية، كما يجب على عضو هيئة التدريس الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

7- تحسين القدرات المؤسسية والمهنية لمؤسسات التعليم الجامعي، من خلال تنمية وتحديث المهارات الأكاديمية والقيادية للموارد البشرية بالجامعات الليبية، وذلك من خلال اكتساب أعضاء هيئة التدريس والإداريين المعارف المهنية والوظيفية لتطوير أدائهم. عن طريق اكتساب مهارات القيادة والإدارة الجامعية.

8- إعداد برامج خاصة لتنمية المهارات الشخصية من خلال التدريب على أساليب الاتصال والسلوك والتعامل مع المجموعات، من خلال اكتساب مهارات الاتصال في أنماط التعليم المختلفة وكذلك مهارات العرض الفعال عند عرض أي موضوع وأتباع أساليب العرض الفعال الخمس لضمن نجاح عملية العرض بشكل دقيق وعلمي، كما يجب على عضو هيئة التدريس إن يكون لديه القدرة والمهارة على تنظيم المؤتمرات العلمية، وأخير، يجب على أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية الالتزام بآداب وسلوك المهنة في العمل الجامعي ، بما يعطي انطباعاً حسن على التعليم الجامعي بشكل عام والجامعة بشكل خاص.

6. الخاتمة والتوصيات والمقترحات:

من خلال ما تقدم فإن الباحث يرى أن التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية، يشكل ضرورة ملحة لمواجهة متطلبات النوعية في التعليم

الجامعي، ولذلك يتحتم على مؤسسات التعليم العالي تدعيم ثقافة الجودة بين منتسبي المؤسسة التعليمية، مع الحرص على تحديد الوسائل الأنسب لخدمة هذه العملية وبمشاركة أعضاء هيئة التدريس، من أجل تحقيق التنمية المهنية لأهدافها، المتمثلة في تزويد أعضاء الهيئات التدريسية بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات، المتعلقة بجودة التعليم الجامعي وفقاً لأدوارهم ومسئولياتهم.

من أجل تحقيق أهداف البحث وحسن تنفيذ البرامج التدريبية المقترحة، وكذلك لضمان استمرارية المشروع، يوصى بإنشاء وتجهيز مركز تدريب معتمد بكل جامعة، ولذلك فإن الجامعات الليبية تلعب الدور الأعظم نحو إنشاء هذه المراكز وجعلها على مستوى متميز (عالمي)، وأن تسعى لاعتمادها من الهيئات العلمية ذات السمعة الدولية.

من أهم المقترحات التي يوصي بها البحاث في هذه الدراسة أن تطبيق الجودة في الجامعات الليبية يتطلب عدة خطوات اهمها حاليا:

- دعم مؤسسات الدولة من خلال قرارات فعالة ومستقلة يتم اتخاذها ضمن بيروقراطية أقل.
- التشجيع على التحسين المستمر بإدخال التغيرات الفعالة.
- ضبط الجودة الشاملة للأنشطة الأكاديمية.
- إزالة المركزية عن القرارات والمساءلة الأكاديمية.
- الاهتمام بالمناخ التعليمي وتقويم الإنجازات الأكاديمية كافة.
- زيادة التمويل من خلال إيجاد آلية فعالة للتمويل وتحديد الأولويات.
- تطوير مفردات وثقافة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.

- عقد دورات للنمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، بهدف تبصير أعضاء هيئة التدريس بطبيعة المؤسسة الأكاديمية، وطبيعة أدوارهم ومسؤولياتهم المتوقعة حيالها.

اخيراً يمكن القول بان الجودة في المؤسسات التعليمية تمثل: "العقد – ما بين الأطراف المعنية بالعملية التعليمية كافة، يتم فيه تحديد أهم الممارسات الجيدة، التي يجب اتباعها لكل طرف وصولاً للتميز والإبداع للمخرجات التعليمية".

المراجع

1- إنجى طلعت نصيف ميخائيل، تصور مقترح لإدارة ضغوط العمل لتحسين الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الزقازيق،2010م
2- محمد بن فاطمة، الكفايات المهنية للأستاذ الجامعي – ندوة الجامعة وتحديات المستقبل – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة برامج التربية – جامعة سيدي محمد بن عبد الله في الفترة من 25-28 سبتمبر 2000م – مدينة فاس، المملكة المغربية
3- أحمد الطيب، بعض مشكلات الإدارة التعليمية في الجامعات الليبية.
4- أحمد إسماعيل جحى، اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002م.
5- زياد الجرجاوي، وجميل نشوان، تقويم أداء الأستاذ الجامعي في الجامعات الفلسطينية في ضوء مؤشرات الجودة الشاملة.
6- Gail , B. (1998): Changes in your Classroom from the past to Present to the Future , J.R.M.E, vol. 29, No.5. p583.
7- John, K. (2000): Standards in the Classroom, How Teachers and Students Negotiate Learning, Teachers College press, New York, Copyright by teachers college, Colombia University. p3.
8- لمياء شعبان أبوزيد، مدى تحقق معايير الجودة في برنامج التربية الميدانية القائم وانعكاس ذلك على الأداء التدريسي والاتجاه نحو المهنة لدى الطلبات المعلمات بمنطقة القصيم، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، المؤتمر العلمي التاسع عشر، تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة "، كلية التربية جامعة عين شمس، المجلد الرابع، 25-26 يوليو، 2007.
9- ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، دار المعارف،1984، مادة ج ود، القاهرة.
10- عامر عبد الله الشهرائي، الجودة في التعليم، صحيفة الوطن، العدد 1814، السنة الخامسة، المملكة العربية السعودية، 2005 م.

11- عرفات عبد العزيز سليمان، إستراتيجية الإدارة في التعليم، ملامح من الواقع المعاصر، مكتبة الأنجو المصرية، القاهرة، 2001.
12- عبد القادر لمحمد صالح منصور، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية في ضوء الأدوار المتغيرة للجامعة، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2011م.
13- عيسى حسن محمد غلام،" المشكلات الأكاديمية والإدارية كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعة قاريونس " رسالة دكتوراه، معهد البحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2005م.
14- عزالدين إبراهيم كاموكة، " المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الليبية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة السابع من أبريل، الزاوية – ليبيا، 2001م.
15- نادية حسن السيد على، "تقييم أداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة"، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثامن، ابريل 2005م.
16- غادة الطاهر ارزيم: بعنوان: إعداد المعلم في الجامعات الليبية في ضوء معايير الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2008م.
17- عامر محمد اللافي: إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في ضوء الثقافة التنظيمية للجامعات الليبية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2007م.
18- نادية حسن السيد بعنوان: تقيم أداء الأستاذ الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد 8، كلية التربية، جامعة عين شمس، 2004م
19- خيرية إبراهيم السقاف، وفاتن مصطفي محمد، " معايير الجودة والكفاءة اللازم لتحسين أداء عضو هيئة التدريس في الجامعة.
20- RalpG.Lewes and Douglas Smith,Why Quality Improvement in Highre Education ,Interrnational journal, vol, l, 1997,p.259
21- Amold Spee& kon Bormans :"performance Indicatorsin Government-Institutional Relations:The Conceptual framework" ,Higher Education Management,Op.Cit,pp.139-155.
22- Stanley Gordon & Reynolds Pat, : Performance Indicators , and Quality Review in Australian Universities , Higher Education Research and Development , Vol. (14), N.(2),1995, pp.245-253
23- عبد الله ابوجعفر العابد، معايير الجودة ومؤشراتها في التعليم العالي، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة حول جودة التعليم العالي / ليبيا / طرابلس، 2009، ص ص12-13.
24- حسين بن محمد معتوق، أسس ومتطلبات الجودة في التعليم العام الادارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة عسير، 2007م.
25- فريحة مفتاح الجتروري، "مفهوم الجودة ومعايير ضبطها في التعليم العالي بليبيا وكلية التربية المرج كنموذج" ، المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي في الفترة 10-12 /5 /2011م.
26- هند غسان أبو الشعر، معايير الجودة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي، جامعة آل البيت في الأردن نموذجًا- المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات

العربية في جامعة الجنان نحو ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديميين " السبت والأحد 21 و 22ابريل2007 م.
27- حبيب عبد الرحمن، مفهوم الجودة الشاملة في التربية والتعليم " اللقاء الثاني عشر للأشراف التربوي في منطقة تبوك، في الفترة 26-28 /2007م
28- عبد العليم، أسامة محمد شاكر وآخرون، إدارة الجودة الشاملة في التعليم، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر،2008.
29- السيد عبد العزيز البهواشي، معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب :نشر وتوزيع .وطباعة، القاهرة – مصر،2007 ص 65.
30- مركز ضمان الجودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بوزارة التعليم العالي، ليبيا (الزيارات الاستطلاعية التي قام بها المركز ليبيا، طرابلس، خلال الفترة من 1-5 / 8/ 2010).

استجابة الشعير والشوفان لمياه الري بالمنطقة الغربية

الاستاذ: حسين سعيد طالب	الاستاذ: بلقاسم علي حماد
باحث ثالث	مساعد محاضر، المعهد العالي للعلوم التقنية
مركز البحوث الزراعية	سوق الخميس إمسيحل

المستخلص

تهدف الدراسة الى معرفة أثر الري التكميلي في معدل إنتاجية الشعير والشوفان في المنطقة الغربية للموسم الزراعي 2009_ 2010م , ولتحقيق ذلك ثم التعرف عن دور الري التكميلي في رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية، معتمدين على الدراسات والتجارب التي تناولت الموضوع ومن تم التعرف على أثر مجموع الأمطار في الإنتاجية وتوزيع الأمطار على مراحل النمو النبات , وقد اظهر التحليل العلاقة للري التكميلي تجاه معدل إنتاجية الشعير والشوفان.

Abstract:

The aim of the study is to investigate the effect of supplementary irrigation on the rate of productivity of barley and oats in the western region in agricultural season 2009_2010 to achieve this. the role of supplementary irrigation was identified in increasing the agricultural crops productivity , based on the study and experiments that deal with the subject in the productivity and distribution of rain fall in the stages of plant growth .

The analysis showed the effect supplementary irrigation with the productivity of barley and oats.

المقدمة

تقع المنطقة الشمالية الغربية لليبيا ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تستقبل هذه المنطقة معدلات أمطار لا يتجاوز 300 مم سنويا، وتختلف كمية الأمطار التي يحتاجها محصول الشعير والشوفان من جهة الى اخر تبعا لظروف المناخية السائدة (صالح، 2010)، مما يعرض المحاصيل الموسمية المزروعة بعلياً إلى مخاطر الإجهاد المائي لفترات طويلة خلال الموسم، الأمر الذي قد ينتج عنه تدني في الإنتاج كماً ونوعاً أو حتى خسارته بالكامل. وتحت هذه الظروف فإنه بالإمكان زيادة الإنتاج من الزراعات البعلية التي تعتمد على الهطول الموسمي بإتباع برامج ري تكميلي عبر استخدام الموارد المائية المتاحة وهي إما جوفية أو سطحية تم تجميعها خلال الموسم. يعرف الري التكميلي انه اضافة كمية محددة من الماء للمحصول عندما تكون الأمطار غير كافية لتجهيز الماء للنبات لزيادة الانتاج (Caliandro,Boari، 1999)، إن برامج الري التكميلي تعتمد بدرجة أساسية على أسس علمية مبنية على دراسات وتقديرات للاحتياجات المائية للمحاصيل وفقاً لبرامج تطبيقية بالإمكان إعدادها، وعلى الرغم من توفر مثل هذه الدراسات على المحاصيل المختلفة في أنحاء مختلفة من العالم، إلا أنه لا توجد دراسات جدية على معظم المحاصيل المزروعة محلياً وتحت الظروف البيئية المحلية. وبذلك جاءت هذه الدراسة بالتعاون بين كل من مركز البحوث الزراعية والمنظمة العالمية لدراسات المناطق الجافة (ICARDA).

وقد قامت الدراسة بإجراء تجارب لتحديد الاستهلاك المائي لمحصولي الشعير والشوفان. فقد تم اعتماد نظام الري التكميلي باستخدام طريقة الخط الواحد بالري بالرش وذلك بغرض توزيع مياه الري بكميات مختلفة، ولدراسة تأثير تغير كمية المياه المضافة للمحصول على إنتاجيته ومن ثم تحديد دالة الإنتاج.

وعلى الرغم من الحصول على نتائج من هذه التجربة لربط الإنتاجية بكميات المياه المضافة لكلا المحصولين، إلا أنه لوحظ الاعتماد على تقديرات غير محسوبة فيما يخص الموازنة المائية، وتلك المتعلقة بحساب قدرة التربة على تخزين الماء وعمليات التسميد، مما أثر سلباً على دقة النتائج المتحصل عليها فيما يتعلق بإنتاجية المحصول، حيث كانت إنتاجية المحاصيل أقل من المستوى المتحصل عليه مقارنة بالإنتاجية السائدة في منطقة الدراسة، إن عدم انتظامية توزيع مياه الري خلال عمليات الري يجعل اعتماد هذه النتائج في العموم غير ممكن، كما أن العديد من البيانات التي كان من الواجب توفرها، أو تلك التي كانت ضرورية لإجراء حسابات المياه المضافة أو الموازنة المائية لم يتم تجميعها بالشكل الذي يضمن إنجاح التجربة، ويرجع هذا في الأساس إلى غياب التجهيزات الضرورية والأساسية، التي وعدت بها ايكاردا والتي من المفترض أن تتوفر قبل بداية التجربة.

كما تجدر الملاحظة هنا إلى أن التجارب التي ستجرى لاحقاُ تعد غير ذات أهمية، وتكراراً غير مجدٍ في حال عدم توفر الإمكانيات والبيانات والمعدات اللازمة من أجهزة تتبع للرطوبة والمحطة المناخية، بالإضافة إلى المعدات المعملية الخاصة بإجراء التحاليل الطبيعية والكيميائية. ويعكف الفريق حالياً على تحليل النتائج المتحصل عليها وإمكانية الاستفادة منها، اعتماداً على عدد من الافتراضات لتخطي مشكلة النقص في البيانات وتحديد مكامن القصور وذلك بهدف تجنبها عند إجراء التجارب في المواسم الزراعية اللاحقة.

الدراسات السابقة:

دراسة (لنجفي، مهدي، 2002) بعنوان: أثر الري التكميلي في معدل انتاجية محصول القمح في محافظة نينوى، وجد أن أسلوب الري التكميلي أسهم في توفير أجواء النمو الطبيعي للمحصول؛ لأنه يعمل على توفير الاحتياج المائي أثناء انقطاع الامطار، عندما يكون النبات بحاجة الي مياه في أي مرحلة من مراحل النمو، التي تؤذي الى رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية. ويعد الري التكميلي من الأمور المهمة جدا لتطوير الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعتمد على الزراعة البعلية، ولقد أجريت بعض البحوث والدراسات التي اثبتت جدوى الري التكميلي (الدباغ، 1998، 261–262). وأظهرت دراسة (لسالم، 2013) بعنوان: تأثير الري التكميلي في إنتاجية ثلاث أصناف من القمح، للحصول على أعلى إنتاج، هي شام 6 واباء 99 وبيكال، وتضح أن صنف بيكال تفوق عند مستوى الري 100% وعند الري المطري 463مم على التتابع. ويعد القمح المصدر الرئيسي لغذاء أكثر 35% من سكان العالم (Curtis، 1982).

اوضح (وسام،2001) أن الموارد المائية وكيفية تأمينها تعد أهم التحديات التي تواجه العالم، وأن جدولة عملية الري (فترات الري)، وحساب كمية الماء المضاف في أي مشروع مروي تعتمد اساسا على نوع المحصول والاحتياجات المائية له، وحسب تطور النمو وعلى نوع التربة لغرض توفير الرطوبة الملائمة في فترات الجفاف. (عويس، 2003)، وجد أن إنتاج القمح في أحد حقول التجريبية في منطقة ربيعة التابعة الى محافظة نينوى التي تعتمد على الأمطار 2.16 طن /هـ في موسم 1997/98م، وعند إضافة 68مم من الري التكميلي ارتفعت الإنتاجية إلى 4.61 طن/هـ. وفي سوريا أجري بحث من قبل (Dary وآخرون، 2002م) بلغ متوسط الزيادات في إنتاج القمح في منطقة تل حديا

الى 400% و150% و30% باستخدام الري التكميلي، بلغت حوالي 180 و125 و75مم في ظل هطول مطري منخفض ومتوسط ومرتفع.

وأشار (الجبوري، 2006) أن إعطاء ثلاث ريات لمحصول القمح شام6، واحدة عند مرحلة التفرع والثانية عند مرحلة طرد السنابل، والثالثة عند بداية الطور الحليبي زادت نسبة إنتاج القمح 12.7% بينما أوضح (حسن وخضر، 2012م) عند دراستهم لأصناف من القمح ومواعيد زراعة لعدد من الأصناف تفوق شام 6 على اباً 99 عند الموعد الأول في كمية الإنتاج، حيث بلغ 1471كج/هـ وكانت كمية الأمطار 384مم.

ومن جهة أخرى أوضح (حسن ودانون، 2011م) أن نسبة زياد الإنتاج المحصول القمح تحث مستويات الري التكميلي 10مم و20مم و30مم، كانت 47% و36% و38%، وأن أعلى نسبة زيادة الإنتاج 47% وكفاءة استخدام المياه 2.9كج/هـ/مم كانت عند إضافة الري التكميلي 10مم للمحصول عند عمق مطري 274.7مم، في حين بيَّن (محمد، 1999م) أن كمية الأمطار التي تحتاجها اصناف القمح تختلف تبعا للظروف المناخية السائدة، وبالتالي يجب معرفة الفترة الملائمة للري والجهد المائي الذي يتحمله كل صنف خاصة في فترات الري المتباعدة نسبيا 12 و18 يوم. وأوضح (الجبوري وآخرون، 2001م) أن شام 6 طور في سوريا، واعتمد لدى وزارة الزراعة في سورية والجزائر وأعطي شام 6 في المناطق التي تقل فيها الأمطار عن 350مم انتاج مقداره 495كجم/دونم.

دور الري التكميلي في رفع معدل إنتاجية المحاصيل الزراعية:

يعد الري التكميلي نظاما لري يهدف الى الحصول على أعلى مردود من وحدة المساحة، وبأقل كمية من المياه المضافة في الظروف المناخية المحدودة، ومساعدة المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير والشوفان. التي تحتاج الى ريات

داعمة تكميلية للحصول على إنتاجية عالية ومستقرة نسبيا (النجفي، المهدي، 2002)، ويقصد بالري التكميلي من حيث ممارسته العملية استكمال النقص الحاصل بين الاستهلاك المائي للمحصول ما، ومعدل هطول الامطار، من ناحية أخرى تحديد الفترة الحرجة ومرحلة النمو التي تستدعي زيادات الريات التكميلية للحصول على كفاءة استخدام المياه، وعلاقة الإنتاجية بكمية المياه المضافة، فإن الهدف من الري التكميلي يتحدد فما يأتي. (المنظمة العربية لتنمية الزراعية 63/1998).

1. تحسين المحاصيل الشتوية.
2. زيادة كفاءة استخدام المياه المتاحة للري التكميلي.
3. تحديد علاقة الإنتاجية والكفاءة بموعد وكمية المياه المضافة.
4. تخفيض الهدر المياه السطحية ذات الجريان الموسمي وتخفيف الضغط على المياه الجوفية.

ومن أكثر التعاريف شيوعا (للري التكميلي) هو زيادة كمية المياه الري الى كميات الأمطار التي تهطل خلال الموسم وذلك لتغطية الاحتياجات المائية للمحاصيل المزروعة، والتي تعتمد على أساسا على مياه الأمطار فقط بهدف استقرار الإنتاج الزراعي (النجفي، المهدي، 2002).

أن الري التكميلي يكون موقعه في الأراضي الجافة وشبة الجافة، والتي تزيد معدلات البخر والنتح عن معدلات سقوط الأمطار في بعض مراحل نمو المحاصيل. وعليه اهتمت العديد من الدول العربية بموضوع الري التكميلي من خلال إجراء العديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال، اذ أجريت في ليبيا دراسة لتكاليف الإنتاج وكلفة الري التكميلي وكيفية إدارة المشاريع لهذه التقنية وتحديد أهم المشكلات والصعوبات التي تعيق تطوير إنتاج هذه المحاصيل، في ظل الري التكميلي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية,1999, 49–63).

أهداف البحث:

- تحديد الدالة الإنتاجية للشعير والشوفان واستجابتهما لمياه الري.
- تحديد معدلات الري المثلى لتعظيم الإنتاجية المحصولية لمحصولي الشعير والشوفان.
- مقارنة تأثير معدلات الري على الإنتاجية المحصولية.

المواد وطرق البحث:

أجريت التجربة في محطة ابن زيدون للأبحاث الزراعية بتاجوراء للمحصول الشعير، صنف ريحان والشوفان صنف انتربرايس، كانت الزراعة وبتاريخ 2009/11/23م، والحصاد بتاريخ 2010/4/17م.

صممت التجربة على أساس خط الري الواحد، روعي فيها تساوي توزيع المياه على جانبي خط الري، بهدف الحصول على تكرار لكل معاملة من المعاملات، التي اعتمدت وفقا لكمية مياه الري التي تصل لكل معاملة، بالاعتماد على معدلات الري بالرش تتناقص طرديا مع المسافة، بحيث تستقبل

- المعاملة الأقرب كافة احتياجاتها المائية دون تعرضها لأي إجهاد قد يخفض من انتاجيتها القصوى، وتسمى المعاملة الرطبة، أما المعاملة الابعد فلا تستقبل ماء وهي معاملة جافة، وتستقبل المعاملات الأخرى كميات مختلفة من الماء، تمثل جزء من احتياجاتها الكلية بحيث تقل كلما ابتعدت المعاملة عن المعاملة الرطبة. الشكل (1) يبين خط الري يقسم الحقل الى جزئين متساويين، بحيث كل جزء مساحته 30متر×15متر تمثل مساحة الشعير وأخرى لشوفان. الشكل(2) يبين توزيع الرشاش للماء في تربة الحقل.
- تم تجميع قياسات كميات مياه الأمطار من محطة الأرصاد الجوية بالمحطة وهي قريبة نسبيا من موقع التجربة وتقدر 68.4مم.

- تم قياس سرعة الرياح باستخدام مقياس حقلي، وأخذت قراءات الرياح عند كل رية قبل وأثناء وفي نهاية عملية الري.
- تم تجميع قياسات مياه الري باستخدام علب صفيح وضعت على حوامل مرتفعة عن سطح الأرض، في مركز كل معاملة حسب مخطط تصميم التجربة.
- تم قياس المحتوى الرطوبي للتربة 3 مرات في بداية الزراعة بعد إجراء عملية الري الشامل للحقل، وفي منتصف موسم النمو وقبل الحصاد مباشرة.
- أخذت عينات عشوائية من المحصول من كل معاملة بمساحة 6 متر مربع لكل عينة وتم تجفيفها ثم وزنها.
- تم حساب كمية المادة الجافة من عينات المحصول العشوائية التي تؤخذ من كل معاملة أثناء الحصاد.

أجريت القياسات اللازمة التي تضمن حساب كمية المياه التي يستهلكها المحصول في عمليتي البخر والنتح , أثناء موسم النمو بطريقة الموازنة المائية التي تمثلها المعادلة الهيدرولوجية التالية.

$$ET=I+R+\Delta\theta-P$$

حيث

ET= معدل البخر نتح أثناء الفترة بين الحصاد.

I=كمية ماء الري التي أعطيت لكل معاملة أثناء فترة نمو المحصول.

R= كمية مياه الأمطار الفعالة التي سقطت خلال الفترة.

$\Delta\theta$= التغير في المحتوى الرطوبى للتربة في منطقة الجدور

P= كمية الماء المفقود في عملية التسرب العميق أسفل منطقة الجذور.

روعي أثناء تصميم التجربة إمكانية إهمال كمية التسرب العميق نظرا لصعوبة قياسها حقليا وذلك من خلال قياس التغير في المحتوى الرطوبي للتربة إن وجد، وكذلك من خلال إعطاء المعاملة الرطبة كمية الماء أثناء الري لا يتعدى السعة الحقلية في منطقة الجدور

الشكل (1) يبين خط الري يقسم الحقل إلى جزئين متساويين بحيث كل جزء مساحه 30متر × 15 متر ، تمثل مساحة الشعير وأخرى لشوفان. الشكل (2) يبين توزيع الرشاش للماء في تربة الحقل.

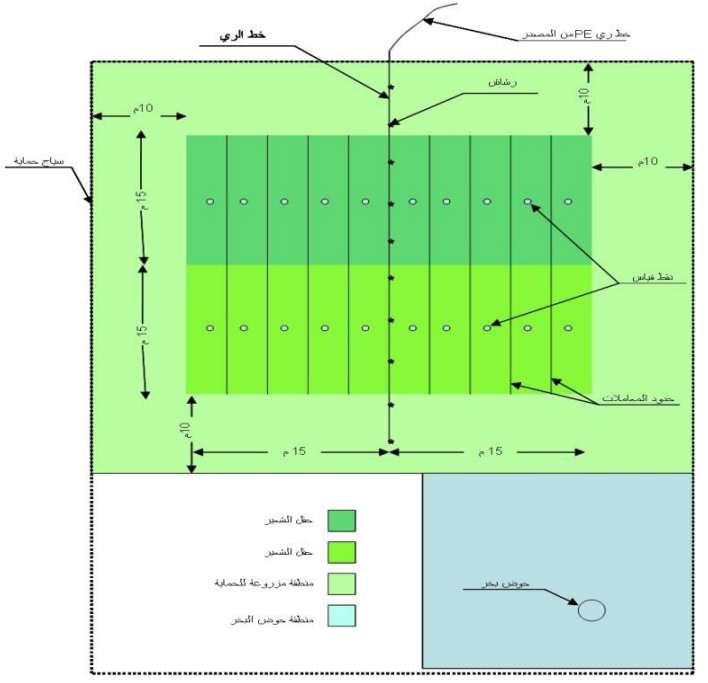

شكل (1) يبين نموذج تصميم التجربة

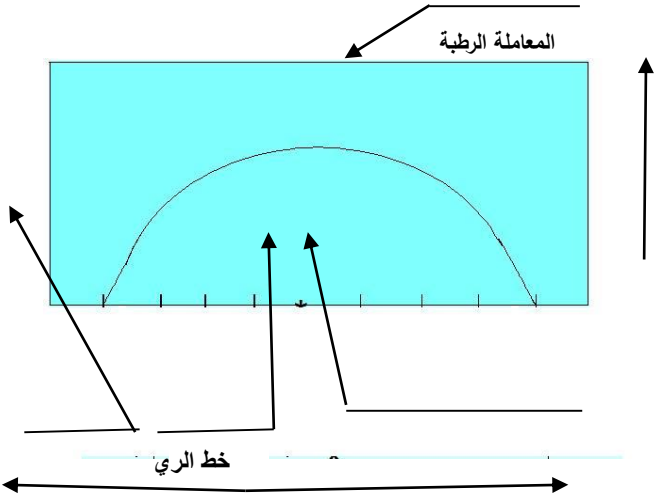

شكل (2) يبين قطاع رأسي لتوزيع مياه الري في الحقل

طريقة حساب إنتاجية مياه الري كالاتي:

- كميات الري المضافة للمحصول من الإنبات وحتى الحصاد بدون حساب مياه الري قبل الإنبات.
- كفاءة استخدام المياه (WUE) لكل معاملة على خط الري تكون محسوبة تبعا للمعادلة الأتية:

$$WUE\ (Kg / m3) = Y\ (Kg/ h\ ) / Q\ (m3/h)$$

Y= إنتاجية المحصول لكل معاملة (كيلوجرام / هكتار),

Q = كميات المياه المضافة (الري + الأمطار) لكل معاملة (متر مكعب/ هكتار).

النتائج والمناقشة

بعد إجراء التجربة وتحصيل النتائج الموضحة بالجدول (1) والأشكال المبينة 3 و4 لمحصول الشعير، أن المعاملة 4، 5، 6 و7 كانت كميات المياه عالية، حيث كانت 308.1مم و330.4مم و339.1مم و314.3مم بسبب قربهم الى خط الري وإنتاجية الحبوب كانت مرتفعة بهذه المعاملات، فكانت 3158كجم/هـ و2642كجم/هـ و1575كجم/هـ و2550كجم/هـ، وأعلى طول للنبات بهذه المعاملات كانت 83.60سم بالمعاملة 5، وكانت وزن ألف حبة بالمعاملة 4، 5، 6 و7 هي 47جرام، 45جرام و43جرام و41جرام على التوالي

جدول(1) يبين كمية المياه (مم) وإنتاجية الحبوب(كجم/ه)، وإنتاجية القش (كجم/ه) ووزن ألف حبة (جم) وطول النبات (سم) لمحصول الشعير.

رقم المعاملة	كمية المياه مم	انتاجية الحبوب كحم /هـ	انتاجية القش كحم/هـ	وزن الف حبة جم	طول النبات سم
1	157.4	492	1842	36	35.60
2	185.7	617	1967	36	47.60
3	255.6	2300	3283	43	64.00
4	308.1	3158	4592	47	79.40
5	330.4	2642	4358	45	83.6
6	339.1	1575	2675	43	67.00
7	314.3	2550	4117	41	68.40
8	272.7	1508	3075	42	57.00
9	227.4	742	3258	34	48.8
10	194.3	942	2308	38	40.60

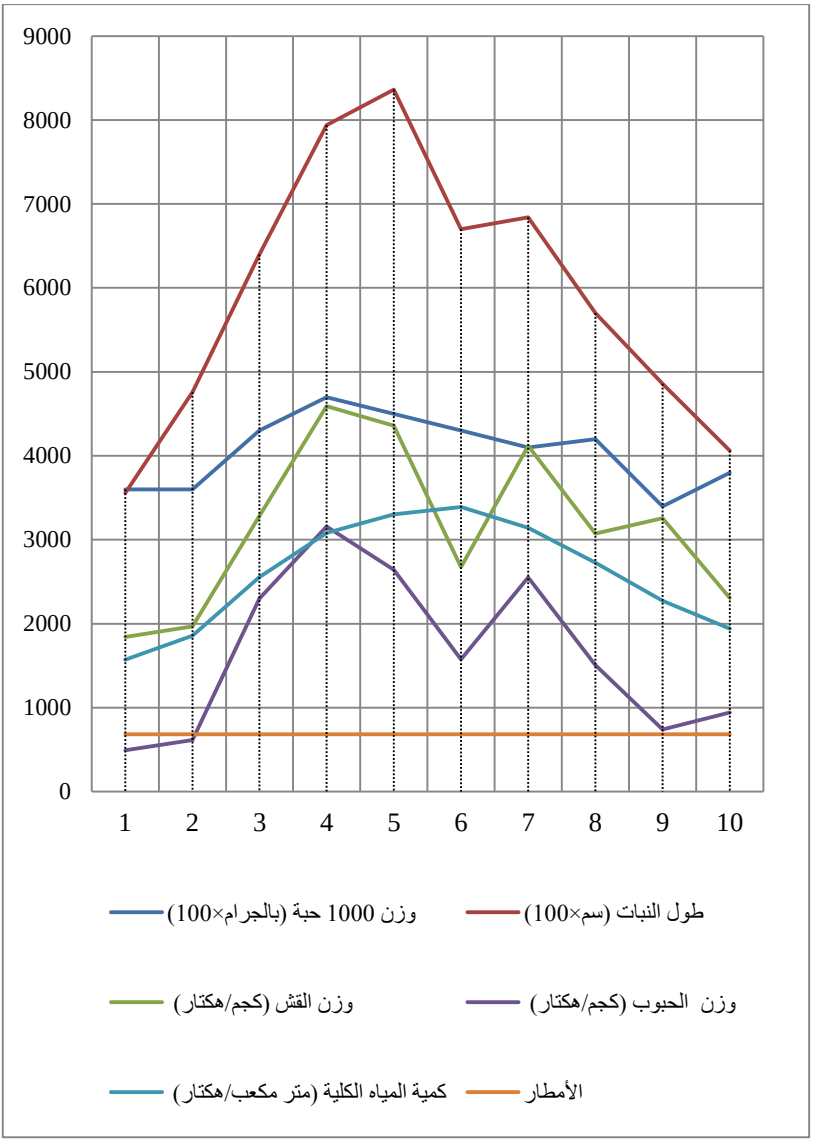

الشكل(3) يوضح وزن الحبة (بالجرام × 100) وطول النبات (سم × 100)، و(وزن القش (كحم/ه) وزن الحبوب (كجم /ه) وكمية المياه الكلية (متر مكعب/ه)، والأمطار للمحصول الشعيرد

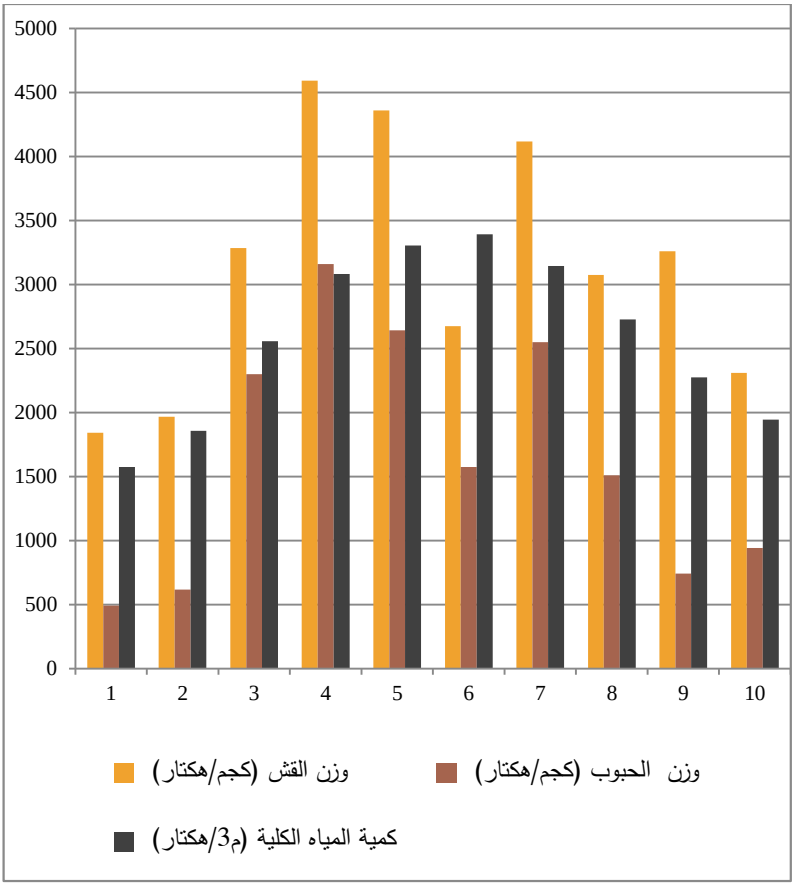

شكل(4) يوضح وزن القش(كجم/ه) ووزن الحبوب (كجم/ه) وكمية المياه(م/ه) للمحصول الشعير

أما جدول (2) يبين نتائج محصول الشوفان , فكانت أعلى كمية للمياه بالمعاملة 5 و6 و8 فهي376.0مم و390.5مم و303.4مم على التوالي ، بسبب القرب من خط الري K وإنتاجية المحصول كانت 7500,كجم/هـ، 5333 كجم/هـ و4083 كجم/هـ كأعلى إنتاجية ,وأن طول النبات كان الأعلى بالمعاملة 5 فكانت 101سم، وكما هو موضح بالأشكال (5) و(6). ولم نتمكن من تسجيل بعض كميات المياه لبعض المعاملات.

الجدول(2) يبين النتائج المتحصل عليها من التجربة للمحصول الشوفان

رقم المعاملة	كمية المياه الكلية (مم)	انتاجية المحصول كجم/هـ	طول النبات (سم)
1	**174.5**	**1167**	**26.00**
2	**.....**	**2000**	**46.00**
3	**267.5**	**3583**	**67.80**
4	**.....**	**5583**	**84.4**
5	**376.0**	**7500**	**101.00**
6	**390.5**	**5333**	**94.00**
7	**.....**	**5417**	**84.40**
8	**303.4**	**4083**	**68.60**
9	**.....**	**1667**	**51.00**
10	**217.2**	**917**	**34.40**

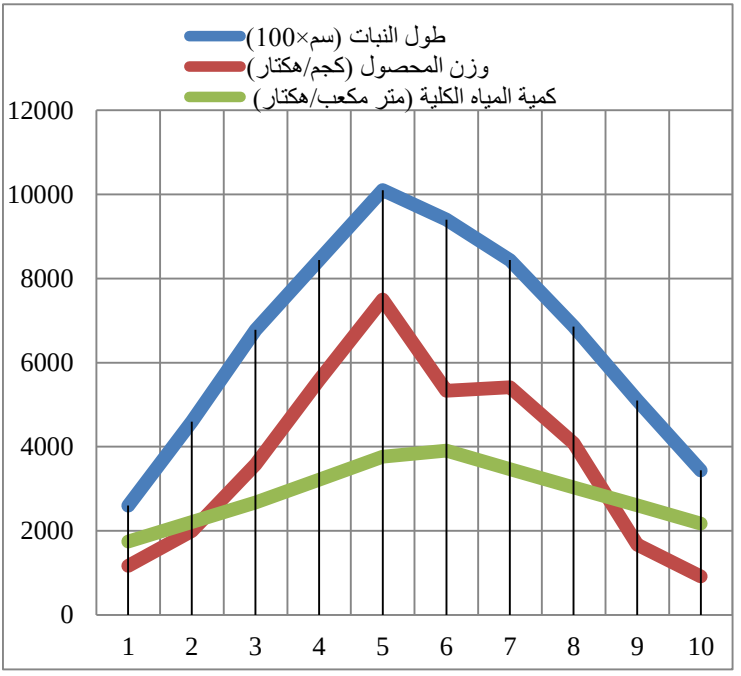

شكل(5) يوضح وزن محصول الشوفان وكمية المياه الكلية وطول النبات

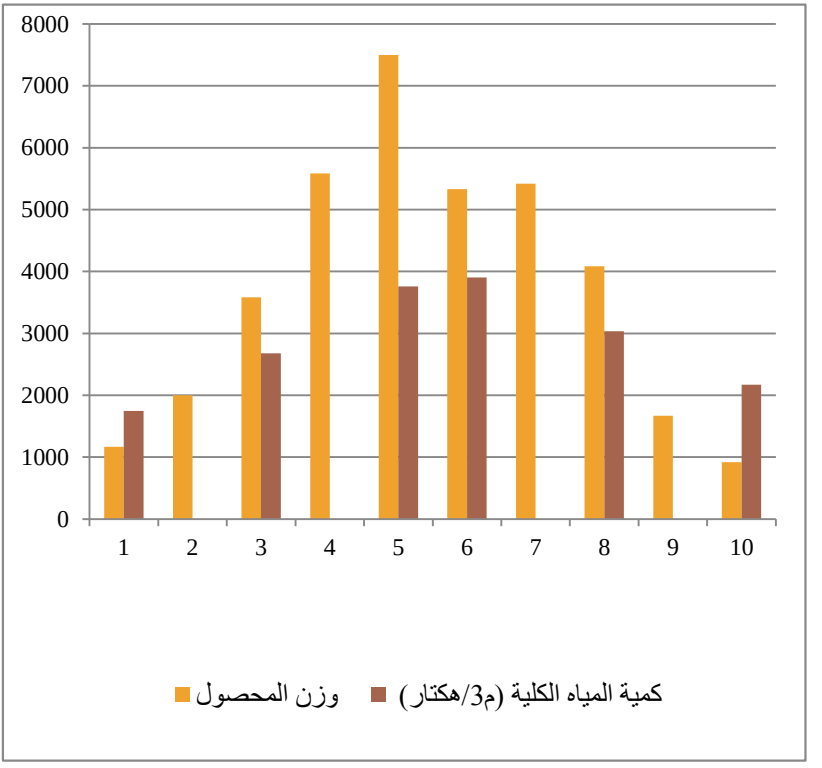

شكل (6) يبين كمية المياه الكلية ووزن محصول الشوفان

حساب كفاءة استخدام المياه:

من جدول (3) والأشكال (7) و(8) يتضح أن أعلى كفاءة استخدام المياه كانت بالمعاملة (4) حيث كانت 84%، لمحصول الشعير بسبب زيادة إنتاج المحصول وانخفاض كمية المياه المضافة، وأقل كفاءة كانت بالمعاملة (1) 22% بسبب قلة الانتاجية وزيادة كميات المياه المضافة، أما الشوفان فكانت أعلى كفاءة استخدام المياه تقدر 1.88% بالمعاملة 5؛ لأن الإنتاجية عالية وكميات المياه المضافة أقل، وأقل كفاءة كانت 35% للمعاملة 10 بسبب انخفاض الإنتاجية وكمية المياه المضافة عالية.

جدول (3) يبين كمية المياه المضافة وانتاجية المحصول وكفاءة استخدام المياه لكل من الشعير والشوفان

رقم المعاملة	محصول الشعير			محصول الشوفان		
	كميات المياه المضافة (م3 / هكتار)	إنتاجية الحبوب (كجم / هكتار)	كفاءة استخدام المياه (كجم/ م3)	كميات المياه المضافة (م3 / هكتار)	إنتاجية المحصول (كجم / هكتار)	كفاءة استخدام المياه (كجم / م3)
1	2258	492	0.22	2258	1167	0.52
2	2541	617	0.24	2541	2000	0.79
3	3240	2300	0.71	3240	3583	1.11
4	3765	3158	0.84	3765	5583	1.48
5	3988	2642	0.66	3988	7500	1.88
6	4075	1575	0.39	4075	5333	1.31
7	3827	2550	0.67	3827	5417	1.42
8	3411	1508	0.44	3411	4083	1.20
9	2958	742	0.25	2958	1667	0.56
10	2627	942	0.36	2627	917	0.35

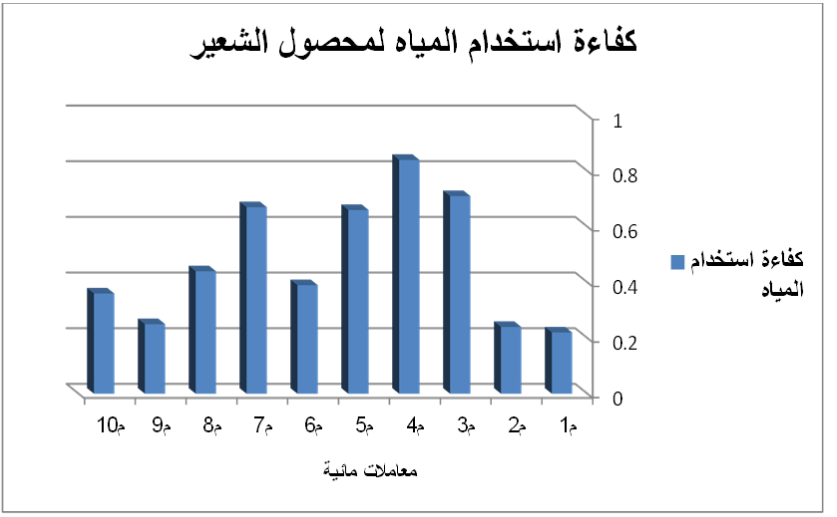

شكل (7) يوضح كفاءة استخدام المياه لمحصول الشعير

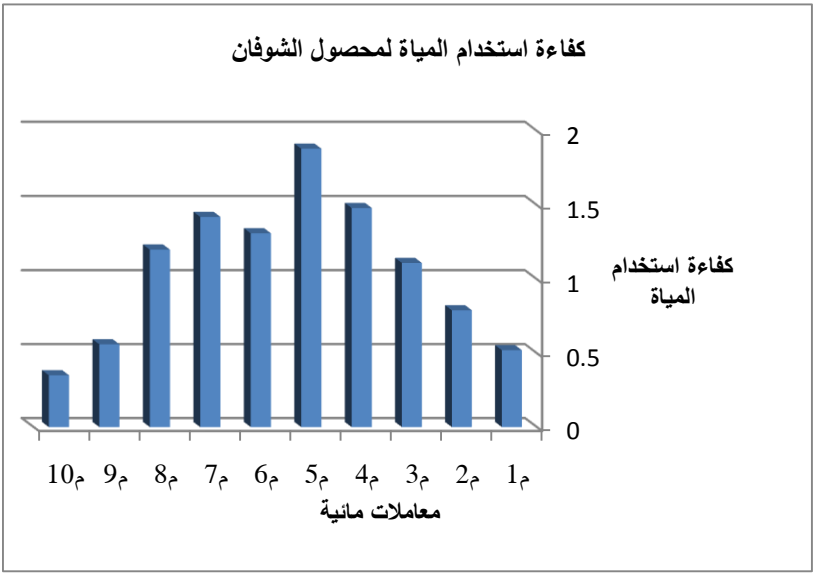

شكل(8) يوضح كفاءة استخدام المياه لمحصول الشوفان

ملاحظات عامة عن التجربة:

- الإنبات لم يكن بالصورة المثلى نتيجة عدم التحكم في البذارة بسبب قوام التربة الرملي.
- تم التسميد في بداية الزراعة بسماد ثلاثي فوسفات الأمونيوم بمعدل 200 كجم/هكتار
- وسمد المحصول بسماد اليوريا على 3 دفعات بمعدل؟
- نظرا لعدم توفر الأدوات والمعدات اللازمة لتنفيذ التجربة، خاصة التي تتعلق بقياسات المحتوى الرطوبي للتربة، فتم جمع عينات التربة باستخدام المثقاب اليدوي (Auger) على أعماق كل 30 سم الى عمق 120 سم فقط.
- تكون زمن الرية قصيرة لإمكانية التحكم في عدم حصول رشح عميق لمياه الري (Deep percolation).
- يعتبر هذا الموسم جاف جدا ولا يمثل الظروف الطبيعية العادية للمنطقة.
- نتائج التجربة ربما تعطي مؤشرات مفيدة ولكن ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرار يتعلق بالاحتياجات المائية المحصولية، أو دالة الإنتاجية واستخدام الماء أو غيرها من النتائج.

التوصيات

1. التوسع في استخدام نظم الري الحديثة والاستفادة من الري التكميلي، فضلا عن التوسع في استخدام الميكنة والاسمدة والمبيدات والأصناف الزراعية ذات الجودة العالية التي لها دور كبير في رفع معدلات الإنتاج المحاصيل الزراعية.

2. تشجيع على إنشاء المؤسسات الزراعية والمراكز البحثية المساندة التي تعمل على الاهتمام بالإنتاج الزراعي، وتحقيق التنمية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.
3. إقامة الندوات والدورات الارشادية والتوعية من قبل الجهات المعنية حول التقنية الزراعية الحديثة والري التكميلي، وتوجيه الفلاح حول كيفية استخدامها وتوضيح مدى أهمية هذه التقنيات في رفع إنتاجية المحاصيل الزراعية.

المراجع العربية

1. الجبوري، جاسم محمد ،ياكاز محمد عبد الله، خالد محمد علي حسين 2001. مقارنة ادارة عدد من أصناف قمح الخبز مزروعة في مشروع ري صدام، مجلة الزراعة العراقية، (6) العدد1 ، ص (54-59).
2. الجبوري، علي حمز ة محمد، 2006. تأثير التسميد النتروجيني وعدد من الريات التكميلية في الحاصل ومكوناته لمحصول القمحTriticum Aestivum ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية المجلد 6، العدد 3، ص (149_158).
3. الدباغ، عبد الستار رشيد، 1998. تحسين الاستفادة من طرق الري الحديثة في العراق، الندوة القومية حول إدارة الري الحقلي في الوطن العربي، سلطنة عمان، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
4. الفخري، عبد الله، سالم، النجفي،1979. الزراعة الديمية في شمال العراق، دراسة لمصادر الانتاج الزراعي والاتجاهات العلمية لتطويرها، جامعة الموصل.
5. الفخري، عبد الله، سالم، 1981.الزراعة الجافة وعناصر استثمارها، العراق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،1998، الندوة القومية حول ادارة الري الحقلي في الوطن العربي، سلطنة عمان، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1999. دراسة تعزيز البحوث المشتركة في مجال تطبيق كفاءة استخدام الموارد المائية في الدول العربية، جامعة الدول العربية، الخرطوم.
8. النجفي، سالم،1988. التأثير الكمي لمعدل الامطار وتوزيعها على انتاجية القمح والشعير في محافظة نينوى للفترة 1950_1980 دراسة قياسية في اقتصاد الحبوب، مجلة زراعية الرافدين، المجلد 20، العدد1، كلية الزراعة جامعة الموصل.
9. حسن، سالم عبد الرحمن، أحمد ازهر ذنون،2011. ادارة مياه الري التكميلي للمحصول في منطقة الموصل، المؤتمر الثاني لتعليم التقني، البحوث الزراعية والبيطرية، الجزء 2، ص 58-64، بغداد العراق.

10. حسن سالم عبد الرحمن، حامد الياس خضر،2012. تأثير مواعيد الزراعة لثلاث أصناف من القمح على صفات الحاصل ومكوناته في شمال العراق في محافظة نينوى، جامعة تكريت للعلوم الزراعية، المجلد 2 العدد 1 ص 96-102.
11. صالح، نايف سلطان،2010. دراسة حالة التربة، محطة وحدة بحوث القطن، المعهد التقني في الموصل، المجلد 23، العدد2 ص 171-172.
12. عويس، ذيب، يتربينز، احمد حاجم،2002. حصاد المياه تقنيات تقليدية لتطوير البيئات الاكثر جفافا، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة(ايكاردا) حلب، سوريا.
13. http://www.icarda.cgiar.org/Arabic/publications/supplemental.irrigation-contents.htm
14. محمد، خضر جاسم، 1999.الامكانات المناخية لإنتاج محصول القمح في مشروع ري الجزيرة الشمالي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل العراق.
15. مهدي، علي سليم، علي جاسم، محمد اسماعيل، توفيق صالح، 2005.تقويم اداء تراكيب وراثية مختلفة من قمح الخبز، مجلة الزراعة العراقية. المجلد10,العدد1,ص13-20.
16. وسام، علي،2009. تقدير الاستهلاك المائي لمحصول القمح (صنف ابوغريب) بطرق مختلفة تحت ظروف محافظة نينوى , رسالة ماجستير ,كلية زراعة الغابات ,جامعة الموصل.

المصادر الاجنبية:

-1 Adary A.,A .Hachum, T.Oweis,and M.pala 2002. Wheat productivity under supplemental irrigation in northen Iraq. 0n-Farm water research report series No.2,ICARDA, Syrio.
-2 Caliandro ,A.,and F.Semi arid regions .In: International Conference on supplementary irrigation and drought water management volume .1sept 27-octo 2, 1997,Bari,Italy.
-3 Curtis,B.C.(1982) .potentional for a yield increase in wheat .In proc.Natl.wheat Res .conf ., Beltsville,MD,USA,26-28oct.,p5-19…..567.

قياس أثر العوائد النفطية على معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا

د. الصادق أمحمد ابراهيم الزغداني

ملخص الدراسة

تناولت هده الدراسة موضوع قياس أثر العوائد النفطية علي معدلات النمو الاقتصادي ، حيث احتل القطاع النفطي أهمية استثنائية في الاقتصاد الليبي كونه اقتصادا ريعيا يعتمد بدرجة كبيرة علي الأرادات النفطية (النفط الخام) ، وتشكل صادرات النفط الخام بنسبة حوالي 98% من صادرات الدولة الليبية الاجمالية ، ومند عقود العلاقة ضعيفة بين إنتاج النفط كنشاط في والاقتصاد يبين القطاعات الأخرى الاقتصادية ، ما عدا بعض الصناعات التحويلية القليلة فالبلد يعتمد علي إرادات الريع بقدر كبير لتمويل الموازنة العامة في الاتفاق العام ، ويشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي والمصدر الرئيسي للعملات الاجنبية ، هدا الاعتماد علي النفط سبب في تضائل نسب مساهمات القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي ، والي تشويه الهيكل الاقتصادي إذ بدأ النشاط الزراعي و الصناعي بالتراجع المستمر.

حيث إن ديفيد ريكاردو في كتابة مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب أول من أعطى الريع RENT معناة الاقتصادي والريع حسب ريكاردو هو الدخل الإضافي الناتج من الأرض الصالحة الزراعة ، وبعدها اشتق ريع المنجم الموجود حاليا في الريع المتأتي من انتاج الموارد الطبيعية الموجود حالياً ، مثل الغاز والنفط وفي حالة كلفة الانتاج للموارد اقل من سعر البيع بكثير والريع هو ثروه ناضبة موجودة في الطبيعة في باطن الارض ، ولا تحتاج الي

انشطة اقتصادية وعمليات في صناعتها مجرد استخراجها وثم استغلالها اقتصاديا في الأنشطة الحياتية والصناعية المختلفة وإعادة تصنيعها ، وتمثل الثروات الريعية جميع الثروات الهيدروكربونية.

يعاني الاقتصاد الليبي من حالات وتشوهات كبيرة وخطيرة ويمكن تسميتها مضاعفات وتداعيات المرض الهولندي، لم تستطيع الدولة من توجيه العوائد النفطية في تنمية القطاعات الأخرى، والخلل هو عدم توظيف هذه العوائد وإنفاقها على مشاريع استثمارية تنوع الاقتصاد وتكون ساندة للاقتصاد، تجنبه أحادية الموارد وتحقق أهدافه التنموية، وكانت النتيجة تدهور أهم القطاعات الإنتاجية في مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي وأصبحت، المشاريع المملوكة للدولة مشاريع معطلة، أو شبه معطلة تنتظر عطف الدولة لإعادة تأهيلها.

إن الاختلال واضح في الاقتصاد الليبي من خلال تمحور الاقتصاد في إنتاج وتصدير النفط، وأصبحت القطاعات الأخرى غير النفطية عاجزة ونسبة مساهمتها قليلة في الاقتصاد، فإن الطلب المتزايد على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية لتلبية هذه القطاعات لذلك يتم التوجه إلى الخارج لتغطية الطلب المتزايد علي هده السلع والخدمات، وتزايدت هده الحالة بعد 2011م وهو ما يسمى بالانكماش الاقتصادي إذ الاستيراد أكبر من التصدير بنسب كبيرة وهو ما يدل على الاعتماد السوق الدولية.

- **الكلمات المفتاحية:** معدل النمو الاقتصادي، تشويه الهيكل الاقتصادي، الاقتصاد ألريعي، الانكماش الاقتصادي.

المقدمة

تعد دراسة اقتصاديات الموارد الطبيعية الناضبة من أهم القضايا التي اهتم بها الكثير من الاقتصاديين، حيث ثبت من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية الحديثة أن وفره الموارد الطبيعية غير كافية لتحقيق التطور في النمو الاقتصادي، بل أصبح تأثيرها سلبيا علي النمو الاقتصادي فأصبح اقتصادها، أسوأ بكثير من البلدان التي ليس لها أي موارد طبيعية استخراجية، وان النظرية الاقتصادية تفسر لنا سبب المشكلة الاقتصادية وهي عدم تخصيص الموارد تخصيصا أمثل، وتحول هده النعمة ألي نقمة أو ما يسمي بنظرية لعنة الموارد، أي أن مع زيادة عائدات هذه الموارد الطبيعية هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي وتراجع في القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية، أن دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية كانت من قبل الاقتصادي Richard auty 1993 ما أطلق علي مصطلح (لعنة الموارد)، والدي فسر فشل الدول الغنية التي تمتلك موارد طبيعية في أن تستغل ثرواتها لتحقق نمو اقتصادي، ومن ثم التنمية الاقتصادية أن إرادات النفط الخام تمثل مكانة هامه في الاقتصاد الليبي ويعتمد عليها بشكل كبير، ويعد قطاع النفط الخام محركا أساسيا في الاقتصاد وبالمقابل نجد التدهور والإهمال قد أصاب القطاعات الرئيسية الإنتاجية المهمة كقطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، التي يمكن أن يكون لها دور في الناتج المحلي الإجمالي في النحو الاقتصادي

اهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة في معالجة مشكلة أن الموارد الطبيعية الناضبة لها دور كبير في النمو الاقتصادي، من خلال استثمار العوائد النفطية في دعم

القطاعات الرئيسية غير النفطية، كالقطاع الزراعي والصناعي لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة الدراسة

هل أن الزيادة الحاصلة في العوائد أدت الي نمو القطاعات الإنتاجية الرئيسية، كالقطاع الزراعي والصناعي أم تراجع النمو في هذه القطاعات.

هدف الدراسة

الاقتصاد الليبي في ظل وجود موارد طبيعية متمثلة بالنفط، العوائد النفطية ونسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الوطني.

فرضية الدراسة

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك أثرا سلبيا أو علاقة عكسية للعوائد النفطية على مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة، التحويلية، الزراعة) على اقتصاد الوطن.

منهجية الدراسة

استند البحث في التحليل على المنهج التجريبي الأسلوب الكمي القياسي فهو تحليل الوقائع والبيانات الاقتصادية بغية الوصول ألي النتائج

حدود الدراسة

اتخذ البحث من خلال التركيز على العوائد النفطية ونسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطن للمده(1970-2015).

المبحث الأول/الإطار النظري للنموذج القياسي

اولا–اختبار الاستمرارية (stationarg test)

- يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل تقدير و اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، للتأكد من استقرا ريه (stationers) هذه المتغيرات، ومعرفة الخصاص الإحصائية لها ويقال عن بيانات السلسلة

مستقرة عندما تكون موسطاتها وبيانتها ثابتة مع مرور الزمن (عدنان الوردي 1990– ص258–)، وفي حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف (spurious regression)، ولمعالجة ذلك سيتم اعتماد اختبارات جدر الوحدة (test unit root) للتأكد من استقرا ريه المتغيرات وتحديد درجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جدر الوحدة إلا اننا سوف نستخدم اختبارين هما:

- اختبار–ديكي –فوار (dickey and fuller 1979)
- واختبار فليبس – بيرون (Philips Peron 1988)

ففي عام 1981م طوركل من ديكي وفوار ثلاث معادلات مختلفة لاختبار وجود جدر لوحدة، تحتوي المعادلة الثانية على الحد الثابت فقط حين تحتوي الثالثة علي الحد الثابت والاتجاه العام، أما المعادلة الأولي فهي بدون حد ثابت واتجاه عام فان (et) في المعادلات الثلاثة هي حدود الخطأ، والتي تتصف بالضوضاء البيضاء (white noise) وتتميز بالخواص المرغوبة (صفاء يونس. مزاحم محمد2008–ص18)، ويمكن اختبار ديكي–فولر من خلال المعادلة الآتية:

$$y = \delta yt - 1 + e_1 t\Delta$$
$$y = a + \delta yt - 1 + e_2 t\Delta$$
$$y = a + BT + \delta yt - 1 + e_3 t\Delta$$

T:الاتجاه الزمني Δ: صيغة الفرق من الدرجة الأولي

فادا كان الحد الخطأ(et) يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطنة (متأخرة زمنيا)، وتصبح معادلة الانحدار لهدا الاختبار على النحو الآتي:

$$yt = B1 + B2T + \delta yt - 1 + \sum_{t=1} mai\ \Delta yt - 1 + et\Delta$$

وهدا الاختبار يدعى اختبار ديكي –فولر موسع (augmented dickey - fuller) اد تصبح (et)غير مرتبطة ذاتيا، وتتميز بخصائص مرغوبة (white noise)، ولتحديد طول الفجوات الزمنية (m) المناسبة يتم استخدام معايير مثل (akaike infocriterion (Aic) أو (Schwartz info criterion(SC)) او final (FPE)) prediction error) ويتم اختبار فرضية العدم (HO:δ=o)، أي وجود جدر الوحدة من خلال مقارنة احصائية (T) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية والمطورة، أيضا بواسطة (MacKinnon1991م) إذ يتم رفض فرضية العدم التي تتضمن علي عدم استقرار السلسلة عندما تكون معلمة (δ) سالبة ومعنوية احصائيا، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة (T) أكبر من القيمة الجدولية بشكل مطلق وبالعكس إذا كانت اقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن قبول فرضية البديلة وتشير الي عدم استقراريه السلسلة (عابد العبدلي، 2005).

أما بالنسبة لاختبار فليبس–بيرون (Phillips – perron) فيعتمد علي نفس المعادلة أعلاه، إلا أنه يختلف في الاختبار (dickey - fuller)البسيط والموسع في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي إذ تقوم بعملية تصحيح غير معلميه (Non parametric) إحصائية (t) للمعلمة (δ)، وله قدرة اختباريه أفضل وأدق لا سيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وتعد الكثير من السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية غير مستقرة عند مستوياتها، ولكنها تصبح مستقرة في الفرق الأول (عدنان الوردي1990.ص258).

ثانيا–اختبار التكامل المشترك (co integration test)

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل ، والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهدا الاختبار غير مستقرة عند المستوى ، ولكنها تتمتع بنفس درجة السكون أي تصبح مستقرة بعد أخد الفرق الأول أو الثاني إذ يشترط تطبيق اختبار التكامل

المشترك ، هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة في نفس الدرجة ، أي أن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين yt، xt ستكون ذات معنى فقط عندما يكون حد الخطأ المقدر (Error terim) مستقرا من الدرجة صفر (0) l~ut ، لا يعاني من جدر الوحدة (حلمي إبراهيم، 2004، ص131–130) ، ويتم اختبار المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة :باستخدام أسلوب (انجل ، كرانجر) (granger – engiel) ، ذات الخطوتين بتقدير المعادلة والتي تسمى انحدار التكامل المشترك (co integration regression)

الخطوة الأولي: تقدير معادلة انحدار العلاقة طويلة المدى بين (y،x) باستخدام طريقة المربعات (OLS)، بشرط أن تكون المتغيرات من نفس الدرجة

$$Yt=ao+a1xt+et$$

$$Xt=Bo+B1yt+ut$$

اذA،B : المعلمات المقدرة (ut.et): حد الخطأ

الخطوة الثانية: اختبار مدى استقراريه البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولي باستخدام أحد اختبارات جدر الوحدة. فادا كانت الاختبارات تدل علي استقرار البواقي (ut.et) إذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر (0)l~ (ut.et)ترفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديلة وهدا يعني وجود تكامل مشترك بين (Yt) (Xt)، ونستنتج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات أما إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهدا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هدين المتغيرين

أما اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانس– جسليوس (johanon - juselins) فهو يتفوق علي اختبار انجل –جر انجز نظرا لأنه يتناسب مع العينات الصغيرة الحجم ، ويستخدم عندما يزيد عدد المتغيرات عن متغيرين أو حتي

عندما يكون عددها اثنين، والأهم من دلك أن هدا الاختبار عن ما إذا كان هناك تكامل مشترك فريد فهدا له أهمية في نظرية التكامل، المشترك هناك ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك هناك اختبارات إحصائيات (عابد العبدلي، 2007).

اختبار الأثر (trace test): آذ نختبر فرضية العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (r)، مقابل الفرص البديلة بأن عدد المتجهات يساوي (n-r)(r)

اختبارا لقيمة العظمي (hmax): إذ يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r(n=r) مقابل الفرضية البديلة بوجود (n=r+1) متجه للتكامل المشترك فإذا ازدادت القيمة المحسوبة عن القيمة الحرجة بمستوي معنوية معينة فإننا نرفض فرضية العدم، التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وقبول الفرضية البديلة وبالعكس

ثالثا–تقدير نموذج تصحيح الخطأ (error correcting term) (E C M)

يتم استخدام النموذج في حالة كون المتغيرين (Y،X) متكاملين تكاملا مشتركا، لبيان العلاقة بين الاجل القصير يقوم هدا النموذج علي فرضية أن هناك علاقة توازنيه طويلة المدى، وبالرغم من وجودها فإن من النادر أن تحقق ومن تم فقد تأخذ (y) قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية، ويمثل الفرق بين قيمتين عند كل فترة زمنية بخط التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه في المدى الطويل، لذلك جاءت تسمية هدا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ إذ يمكننا هدا النموذج (ECM) من فحص وتحليل سلوك المتغيرات.

علي المدى القصير من أجل الوصول إلي التوازن علي المدى الطويل (شفيق عريش وآخرون، 2011)، ولتقدير هدا النموذج يتم إدخال البواقي المقدرة من العلاقة طويلة الأمد كمتغير مستقل مبطئ لفتره واحده (et 1) إلي جانب الفروق

المتغيرات الأخرى غير الساكنة، وفق المعادلتين (عابد العبدلي مصدر سابق ص.181)

$$y = \alpha 0 + \sum n \alpha 1 t y t-j + \sum m B 1 j \, \Delta x t - j + p 1 \, et -1 + u 1 t \Delta$$

$$j=1 \quad t=1$$

$$x = B0 + \sum n Bj \Delta xtj + \sum mai \Delta yt-1 + p2 \, et-1 + u2t\Delta$$

$$i=1 \quad s=1$$

اذان

Δ: تشير الي صيغة الفروق من الدرجة الأولي

Et: حد تصحيح الخطأ ويمثل العلاقة طويلة الأجل

فاذا كانت قيمة معالم تصحيح الخطأ (P_2،P_1) معنوية وسالبة في اختبار (t) فان ذلك يدل علي وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل، وتسمي معلمة سرعة التعديل للتوازن تحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1) التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة الزمنية (t) وبالتالي تعني إعادة توفيق سلوك المتغير اقتصاديا، أما في المدى القريب مع سلوكه (شفيق عريش واخرون في السابق، 87) في المدى الطويل

المبحث الثاني: مراحل توصيف وبناء النموذج القياسي

توصيف بناء النموذج القياسي

تعد النماذج القياسية إحدى أدوات القياس التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية لمعالجة المشاكل الاقتصادية من جهة، والمعرفة مدى امكانية تحقق فروض النظرية الاقتصادية من جهة اخري.

المرحلة الاولى

أية ظاهرة اقتصادية دراسة كمية هي التعبير عن هذه الظاهرة يصغه رياضية معبرا عنها برموز ومعدلات رياضية، وهذه المعادلات تعكس العلاقات المختلفة بين المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وتسمي هده المرحلة مرحلة توصيف وصياغة النموذج وتتضمن الخطوات التالية. (وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل 2003، ص.21)

1- بناء هيكل النموذج
2- تحديد المتغيرات النموذج
3- تحديد العلاقة بين المتغيرات النموذج
4- مصفوفة معاملات الارتباط

1- بناء هيكل النموذج

يتكون النموذج من مجموعة معادلات كل معادلة تضم متغيرا تابعا ومتغيرا مستقلا واحدا، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيطregression simple linear في تقدير العلاقات المدروسة ، وفق النموذج الذي تم بناؤه حاليا سوف يتم قياس العلاقة علي شقين

ا –قياس العلاقة بين مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (IND) في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع، وبين الإرادات النفطية (REV) في الناتج المحلي الإجمالي أو كمتغير مستقل.

ب –قياس العلاقة بين مساهمة قطاع الزراعة (AGR) في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وبين الإرادات النفطية (REV) كمتغير مستقل في الناتج المحلي الاجمالي.

إذ تم استخدام نموذج الانحدار البسيط simple regression model

في تقدير العلاقات المدروسة وبعدة صيغ رياضية بعد اختبار استقراريه البيانات المستخدمة أو السلسلة الزمنية للمدة 1970–2015 وبواقع (46) مشاهد.

2- متغيرات النموذج:

استخدام عددا من المتغيرات الاقتصادية المهمة لبيان أثر القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، فيما يأتي وصف كل المتغيرات التي يتضمنها النموذج

أ –المتغيرات المستقلة

هي المتغيرات تحدد (بقوى) من خارج النموذج وتسمى أيضاً المتغيرات الخارجية (variables،External)، ويمكن الحصول عليها من الاحصاءات الرسمية للدولة أو من خلال النشرات لدولية للجهات والمؤسسات ذات علاقة، ويتضمن النموذج المقدر في هدا البحث متغير مستقل الإرادات النفطية (REV) في الناتج المحلي الاجمالي

ب –المتغيرات التابعة

وهي متغيرات تحدد قيمتها من داخل النموذج وتسمي أيضا بالمتغيرات الداخلية (Ln eternal-variables)، وتتضمن المتغيرات الاتية:

- مساهمة قطاع الصناعة (IND) في الناتج المحلي الاجمالي.
- مساهمة قطاع الزراعة (AGD) في الناتج المحلي الاجمالي.

3 – تحديد العلاقة بين متغيرات النموذج

يتضمن النموذج عدة معادلات وبعدة صيغ هي

$$Ind = \alpha_1 + B\ oil + e_{t1}$$

$$AGR = \delta + Q\ oil + e_{t1}$$

$$Ind = + B\ REV + e_{t2}$$

$$AGR = \delta_1 + Q_1\ REV + e_{t2}$$

هذا و يمكن تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات بالاعتماد علي الأسس والأفكار للنظرية الاقتصادية إذ يفترض أن تكون العلاقة بين مساهمة القطاعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي (oil) ومساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي علاقة طرديه ايجابيه، ويتوقع أن تكون المعلمة (B،B^1) موجبه لاسيما أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي علي القطاع النفطي ، كذلك تفترض النظرية الاقتصادية العلاقة بين مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الاجمالي والقطاع الزراعي ، علاقة طردية موجبة ويتوقع ان تكون معلمة (Q^1،Q) موجبة ، أي أن الزيادة في مساهمة كل من قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

4- مصفوفة معاملات الارتباط:

لغرض تحديد انحدار درجة العلاقة بين المتغيرات قيد البحث ثم اعتماد معاملات الارتباط الأتية:

الجدول التالي يوضح نسبة مساهمة لقطاعات الثلاثة في ليبيا في الناتج الاجمالي المحلي (2015-1970)

السنة	مساهمة النفط %	مساهمة الصناعة%	مساهمة الزراعة%
1970	30.2	9.7	16.2
1972	28.6	10.0	18.6
1974	57.8	5.3	7.9
1976	52.1	7.0	8.0
1978	51.3	7.0	7.6
1980	60.0	4.4	4.6
1982	22.3	7.5	10.12
1984	23.5	8.5	12.8
1986	13.9	32.6	14.1
1988	17.4	12.8	13.8
1990	13.3	8.4	18.9
1992	0.05	5.2	35.0

42.5	**3.2**	**0.09**	**1994**
42.0	**2.3**	**0.04**	**1996**
10.9	**0.86**	**68.5**	**1998**
4.6	**0.90**	**83.3**	**2000**
8.5	**1.5**	**70.8**	**2002**
7.4	**1.8**	**63.3**	**2004**
5.8	**1.5**	**55.2**	**2006**
3.7	**1.5**	**55.5**	**2008**
4.8	**2.2**	**42.0**	**2010**
4.03	**2.26**	**50.28**	**2012**
4.77	**1.90**	**45.01**	**2014**
4.7	**2.0**	**32.2**	**2015**

المصدر صندوق النقد العربي (1988-1998) (1994-2004) (2005-2015) لتقرير العربي الموحد

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات البحث

VARIABLES	OIL	REV	LND	AGR
Oil	1.000000	0.299307	-0.461431	-0.685973
REV	0.299307	1.000000	-0.32460	-0.411474
LND	-2.461431	-0.321460	1.000000	0.146565
AGR	-0.685973	-0.411473	0.146565	1.000000

المصدر: الباحث نتائج برنامج Views 9،

يشير جدول معاملات الارتباط الي العلاقة بين هده المتغيرات يوضح متوسط اتجاه العلاقة بين هده المتغيرات ويتضح منه وجود درجة متوسطة من الارتباط بينهما، واتجاه العلاقة العكسية، أي أن زيادة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت درجة الارتباط (0.46143 -،6859. 0-) علي التوالي إلا أن هدا الارتباط أضافة الي كونه عاجزا عن تحديد الاتجاه التأثير بين المتغيرات لا يقدم دليلا كافيا علي وجود علاقة "سببية "، فقد تكون هده المتغيرات مرتبطة مع بعضها ارتباطا داليا (Functionally) نتيجة لمجرد التزامن في تحركاتها، أو تأثيراتها بعوامل مشتركة فيما بينهما لذا سيتم اللجوء

الي اعتماد نماذج الانحدار القياسي، واستخدام الاختبارات للوقوف علي صحة هده الارتباطات. (سلام عبد الجليل، 1995، ص. 119)

المبحث الثالث: قياس أثر العوائد النفطية على قطاع الصناعة لتحويلية

1- نتائج اختبار الاستقرارية

ثم اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية كمتغيرات البحث باعتماد طريقة ديكي، فولر الموسع (ADF) آد تختبر فرضية العدم (H0) التي تشير إلى عدم استقراريه السلاسل الزمنية مقابل الفرضية البديلة (H1) التي تشير إلى استقرارية السلاسل الزمنية

الجدول رقم(1) نتائج اختبار ADF ديكي /فولر الموسع

المتغيرات	LEVEL			(1ST difference test)		
	Intercept	Trend Intercept	Individual	None	Intercept	Trend Intercept	Individual
Oli	-1.947	-1.9073	-0.963	-6.688*	-6.6138*	-6.770*
RVO	-1.13286	-1.8096	-0.4243	-4.4189*	-4.2515*	-4.4641*
IND	-2.5099	-2.9361	-1.9454	-7.0580*	-6.9739*	-7.1321*
AGR	-2.7094	-2.6688	-1.6939	-6.6172*	-6.5391*	-6.69831

المصدر: برنامج EVIWS 9:

***تشير الي المعنوية الاحصائية 1%**

****** تشير الي المعنوية الإحصائية 5%**

وتشير النتائج الموضحة في الجدول (1) الي أن المتغيرات (Oil، REV، IND ، AGR) غير مستقرة بالمستوي ولجميع الحالات سواء بحد ثابت فقط أو بحد

ثابت واتجاه عام، أو بدون حد ثابت واتجاه وكانت قيم (T) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية (الحرجة) بشكلها المطلق، مما يعني قبول فرضية العدم بوجود جدر الوحدة وبعدم أخد الفروق الأولي لها أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند مستوي معنوية (1%) اذ (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند كل الحالات وبمستوي معنوية (1%)، أي أن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي.

(1) ~**I** مما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة، نستنتج من دلك أن السلاسل الزمنية كافة تكون مستقرة في جميع الحالات

(ثابت فقط واتجاه عام بدون ثابت واتجاه عام) وعند جميع المستويات (1%،5%)، بعد أخد الفروق الأولي لجميع المتغيرات كما في الجدول (1)، أي أن السلاسل الزمنية كافة متكاملة من نفس الدرجة (1) ~ I الأمر الدي ينسجم مع منطلق النظرية القياسية، التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة في المستوي ولكنها تصبح ساكنة في الفرق الاولي، وبناء على النتائج السابقة في اختيار Group Root بين امكانية بناء نموذج انحدار، يتصف بالاستقرار وإمكانية تحليل انحدار هدا النموذج ولا يمكن أن يكون زائف

2- نتائج اختيار التكامل المشترك

إن اختبار التكامل المشترك integration testco هو اختبار استباقي لتجنب الانحدار الزائف (spurious regression)، وأن وجود تكامل المشترك بين المتغيرين (Ind،Oil)، يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل رغم تباينها عن العلاقة القصيرة الأجل. ولغرض اختبار التكامل المشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية تم استخدام طريقة أنجل – جرانجر ذات الخطوتين للتكامل المشترك كما أشرنا في السابق.

الخطوة الأولي

تتضمن تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS بين المتغيران

Ind= α +B Oil+ et

الخطوة الثانية

اختيار مدى استقراريه البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولي باستخدام أحد اختبارات جدر الوحدة، فإدا كانت الاختيارات تدل على استقرار البواقي (et) بأن تكون البواقي متكاملة من الدرجة صفر (0) I~ (et)، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، فهدا يعني وجود تكامل مشترك بين (oil)، (ind)، ونستنتج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين أما إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة، فهدا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هدين المتغيرين.

جدول رقم (2) علاقة انحدار التكامل المشترك

Dependent variable: ind ---------- method: least squares
Sample: 1970-2015----------included observations: 46

PROB	T.statistic	Std.	Coefeicient	Variable
0.0000	0.7652075	1.537638	10.38225	**C**
0.0012	-3.450037	0033273	-0.114795	**Oil**
5.827391	Mean dependent var		0.212919 R.S9uared	
5.958598	s.d.dependent var		0.195031Adjusted R.s9uared	
6.233101	Akaike info criterion		5.3460956. Eom. ofreside	
6.312607	Schwarz criterion		1257.535 sum R.s9uared	
6.262885	Hannan-Quinn criter		-141.3613 log likelihood	
0.637462	Durbin-watson stat		11.90275F-statistic	
			0.001248 prod (F.statistic)	

المصدر مخرجات البرنامج 9 evieews

وتشير النتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين إلي وجود علاقة دالية معنوية بينهما، وهذا ما يؤكد معنوية الاختيارات الاحصائية (t،R^2، F) بمستوي دلالة (1%)، ويتضح أيضا من النموذج وجود علاقة عكسية بين المتغيرين (ind) و(oil)، هذا وقد تم اختيار حد الدرجة صفر(0) وباستخدام اختيار جدر الوحدة ديكي، فولر الموسع (ADF)

جدول رقم(3) اختبار جدر الوحدة لحد الخطأ(eT)

Null hypothesis: ET has a unit root---------- Exogenous: None
Lag length:O (Automatic-based on slc,maxiag=9)

Prob*	t-staistic	
0.0053	-2.857211	Augmented dickey-fuller test static
	-2.617364	1%Level test critical values
	-1.948313	5%Level
	-1.612229	10%Level

مصدر مخرجات البرنامج Evieews :9

وقد تبين أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة (857 .2 -) أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة) (6173. 2-) بمستوي معنوية (1%) عند المستوي ، وعلية ترفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديلة بمعني أن سلسلة البواقي (حد الخطأ)تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر (0) ، وهنا يؤكد أن المتغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنيه طويلة الأجل، وطالما أن البواقي مستقرة عند المستوي فإن الانحدار السابق غير زائف، وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين وللتأكد أكثر من صحة النتائج سيتم اعتماد الاختيار الثاني للتكامل المشترك ، باستخدام منهجية جوهانس – جسليوس (1990م) (johansen and juselius) لتحديد عدد متجهات التكامل

المشترك كل معادلة تقدرها والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرين

وقبل البدء بإجراء هدا الاختبار لابد من تحديد مدة الإبطاء الزمني المثلي، إذ يشار هنا إلى أن اختبار السببية حساس لاختيار الفجوة الزمنية للمتغيرات قيد البحث، ولتحديد العدد الأمثل لمدد التباطؤ (Lags) ثم استخدام نموذج (var) والدي يوضح خمسة معايير HQ، ALC، SC، FBE، LR

وقد أظهرت النتائج أن المعايير الخمسة) اختارت فترة واحدة كما هو موضح في الجدول (4). (halc.sc.fpe.lr)، وقد أظهرت النتائج أن المعايير الخمسة اختارت فترة واحدة كما هو موضح في الجدول (4)

جدول رقم (4) اختبارعدد فترات التباطؤ في نموذج VAR

VARlag order selection criteria ---------- ndogenous *variables: LND oil*
Exogenous variable s: c ---------- *SAMPLE: 1970*_2015
Indicatrs Observations: 42

HQ	Sc	Alc	FPE	LR	LOgL	La
15.58160	15.63402	15.55127	19448.71	NA	-32.45767	0
13.96857*	14.12582*	13.87758*	3649.400*	72.70237*	-285.4293	1
14.18886	14.45094	14.03721	4288.649	1.141407	-284.7815	2
14.38259	14.74951	14.17028	4918.735	2.009189	-283.5795	3
14.51832	14.99007	14.24536	5340.616	3.808267	-281.1525	4

المصدر: المخرجات البرنامج Eviees :9

Indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test stic (each test at %5)
FPE: final perdiction error
ALC: Akalke information criterion
SC: schwarZ Information criterion
HQ: Hannan .Quinn information

والاختبار التكامل المشتركة باستخدام منهجية جوها نس –جسليوس، إذ تشير النتائج الواردة في جدول (5) إلي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بمستوي معنوية 5% ، أن قيمة (λ Trace) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة critical value بالنسبة للمتغيرات وقيمة (λMAX) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة Critical value ، مما يعني وجود تكامل مشترك بين العوائد النفطية وقطاع الصناعة التحويلية ، وهدا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بينهما وهدا يمكننا من إجراء الخطوة الآتية: وعندما يكون النموذج أكثر ملاءمة لتقدير علاقة بينهما هو نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

جدول رقم (5) اختبار جوها نسن – جسليوس: للتكامل المشترك

Unrestricted cointegration Rank test (Trace)

	0.05	TRACE	Hypothesized
Prob**	Critical value	statistic	Eigenvalue NO of -ce (S)
0.0055	15.49471	21.49193	0.365362None*
0.1637	3.841466	1.939807	0.044109 At most1

Trace test indicates 1 counteracting egn (S) at the 0.05 Level
*denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 Level
**Mackinnon-Haug Michalis (1990) p-values
Unrestricted cointegyration rank test (maximum Eigenvalue)

0.05		Max-Eigen	Hypothesized	
Prob**	Critical value	Statistic	Eigenvalue	No.of.ce (S)
0.0066	14.26460	19.55213	0.365362	None*
0.1637	3.841466	1.939807	0.044109	At most 1

Max – eigenvalue trust indicates 1 counteracting (S) AT the 0.05 Level
*denotes rejection of the hypo the sis at the 0.05 Level
**Mackinnon – Haug – Michalis (1999) P – values

المصدر مخرجات البرنامج Evieews9

3- نموذج تصحيح الخطأ

(E C M) بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الآتية والمتمثلة باستخدام النموذج الخطأ (E C M)، ودلك بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل بوصفها متغيرا مستقلا مبطنا لفترة واحدة في نموذج (VAR)، وفق النموذج المشار إليه سابقا وقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (6) أن معلمة تصحيح الخطأ هي (E T -1)

جدول رقم (6) نموذج تصحيح الخطأ (E C M) الاختبار التكامل المشترك

Dependent variable: **DINP**
Method: least squares
Simple (adjusted):**1971 - 2015**
Included observation: 45 after adjustments

Prob	T - statistic	StadError	Coefficient	Variable
0.8196	-0.229435	0.592202	-0.135872	C
0.0945	-1.710781	0.043935	-0.075164	D Oil
0.0101	-2.692587	0.113770	-0.306336	ET-1
-0.171111	Mean dependent	0.180313R-Squared		
4.286054	S.D dependent	0.141280SquaredAdjusted R.squared		
5.660637	Akaike info criterion	3.971763 S.E.OF regression		
5.781082	Schwarz criterion	66.25457 sum squared resid		
5.705538	Hannan-Quinn criter	-124.3643 log likelihood		
1.861919	Durbin – Watson stat	4.619540f. statistic		
0015368 Prod(f. statistic)				

المصدر: مخرجات البرنامج Eview's9:

(-0.3063). وهي سالبة ومعنوية مما يعني أن المتغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ، وهناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بينهما كما أن (30%)

من الاختلال قصير الأجل من الفترة السابقة ، (t-1) يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (t) سنويا باتجاه التوازن من خلال تغيير العوائد النفطية ، هدا وقد بلغت F المنسبة لهدا النموذج 4.619 وهي معنوية بمستوي (1%) ، كما ان قيمة (D.W) هي 1.86 وهي قريبة جدا من (2) مما يدل علي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ ، هدا من جهة ومن جهة أخري فأن نسبة التصحيح هده تعكس سرعة تعديل مقبولة نحو التوازن، مما يعني أن قطاع الصناعات التحويلية (I N D) يستغرق حوالي (3.3) (1÷0.30) سنة باتجاه قيمته التوازنية ، أثر أي صدمة أو تغير في العوائد النفطية (Oil)هدا يؤكد وجود علاقة توازنيه في الأجل الطويل .

هدا من الجديد بالذكر أن الميل الحدي لمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في GDP تجاه العوائد النفطية بلغت (0.11) في الأمد الطويل، في حين بلغت (0.07) في الأمد القصير، ومن الجدول نلاحظ آن أشارة المعلمات المقدرة جاءت خلافا للمتوقع، أي أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في G D B تتأثر عكسيا بالعوائد النفطية، بمعني أن زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (75%) وهذه الحقيقة تؤكد الفرضية.

ثانيا –اثر العوائد النفطية علي القطاع الزراعي

1– اختيار التكامل المشترك (counteraction test)

بعد التأكد من استقراريه السلسلة الزمنية لكل متغيرات النموذج كما تبين لنا سابقا، ولغرض اختبار التكامل المشترك بين العوائد النفطية وقطاع الزراعة تم استخدام طريقة انجل –جرانجر ذات الخطوتين للتكامل المشترك

الخطوة الأولي: تتضمن تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك بطريقة OLS بين المتغيرين $AGR=\alpha+ B\ oil +e_t$

الخطوة الثانية: اختبار مدى استقرا ريه البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولي. باستخدام أحد الاختبارات جدر الوحدة، فإذا كانت الاختبارات تدل علي استقرار البواقي(Ut.det) إذ تكون البواقي متكاملة من الدرجة الصفر (0) ا~ (Ut. et)، ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة وهدا يعني وجود تكامل مشترك بين (A G R)، (Oil) وتستنتج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، أما إدا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة فهدا يعني عدم وجود تكامل مشترك بين هدين المتغيرين.

الجدول رقم (7) علاقة انحدار المشترك بين (AGR) ' (Oil)

Dependent variable: AGR--------Method: Least Squares
Sample: 1970 – 2015----------Included observations: 46

Prob	T - statistic	Side error	Coefficient	Variable
0.0000	10.70462	2.342942	25.08030	C
0.0000	-6.253525	0.050700	- 0.317052	Oil
12.50022	Mean dependent var	0.47005R-squared		
11.07013	S.D. dependent var	0.458527Ad juststed R-squared		
7.075421	Akanke info criterion	S.E.OF regression 8.145941		
7.154927	schwarz criterion	2919.679 squared resideSum		
7.105205	Hannan-Quinn criter	-160 .7347Log Likelihood		
1.363362	Durbin – Watson stat	39.10657F-statistic		
	Prob(F - statistic)	0.000000		

المصدر مخرجاتالبرنامج9: Evieew's من اعداد الباحث

وتشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الي وجود علاقة دالية معنوية بينهما، وهذا ما يؤكد معنوية الاختبارات الإحصائية (F، R^2،t) بمستوي

دالة 1%، ويتضح أيضا من النموذج وجود علاقة عكسية بين المتغيرين (A G R)، (Oil) هذا وقد تم ا اختبار حد الخطأ (البواقي) (et) من هده العلاقة المقدرة، لبيان مدى استقرارها عند المستوي وتكاملها من الدرجة صفر (0)، باستخدام اختبار الجدر الوحدة ديكي–فولر الموسع (ADF) فيما ادا كانت متكاملة من الدرجة (0)

جدول رقم(8): اختبار جدر الوحدة لحد الخطأ (et)

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic-based on SIC Max lag=9)

Prob *	t – statistic	
0.0000	-4.760510	augmented Dickey–fuller test statistic
	-2.617364	%1level Test critical Values
	-1.948313	%5Level
	-.612229	%10 level

MacKinnon (1999) one-one–sided p - values

المصدر: مخرجات البرنامج Eveews 9

وقد تبين أن قيمة (t) المحسوبة والبالغة(4.7605-) أكبر من القيمة الجدولية (الحرجة)(2.6173-) بمستوي معنوية 1% عند المستوى ، وعليه نرفض العدم وتقبل الفرضية البديلة بمعني ان سلسلة البواقي (حد الخطأ) تمثل سلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة صفر (0) ، وهدا يؤكد ان المتغيرين المذكورين يتصفان بخاصية التكامل المشترك ويرتبطان بعلاقة توازنية طويلة الأجل طالما أن البواقي مستقرة عند المستوي ، فإن الانحدار السابق غير زائف وهناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين ، وللتأكد أكثر من صحة النتائج سيتم اعتماد الاختبار الثاني للتأكد المشترك باستخدام منهجية جوهانسون – جسليوس (1990)

(Johnsen and jealous) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك لكل معادلة تقدرها، والكشف عن وجود علاقة خطية طويلة الأجل بين المتغيرين وقبل البدء بإجراء هدا الاختبار لابد من تحديد مدة الابطاء الزمني المثلي، كما هوا واضح في الجدول رقم (9)

جدول رقم (9): اختبار عدد فترات التباطؤ في النموذج V A R

Endogenous variables: AGR Oil
Exogenous variables: C
Sample: 1970-2015
Included observations: 42

HQ	SC	AIC	F P E	L R	LOGL	Lag
16.42911	16.48153	16.39878	45390.00	NA	-342.3744	0
15.12720	15.28445	15.03621	11625.31	60.56905	-309.7603	1
14.97218	15.23427	14.82053	9386.699	15.02751	-301.2312	2
14.90626	15.27318	14.69396	8303.892	11.09691	-294.5731	3
14.73739*	15.20914*	14.46443*	6648.631*	13.86016*	-285.7530	4

المصدر: مخرجات البرنامج evieews:9

وقد أظهرت النتائج أن المعايير الخمسة اختارت أربعة فترات إبطاء زمني، كما هو موضح في جدول رقم (9) وعلية سوف يتم تقدير الاختبار التكامل المشترك في الإطار (VAR) (4) فترات الزمنية.

جدول رقم (10): اختبار جوها نسن – جسليوس للتكامل المشترك

Unrestricted cointegaration rank test (trace)

	0.05	trace	Hypothesized
Prob**	**Critical value**	**Statistic**	**Eigenvalue no of ce (s)**
0.0278	**15.49471**	**17.16209**	**NOne* 0.212090**
0.0066	**3.841466**	**7.388843**	**Atmost1*0.164910**

Trace test indicates 2 cointargeting eqn (S) at the 0.05 Level

***Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 Level**

Mackinnon –Hamg – Michalis (1999) p - values **

Unrestrictedcointegration Rank test (maximum Eigenvalue)

	0.05	Max-Eigen	Hypothesized
Prob**	**Critical value**	**Statistic**	**EigenvalueNo of- ce (s)**
0.2272	**4.264601**	**9.773246**	**0.212090 None**
0.0066	**3.841466**	**7.388843**	**0.164910 At most 1***

Max- elgenvalue test indicates no coinegration at the 0.05 level

Denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 Level*

المصدر: مخرجات البرنامج Evieews:9

إذ تشير النتائج الواردة في الجدول (10) إلي رفض فرضية العدم القائلة، بعدم وجود تكامل مشترك بمستوي معنوية 5 %، وذلك حسب اختبار الأثر testtrace (traceλ)، إذ بلغ (17.1620) وهو يفوق القيمة الحرجة البالغة (15.4947) بمستوي معنوية 5%الذي يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين (oil)، (A G R)، وهدا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بينهما.

2-**نموذج تصحيح الخطأ** (E C M): بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة الآتية والمتمثلة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (E C M)، وذلك بإدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل متغيرا مستقلا مبطنا لفترة واحدة في النموذج، كما هو موضح في الجدول (11)

جدول (11): نموذج تصحيح الخطأ (E C M) الاختبار التكامل المشترك

Dependent variable: DAGR
Method least squares
Sample (adjusted) 1971-2015
Included observations: 45 after adjustments

Prob	t- stdtistic	Std.Error	coefficient	Variable
0.9776	**0.028217**	**1.121732**	**0.031652**	C
0.1346	**-1.525694**	**0.087469**	**-0.133451**	DOiL
0.0003	**-3.935798**	**0.147737**	**-0.581461**	ET.1
0.077778	**Mean dependent var**		0.270272	R- sugared
8.605701	**S.D. dependent var**		0.235523	Adjusted R- squared
6.938504	**Akaike info criterion**		7.524340	S-E of- regression
7.058948	**Schwarz criterion**		2377.859	Sum squared reside
6.983404	**Hannan Quinn criter**		153.1163	Log likelihood
1.834177	**Durbin – Watson stat**		7.777850	F -statistic
			0.001338	prob(f-statistic)

المصدر: مخرجات البرنامج Evieews :9

وقد أظهرت النتائج الموضحة في الجدول (11) أن معلمة تصحيح الخطأ (ET-1) هي (-0.5814) وهي سالبة ومعنوية، مما يعني أن المتغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك، وهناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بينهما كما

تعني58 % من اختلال قصير الأجل من الفترة السابقة (T-1)، يمكن تصحيحه في الفترة الحالية (T) سنويا باتجاه التوازن من خلال التغيير للعوائد النفطية. هدا وقد بلغت (F) المنسبة لهدا النموذج (7.777) وهي معنوية بمستوى (1%) كما ان قيمة (D-W) هي (1.83) وهي قريبة جدا من (2) فما يدل علي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم حد الخطأ ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل مقبول نحو التوازن ، بمعني أن الإنفاق العام يستغرق حوالي (1.7) (1÷0.58) سنة باتجاه قيمته التوازنية أثر أي صدمة أو تغيير من (Oil) ، وهدا يؤكد وجود علاقة توازنيه في الأجل طويلة ، هذا والجدير بالذكر أن الميل الحدي لمساهمة قطاع الزراعة في GDP تجاه العوائد النفطية بلغت (0.13) في الأمد الطويل ، ومن الجدول نلاحظ إشارة المعلمات المقدرة جاءت خلافا للمتوقع ، أي ان مساهمة قطاع الزراعة في GDP تتأثر عكسيا بالعوائد النفطية ، بمعني أن زيادة العوائد النفطية بوحدة واحدة سيؤدي الي انخفاض مساهمة قطاع الزراعة بنسبة (31%).

النتائج والتوصيات

اولا–النتائج

1. ان الاقتصاد الليبي يعتمد اعتمادا كليا على قطاع واحد هو قطاع النفط وهي صفة أحادية الجانب في تمويل الميزانية العامة.
2. انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة الزراعة)، مما يؤكد وجود علاقة عكسية بين تطور إرادات القطاع النفطي وانخفاض وتراجع معدلات النمو في القطاعات غير النفطية للمده (1970–2015).
3. ان القطاع النفطي قطاع كثيف رأس المال لا يستوعب أكبر عدد من العمالة، وبالتالي لا يعالج مشكلة البطالة.

4. تشير معاملات الارتباط بين هده المتغيرات (القطاع النفطي القطاع الصناعي القطاع الزراعي)، إلى وجود علاقة عكسية سالبة وقد بلغت درجة الارتباط (0.46143 -،6859.0 -).
5. أن وفرة العوائد المالية من الموارد الطبيعية النابضة (النفط)، ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي الليبي

ثانياً–التوصيات

1. العمل علي رسم استراتيجية اقتصادية واضحة الرؤي والأهداف، وتستند الي واقع الاقتصاد الليبي من خلال التحول في هيكل الإنتاج، وعدم الاعتماد على المورد الواحد (النفط).
2. العمل على رؤية تجعل من القطاعات الزراعية والصناعية قطاعات ديناميكية، قادرة على النمو المستدام يحقق التوازن الاقتصادي.
3. وضع رؤية محددة لتنمية الصناعات التحويلية وذلك من خلال مشاريع الصناعات الصغرة والمتوسطة، المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والحد من البطالة وتحسين مستوي دخول العاملين.
4. تبني سياسة لتنمية الموارد البشرية تكون واضحة الأهداف، متماشية ومنسجه مع السياسة التخطيطية العامة.
5. ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية لإعادة إعمار المشاريع الزراعية والصناعية والعمل على توجيه الاستثمار في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة.
6. العمل على مكافحة مشكلة الفساد المالي والإداري باعتبارها من أكبر المشاكل، التي تقوض عملية النمو وذلك من خلال تفعيل الأجهزة الرقابية.

7. الاستفادة من تجارب دول تملك موارد نفطية واتجهت نحو تنويع الاقتصاد، اعتبرت إرادات النفط شيئا ثانويا واهتمت بتطوير القطاعات الأخرى.
8. التريكز على الاهتمام بالصناعات النفطية واقامة مشاريع صناعية تعتمد على نفط مادة أولية لها، مثل (بالبتروكيماويات والأسمدة والصناعات البلاستيكية والصناعات الكيماوية الأخرى)

المراجع:

1. عدنان الوردي: اساليب التنبؤ الإحصائي، طرق وتطبيقات، جامعة البصرة 1990 ص،258،
2. صفاء يونس، مزاحم محمد، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية والنفط، الدهب باستخدام قيمة الانحدار الذاتي (VAR) المجلة العربية للعلوم الاحصائية المجلد(14).2008
3. عابد العبدلي: أثر الصادرات على نحو النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الازهر العدد(27) 2005
4. حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب لمدة (1975 -2000) اطروحة دكتوراه مقدمة الي جامعة البصرة (ع. ا) ،2004.
5. عابد العبدلي: محددات الطلب على واردات المملكة السعودية في إطار الخطأ وتصحيح الخطأ مجلة مركز. صالح كامل للاقتصاد الاسلامي. جامعة الازهر لعدد (32)،2007.
6. وليد اسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التعليمي بين النظرية والتطبيق-عمان-الطبعة الاولي 2003.
7. سلام عبد الجليل – الانفاق الحكومي والتغيرات السنوية في الاقتصاد العربي(1990/1970) منشورات جامعة الدول العربية 1995.
8. عبد السلام عبد الجبار موسي –حصة اوبك في انتاج النفط الخام ادارة للقيام السعرية في السوق الدولية –مجلة الادارة الاقتصادية جامعة المستنصرية العدد-65 -2007.
9. جعفر باقر علوش، وفاء ابراهيم عسكر: قياس إثر الانتاج النفطي كمحرك للنمو مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة واسط العدد 22-2016م.
10. حسن العالي: قضايا نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي مركز الجزيرة للدراسات 2013م.
11. محمد عز العرب: الدولة الريعية المركز الدولي للدراسات المستقبلية الاستراتيجية العدد 65 السنة السادسة 2010 م.

12. عمار محمد سلو العبادي: تأثير منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمدة 1980-2010م جامعة دهوك مركز الدراسات الاقليمية.
13. على مرزا -النفط بين السياسات والاوهام مجلة سياسات عربية العدد 19-2016م.
14. صباح عبد لرسول التميمي: دور النفط العربي في تحقيق الامن الاقتصادي العربيمجلة كلية التربية للبنات مجلد 1 العدد 21، 2010م.ص8.
15. عبد العزيز عبد الله نظريات النمو الديناميكي والمجتمع الرياضي دار الكتب بطباعة والنشر بغداد 1999.
16. روبورت صولو – نظرية النمو-ترجمة ليلي عبود ط1 بيروت لبنان مركز دارسات الوحدة العربية منظمة العربية بترجمة 2003.

معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها

من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها

أ. عبد المنعم ناجم إمحمد	د. عيسى أحمد ابوعجيلة
كلية الاقتصاد جامعة سبها	كلية العلوم والتقنية سبها
monamnajm@yahoo.com	essad622@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها, واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدم قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في كلية العلوم والتقنية سبها , البالغ عددهم (333) مفردة وتم اختيار عينة عشوائية من (175) مفردة , وبلغ عدد الاستمارات التي ثم تحليلها (77) استمارة، واستخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإدخال ومعالجة البيانات، واختبار الفروض، وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر خمس معوقات تعترض تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها هي على التوالي " غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى بعض القادة والإداريين ، وعدم التقييم المستمر لجوانب الخطة الاستراتيجية التي تضعها الكلية ونقص خبرة المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي بخطواته وأساليبه و عدم توفر الحوافز المادية والمعنوية للقائمين على إعداد الخطط وتنفيذها، " و" مقاومة التغيير من قبل بعض المسؤولين والعاملين في الكلية، ولا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية نحو معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي تعزى الى متغير (النوع – المسمى الوظيفي), وتوجد لمتغير (المستوى التعليمي وسنوات الخبرة)

الجزء الأول: الإطار العام الدراسة

تعمل المنظمات في بيئة غير مستقرة , ذات تغير مستمر ومفاجئ في الظروف الداخلية والخارجية على حد سواء، وهذا يتطلب التخطيط الاستراتيجي الذي هو علم من أهم علوم الإدارة , ذا جدوى للتنبؤ بالظروف لمواجهتها من قبل إدارة المنظمة، ووفق الدراسات العلمية وجد أن له أثار واضحة على أداء المنظمات، وبالتالي يعتبر مهم وحيوي ووسيلة مساعدة لضمان البقاء والاستمرار لهذه المنظمات في تحقيق رسالتها , وهو يعتبر أسلوب تفكير إبداعي وابتكاري, ومهارة اساسية لمن يريد أن يمارس القيادة اليوم، وأن وجود إدارة تؤمن بالتخطيط الاستراتيجي وتمارسه بوعي سيكون ضمانة أكيدة في ايجاد صيغ التكيف الفعالة مع التغيرات البيئية، وتحقيق أهداف هذه المنظمات في البقاء والنمو.

ويمثل التعليم العالي أهم دعائم تطوير المجتمعات البشرية وأدوات النهوض بها، وهو معقل الفكر الإنساني , ومصدر الاستثمار وتنمية الثروة البشرية، لما يحتله من مكانة في تهيئة وإعداد الكوادر الفنية والعلمية المؤهلة ، بمستوى كفاءة وجودة عالية تمكنهم من المنافسة الحقيقية في الحصول على فرص عمل في الداخل والخارج للنهوض بالوطن، ومجابهة التحديات التي يواجها.

ويرى (شرف) أن التخطيط الاستراتيجي عملية قوامها التجديد والتطوير التنظيمي، وهذه العملية من شانها توفير الوسائل اللازمة والمناسبة لتكييف الخدمات والأنشطة مع الظروف البيئية التي تخضع للتغير وخاصة في المؤسسات التعليمية، التي يجب أن يمارس فيها التخطيط الاستراتيجي دون

تأخير لصالح التعليم بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة. (شرف: 2013، ص88)

ويضيف (الكلثم) أن التخطيط الاستراتيجي يمثل أحد النماذج الحديثة للتطوير والتغير الجامعي؛ لأنه يعمل على الانتقال من الممارسات الإدارية المعتمدة على العشوائية والمزاجية إلى الممارسات المعتمدة على المشاركة والابتكارية والتميز والابداع، كما أنه يمثل أحد الطرق لمواجهة صعوبات وتحديات المستقبل المتعلقة بالأنظمة التعليمية، وهو الطريق المناسب لتحسين استثمار التكنولوجيا والبحث العلمي، وتحسين الاستثمار في راس المال البشري (الكلثم: 2012، ص191)

وتضيف (البنيان) أن التخطيط الاستراتيجي يعد أمر حتمي لتحقيق الجودة، كما أنه يمكن من تحديد الأولويات، وأنواع المخرجات حيث تحتاج الجامعات إليه، نتيجة لزيادة الطلب على التعليم العالي مصحوباً بنقص التمويل الحكومي والتغير في الخريطة الديموغرافية للطلاب، والحاجة إلى منافسة النماذج المتجددة لمؤسسات التعليم العالي، والحفاظ على الكيان الراسخ للجامعة (البنيان: 2015، ص738).

ويعد التخطيط الاستراتيجي من ضمن العناصر الرئيسية لمفهوم إدارة الجودة الشاملة في المنظمات، وبالتالي فالوصول إلى تطبيق وتفعيل إدارة الجودة الشاملة لا يمر إلا عن طريق التخطيط الاستراتيجي الناجح، الذي يجب أن يتضمن جودة الخدمات والبرامج التعليمية، وجودة العمليات البحثية والتدريب.

أولاً –مشكلة الدراسة:

تحقق المنظمات التي تتبنى أسلوب التخطيط الاستراتيجي في عملياتها وأنشطتها العديد من المزايا والمنافع، وذلك من خلال ما أشارت اليه العديد من البحوث والدراسات، والتي اجمعت على تميز هذا الأسلوب إذا ما تم تطبيقه

بشكل جيد في التنبؤ بالتغيرات البيئية، وذلك من خلال تحليل الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف، وبالتالي إعطاء الفرصة للإدارة للاستعداد لمواجهة التغيير بصورة عامة في الحاضر والمستقبل.

وعلى الرغم من صدق النوايا والعمل الجاد أحياناً تفشل المنظمة في التخطيط الاستراتيجي، وذلك ليس لأن التخطيط فكرة سيئة ولكن السبب يعود إلى الكثير من الصعاب والمعوقات.

وتكمن مشكلة الدراسة في تشخيص معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما هي أهم معوقات التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها.

2- ما مدى اختلاف استجابات عينة الدراسة نحو معوقات التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها تبعاً للمتغيرات الشخصية " النوع، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي".

ثانياً–فرضية الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي وفقا للمتغيرات الشخصية " النوع، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي" في كلية العلوم والتقنية سبها.

ثالثاً –أهداف الدراسة:

1– التعرف على أهم معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين في كلية العلوم والتقنية سبها.

2- معرفة ما إذا كان هناك فروق في استجابات عينة الدراسة حول معوقات التخطيط الاستراتيجي تبعاً للمتغيرات الشخصية: (النوع، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي) في كلية العلوم والتقنية سبها.

رابعاً-أهمية الدراسة:

أ-الأهمية العلمية:

1) يعتبر التخطيط الاستراتيجي من المواضيع الحديثة في التطوير الإداري وتأتي أهمية الدراسة من خلال الأهمية التي توليها المؤسسات الجامعية لهذا النمط من التخطيط.
2) من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع معوقات التخطيط الاستراتيجي، وخصوصاً في البيئة الليبية رغم أهميته وفي المنظمات غير الهادفة إلى الربح وفي مؤسسات التعليم العالي خاصة، وتأتي هذه الدراسة كإضافة علمية لهذا الموضوع.
3) ندرة الدراسات المتعلقة بالبيئة الليبية في موضوع التخطيط الاستراتيجي، وبالتالي أهمية الاستفادة من مبادئه وأسسه في تطوير الإدارة وبيان أثر تطبيقه، وبذلك يكون لهذه الدراسة إسهاماً جيد في هذا المجال.

ب-الأهمية التطبيقية:

1) أهمية كلية العلوم والتقنية سبها، كمجال للتطبيق مما يزيد من أهمية الوصول إلى نتائج وتوصيات، تساعد في كشف المعوقات والاستخدام الفعال للتخطيط الاستراتيجي، وبالتالي المساهمة في تحسين الأداء في الكلية.
2) يمكن أن تسهم نتائج هذا الدراسة في توجيه انتباه ومساعدة المسؤولين وأصحاب القرار والمهتمين بالتطوير الإداري في كلية العلوم والتقنية سبها،

لوضع خطط واستراتيجيات للتغلب على هذه المعوقات وإلى تبني هذا النوع من التخطيط، لما له من دور فعال في رسم الخطط على أسس علمية وفقاً لتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والى الكيفية المثلى لاستخدام الموازنات المالية المرصودة.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

اولاً–مفهوم الاستراتيجية:

يرجع مفهوم الاستراتيجية إلى الحضارة اليونانية، وهي اشتقت من كلمة Strategic، والتي تعني علم الجنرال وهي مصطلح عسكري ارتبط مفهومها بالخطط المستخدمة في إدارة المعارك، إلا أنها امتدت بعد ذلك إلى مجال الفكر الإداري حيث أخذت الكلمة معنى مختلف وصارت مفضلة الاستخدام لذي منظمات الأعمال، خاصة الحديثة منها والمبادرة والرائدة والمهتمة بتحليل بيئتها والمستجيبة لها، ويمكن تعريفها بأنها:

- الطريقة التي تستخدمها المنظمة في النضال من أجل تحقيق أهدافها، وهي تحدد التهديدات والفرص الموجودة في البيئة التي تعمل بها المنظمة , وفي نفس الوقت تحدد الموارد والقدرات المتاحة في المنظمة للتعامل مع التهديدات والفرص (جاد الرب، 2010، ص189).
- هي الخطة الموضوعة من قبل إدارة المنظمة بشأن تخصيص الموارد واتخاد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف (Che Mohd, , 2014,p 418).

ثانياً–مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

يعتبر التخطيط الاستراتيجي وما ينتج عنه من توجهات وخطط استراتيجية، الأداة الأساسية لتحديد مسار المنظمة، ووضع الإطار العام لتصرفاتها عند مواجهة التغيرات البيئية بكافة أنواعها، وبذلك أصبح ضرورة حتمية كمنهج تفكير واسلوب عمل، ويعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه هو العملية الإدارية التي يتم فيها تحديد الأولويات، ووضع الاستراتيجيات، وتكوين البرامج، ورسم السياسات التي تحكم سلوك المنظمة، في استخدام الموارد المختلفة المادية والبشرية لتحقيق أهدافها، ويتطلب هذا النوع من التخطيط معلومات خاصة بالبيئة من خارج المنظمة. (موسى، 2010، ص77).

هو عملية منظمة تبدأ بدراسة الوضع الراهن للمنظمة عن طريق تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، للوصول إلى صياغة ورؤية ورسالة المنظمة وتحديد السياسات والأهداف الاستراتيجية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها مستقبلاً بأفضل الاستراتيجيات في ضوء امكانياتها، خلال فترة زمنية تخضع للمتابعة أثناء التقييم. (عبد الوهاب, 2015، ص485).

ويمكن للباحث أن يعرف التخطيط الاستراتيجي بأنه عملية منهجية منظمة يتم بموجبها تحديد الأهداف بعيدة المدى (رؤية المنظمة)، مع تحديد المسار الذي تتقدم فيه المنظمة من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي المنشود (الخطة الاستراتيجية).

ثالثاً –أهمية التخطيط الاستراتيجي:

تنبع أهمية التخطيط الاستراتيجي من حقيقة مفادها أن كل المنظمات تحرص على تحسين وتطوير أدائها للوصول إلى الأداء المتفوق، وأن واقع المنظمات يشير إلى أن مستوى نجاح المنظمات في تحقيق ذلك يتفاوت حسب كفاءتها

في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة استراتيجياتها وتكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي لمنظمات التعليم العالي في الآتي:

1- أشارت الدراسات إلى أن المنظمات التي تستخدم التخطيط الاستراتيجي، تتمتع بأداء يفوق أداء المنظمات التي ليس لها خطط استراتيجية بنسبة 30% وهذه النسبة ليست بالقليلة.

2- زيادة الطلب على خدمات التعليم العالي، مع تراجع التمويل الحكومي، والحاجة للتنافس مع أنماط التعليم العالي الطارئة الجديدة، مع الحاجة للمحافظة على روح الجامعة التقليدية القائمة.

3- زيادة حدة المنافسة، وما يتطلب ذلك من مستوى عالٍ من التخصص والتميز والمهارة العالية والتجهيزات بنحو متزايد وعلى نطاق واسع، مما يتطلب التخطيط الاستراتيجي.

4- قلة الموارد المالية مما يتطلب الالتزام المتزايد لتخصيص، وتوظيف هذه الموارد على أساس عقلاني للحصول على أفضل كفاءة وفاعلية.

5- زيادة التركيز في مؤسسات التعليم العالي المتقدمة على جودة الخدمة، وتحقيق أفضل النتائج وتنفيذ عمليات المنظمة، بالإضافة إلى التركيز على جودة المخرجات من الكفاءات المقدمة لسوق العمل.

6- تعزيز قدرة إدارة المؤسسة التعليمية على الإدارة الفعالة للمتغيرات التي لا تقع تحت سيطرتها المباشرة.

رابعاً –الابعاد المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي:

1- تحديد فلسفة المنظمة: تعتبر القيم نقطة الارتكاز في فلسفة المنظمة، وتتمثل في المبادئ المشتركة التي يؤمن بها جميع أفراد المنظمة، ويمارسونها في أعمالهم وهي هامة للمنظمة؛ لأنها تمكنها من خلق نظام

يجعل العاملين يعملون تحته، كما تجعل المتعاملين مع المنظمة يتوقعون تجسيد هذه القيم خلال التعامل مع المنظمة.

2- بناء الرؤية: الرؤية هي صورة تحليلية ذهنية أو أحلام مستقبلية، وهي عبارة موجزة تخاطب القلب والروح، وتركز على الرغبة في التميز والتفوق والإبداع، وتصاغ بلغة عاطفية مؤثرة، تشد وتجذب العاملين وتشحذ الهمم لتحقيقها، ويجب أن تكون واقعية وقابلة لتحقيق.

3- صياغة الرسالة: رسالة المنظمة فقرة قصيرة، تعبر عن غاية المنظمة، وتجيب على عدد من الأسئلة، وهي توجه وترشد عملية اتخاذ القرارات على مختلف مستويات المنظمة.

4- وضع وصياغة الأهداف والغايات: لا تختلف الغاية لغوياً عن الهدف، حيث تشير الكلمتان إلى الشيء المراد تحقيقه، لكنهما يفترقان أمام تعريف بعض علماء الإدارة، والتفرقة بين الأهداف goals والغايات objective ترجع للقائم بالتحليل، إلا أن الاتجاه العام يقول إن goals تعني الأهداف العامة أما objective فتعني الأهداف التفصيلية (جاد الرب، 2010، ص211).

5- التحليل الاستراتيجي للبيئة:

يقصد بالتحليل الاستراتيجي البيئي عملية استعراض وتقييم للبيانات والمعلومات، التي ثم الحصول عليها، عن طريق تتبع البيئة الداخلية والخارجية، ومن ثم تقديمها للمدراء الاستراتيجيين في المنظمة، ليقوموا بتحليلها استراتيجيا، بهدف تحديد العوامل الاستراتيجية التي سوف تحدد مستقبل المنظمة، وتكون هذه المعلومات تاريخية، ومعلومات عن الحاضر، ومعلومات مستقبلية، وهذا يساعد على فهم المنظمة لبيئتها الداخلية والخارجية، وتحديد

أفضل سبل الاستجابة للتغيرات السريعة، واستغلالها باتجاه تحقيق أفضل أداء (الدجني,2010,ص47).

خامساً-معوقات التخطيط الاستراتيجي: -

يقصد بالمعوقات الصعوبات والتحديات البشرية والمادية والتنظيمية والإدارية التي تمنع أو تؤدي إلى فشل الخطط التي تضعها إدارة الكلية، أو تقف حجر عثرة أمام تحقيق الأهداف وصولاً إلى الغايات المنشودة، وسوف نتناول هذا بالتفصيل في الجانب العملي ووفق أراء عينة الدراسة.

الجزء الثالث: المنهجية والدراسات السابقة

أولاً -الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (الدجني:2011) **إلى** معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي في الجامعات الفلسطينية، و**توصلت الدراسة إلى** وجود علاقة بين مستوى دور التخطيط الاستراتيجي وجودة الأداء المؤسسي وأبعاده المتمثلة في معيار الفلسفة والرسالة والأهداف، ومعيار الحكم والإدارة، ومعيار النطاق المؤسسي.

هدفت دراسة (Alaric:2011) **إلى** معرفة معوقات التخطيط الاستراتيجي في تكساس بأمريكا و**توصلت الدراسة إلى** وجود أربع معوقات للتخطيط الاستراتيجي وهي: حالة عدم اليقين، ومحدودية الموارد، وضعف الاتصالات، وانخفاض الروح المعنوية، وللتغلب عليها وجد أن استخدام التخطيط بطريقة السيناريوهات البديلة من أفضل الوسائل للتغلب على عدم اليقين، والتركيز على الابتكار والإبداع، وتدعيم الاتصالات، وإشراك العاملين.

هدفت دراسة (Arasa:2012) **إلى** معرفة العلاقة بين ممارسة التخطيط الاستراتيجي وقوة الأداء، و**توصلت الدراسة إلي:** وجود علاقة قوية بين

التخطيط الاستراتيجي و أداء المنظمات، وعلاوة على ذلك، كل عمليات الإدارة الاستراتيجية (تحديد غرض المنظمة، والمسح البيئي، وتحديد القضايا الاستراتيجية، واختيار الاستراتيجية والتنفيذ والتقييم والرقابة)، ذات علاقة إيجابية مع أداء المنظمة.

هدفت دراسة (الكلثم :2012) **إلى** معرفة: معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى، و**توصلت الدراسة إلى:** أن أهم معوقات التخطيط الاستراتيجي هو الروتين والتعقيد الإداري في الجامعة، وصعوبة تحليل البيئة الخارجية للجامعة، وضعف مستوى العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأفراد العينة تعزى للرتبة الأكاديمية والخبرة، في معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي.

هدفت دراسة (سعيد: 2013) **إلى** معرفة معوقات التخطيط الاستراتيجي بكلية التربية جامعة الخرطوم، و**توصلت الدراسة إلى:** أن اهم المعوقات ضعف الموارد المالية، وضعف التدريب والتأهيل والبيئة التعليمية بالكلية، وعدم مواكبة البحث العلمي لسوق العمل، وغياب المشاركة مع عدم وجود خطة استراتيجية للكلية

هدفت دراسة(Ololube:2013) إلى معرفة أهم معوقات التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية في نيجيريا و**توصلت الدراسة إلى:** أن اهم المعوقات نقص المعطيات الإحصائية والمعلوماتية اللازمة للتخطيط وعدم وجود كفاءات متخصصة في التخطيط الاستراتيجي، والوضع الاقتصادي السيئ، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني كلها ساهمت في انخفاض مستوى التخطيط الاستراتيجي.

هدفت دراسة (Nyaimwanza:2013) **إلى** معرفة أثر صياغة وتنفيذ الاستراتيجية على الأداء والنمو للمنظمات الصغيرة والمتوسطة، و**توصلت**

الدراسة إلى أن عدم إدراك القائمين على تنفيذ الاستراتيجيات لهذه المنظمات لأهمية الربط بين الصياغة والتنفيذ كان له أثر سلبي على الأداء والنمو لهذه المنظمات، وأن هذه المنظمات تقوم بأجراء عملية التخطيط الاستراتيجي ولكن يحدث الخطأ في التنفيذ، مع عدم وجود ربط أو إلمام بين صياغة الاستراتيجية وتنفيذها، والتعامل على أن كل نشاط لوحده مع أن الإدارة الاستراتيجية منظومة متكاملة.

هدفت دراسة (العلي:2013) **إلى** معرفة معوقات التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الناشئة بالمملكة السعودية، **وتوصلت الدراسة إلى** أن أبرز معوقات التخطيط الاستراتيجي على التوالي هي: عدم وضوح سياسات تطبيق التخطيط الاستراتيجي، والمركزية في اتخاذ القرار، ونقص الموارد المؤهلة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية، والاعتقاد السائد بأن التخطيط الاستراتيجي هو مسؤولية إدارة مختصة وليس الجميع، وعدم التقييم المستمر لجوانب الخطة الاستراتيجية التي تضعها الجامعة.

هدفت دراسة (Bilal:2014) **إلى** معرفة معوقات التخطيط الاستراتيجي في المنظمات الماليزية، **وتوصلت الدراسة إلى** أن أبرز معوقات التخطيط الاستراتيجي على التوالي هي: عدم إشراك الموظفين في عملية صنع القرار، مع عدم وجود وصف واضح للأدوار، وضعف الرقابة على الخطط مع عدم مسائلة المقصرين، ومقاومة التغيير من بعض الإداريين.

هدفت دراسة (الدعوكي: 2015) **إلى** معرفة واقع التخطيط الاستراتيجي في كليات التربية بجامعة الزاوية، **وتوصلت الدراسة إلى** أن اهم المعوقات غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي في الكلية، واعتبار رؤية الكلية مجرد شعار، مع عدم توفر قاعدة بيانات، كذلك لا تأخذ الكلية بآراء العاملين، كما أن الهيكل

لا يتناسب مع طبيعة العمل، مع عدم توفر قنوات اتصال فعالة، ولا توجد كفاءات متخصصة في التخطيط الاستراتيجي.

هدفت دراسة(عبدالوهاب: 2015) إلى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في تطوير التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في الكليات النظرية بجامعة الزقازيق، **وتوصلت الدراسة إلى** أن أكبر الأبعاد قيمة هو تطوير البنية الاساسية للمؤسسة، تطوير منظومة التدريس والتقويم، تطوير منظومة البحث العلمي، المشاركة المجتمعية، ثم بعد تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، وأن لهذه الابعاد أهمية أثناء استخدام التخطيط الاستراتيجي لتطوير المؤسسة، وعلى المؤسسة أن تراعى ما تضمنه الابعاد أثناء اشتقاق السياسات والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وأن تأخذ في الاعتبار عند صياغة الخطة التنفيذية كلا من عامل الزمن، ومسؤولية التنفيذ ومتابعة التنفيذ والوقوف على مؤشرات النجاح

هدفت دراسة (Clay 2016) **إلى** معرفة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي ومرونة التخطيط الاستراتيجي والقدرة على الابتكار، **وتوصلت الدراسة إلى:** أن عمليات التخطيط الاستراتيجي ترتبط بشكل ايجابي مع أداء المنظمات، ولكل منهما علاقة ايجابية مع الابتكار والميزة التنافسية، والابتكار يتوسط العلاقة بين أداء المنظمات والتخطيط الاستراتيجي.

هدفت دراسة (الديراوي:2017) **إلى** معرفة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة مع الأخذ بعين الاعتبار مدى حاجة المنظمات إلى أحداث حالة من الريادة باعتبارها كمتغير وسيط، ودورها في تحقيق تميز أداء المنظمات، **وتوصلت الدراسة إلى:** وجود علاقة ارتباط موجبة بين جميع أبعاد التخطيط الاستراتيجي " أهداف، صياغة، اعداد،

تطبيق، رقابة، تقييم " وأداء المنظمات، مع تأكيد دور الريادة كوسيط معزز للأثر بين التخطيط الاستراتيجي وأداء المنظمات.

ثانياً–أسلوب الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بدراسة الظاهرة وتحليلها للوصول إلى الاستنتاجات الدقيقة حول الظاهرة وتفسيرها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين للبيانات، ويمكن توضيحهما على كما يلي:

1- المصادر الثانوية: اعتمد الباحث في تكوين الإطار النظري على، الكتب العربية والدراسات العربية والأجنبية، والدوريات والأبحاث العلمية، الموجودة في الجامعات، أو منشورة عبر الإنترنت والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها.

2- المصادر الأولية: لقد قام الباحث بإعداد استبانة حول موضوع الدراسة، مستعينا ببعض الدراسات السابقة، معتمداُ بشكل رئيسي على دراسة كلاً من (الكلثم:2012)، و(العلي:2013) موجهة لمفردات عينة الدراسة في كلية العلوم والتقنية سبها؛ وذلك لأنها من أكثر وسائل جمع المعلومات كفاءة في الدراسات الاجتماعية.

كما اعتمد الباحث مسألة على قدر من الأهمية، وهي عدم التدخل في إجابات المبحثين وإعطائهم الوقت والحرية الكافية للإجابة، وذلك لتحقيق الموضوعية والحيادية العلمية.

صدق وثبات الاستبانة:

يقصد بنتائج اختباري الصدق والثبات أن أداة القياس الاستبانة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة جداً مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة .

صدق الأداة: للتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من المتخصصين في الإدارة، وطُلِب إليهم إبداء الرأي والملاحظات حول مدى انتماء الفقرات للمجالات التي أدرجت فيها، بالإضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية، ووضوحها من حيث المعنى، وسهولة الفهم، وأي ملاحظات وتعديلات يرونها مناسبة، وقد تم إعادة تعديل الاستبانة وفق ما أرتأه السادة المحكمون، حيث أصبحت الأداة بعد التحكيم بصورتها النهائية

ثبات الأداة: يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج إذا أعيد تطبيقها عدة مرات متتالية، ومن أشهر الاختبارات المستخدمة لقياس الثبات معامل ألفا كرونباخ حيث تبين أن قيمته للاستبانة ككل(8.75)، وهذه القيمة تعد مرتفعة ومطمئنة

- وقد استخدم الباحث معيار ليكرت الخماسي لقياس استجابة المبحثين لفقرات استمارة الاستبيان على النحو التالي:

جدول رقم (1) معيار ليكرت

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	**4**	**3**	**2**	**1**

ولتفسير النتائج اعتمد الميزان الاتي للنسب المئوية للاستجابات

جدول رقم (2) ميزان النسب المئوية للاستجابات

النسبة المئوية	درجة الاستجابة
أقل من 50 %	غير متوفرة
من50-59 %	منخفضة
من 60-69 %	متوسطة
من 70-79 %	عالية
من 80-89 %	عالية جداً

ثالثاً– تحديد مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والفنين العاملين في كلية العلوم والتقنية سبها، ويبلغ مجموعهم (333) مفردة.

عينة الدراسة:

كان حجم العينة الإجمالي عند مستوي ثقة 95% وخطأ مسموح به ± 5% هو (175) مفردة وفقاً للجداول الإحصائية المصممة لهذا الغرض (اوما سكيران, 2010 ص421) ، ولقد تم استعادة (108) استمارة من الاستمارات الموزعة وتم استبعاد (31) استمارة لعدم اكتمالها ، وبذلك تكون الاستمارات التي ثم تحليلها (77) استمارة.

رابعاً–التحاليل الإحصائية المستخدمة:

قام الباحث بترميز المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي وفقاً لبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، ولقد استخدم الباحث العديد من التحاليل الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وهي:

الإحصاء الوصفي، التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات الحسابية المرجحة، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، والترتيب وذلك لتحديد سمات عينة الدراسة والجداول التوضيحية.

الإحصاء التحليلي متمثل في استخدام اختبار تحليل التباين One Way Anova، ومعامل الفا كرنوباخ.

الجزء الرابع: الدراسة الميدانية

اولاً–توصيف عينة الدراسة:

توصل الباحثان إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة الدراسة باستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية، كما سبق الإشارة إليها وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة طبقا لمتغيرات الشخصية

م	التوزيع	العدد	النسبة	الترتيب
النوع	ذكر	44	%57.1	1
	أنثى	33	%42.9	2
الوظيفة	عضو هيئة تدريس	24	%31.2	2
	معيد	15	%19.5	3
	إداري	38	%49.4	1
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	19	%24.7	3
	من 6 – 10 سنوات	36	%46.8	2
	أكثر من 10 سنوات	22	%28.6	1
المستوى التعليمي	متوسط	8	%10.4	4
	جامعي	40	%51,9	1
	ماجستير	14	%18.2	3
	دكتوراه	15	%19,5	2
المجموع		77	%100	-

يتضح من الجدول السابق:

1- **النوع:** أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير " **النوع** " يشير إلى أن العينة متقاربة مع زيادة صغيرة لعنصر (الذكور)، ويحوزون نسبة (57.1%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

2- **الوظيفة:** أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير "**الوظيفة**" يشير إلى أن أغلبية عينة الدراسة من (الإداريين)، ويحوزون نسبة (49.4%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

3- **سنوات الخبرة:** أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير " **سنوات الخبرة** " يشير إلى أن أغلبية العينة تقع في فئة الخبرة (من5−10 سنوات) ويحوزون نسبة (46.8%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

4- **المستوى التعليمي:** أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقا لمتغير "**المستوى التعليمي**" يشير إلى أن أغلبية عينة الدراسة من حملة المؤهل **(الجامعي)**، ويحوزون نسبة (51.9%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

ثانيًا−المتغيرات المتعلقة بمعوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي:

نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال:

ما هي أهم معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها، وذلك حسب وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال ثم استخدام المقاييس الإحصائية الآتية:(المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الأهمية النسبية ترتيب الأهمية، والدرجة) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (4) الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الأهمية النسبية، الترتيب، الدرجة لمعوقات التخطيط الاستراتيجي

ر.م	يعد مضمون العبارات التالية من معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية	الترتيب	الدرجة
1	الروتين والتعقيد الإداري في الكلية	3.65	1.11	%30.4	%66	13	متوسطة
2	صعوبة تحليل البيئة الخارجية الكلية	3.56	.99	%27.8	%64	16	متوسطة
3	ضعف مستوى العلاقة بين الكلية ومؤسسات المجتمع المدني	3.55	1.28	%36	%63.7	17	متوسطة
4	عدم اعتماد معايير التميز والاقتدار في اختيار القادة الأكاديميين	3.88	1.11	%28.6	%72	9	عالية
5	اعتقاد بعض المسؤولين أن رسالة الكلية ورؤيتها هي مجرد شعارات	3.35	1.09	%32.5	%58	20	منخفضة
6	المركزية في صناعة القرار داخل الكلية	3.71	1.16	%31.2	%67.8	12	متوسطة
7	الاعتقاد بأن التخطيط الاستراتيجي هو عمل لمواجهة الأزمات	3.87	1.11	%28.7	%71.8	10	عالية

8	غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى بعض القادة والإداريين	4.35	.71	%16.3	%83,8	1	عالية جدا
9	عدم التقييم المستمر لجوانب الخطة الاستراتيجية التي تضعها الكلية	4.13	.87	%21	%78.3	2	عالية
10	مقاومة التغيير من قبل بعض المسؤولين والعاملين في الكلية	4.00	.86	%21.5	%75	5	عالية
11	عدم اشتراك أعضاء هيئة التدريس والتدريب في عملية التخطيط	3.52	1.18	%33.5	%63	18	متوسطة
12	نقص الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية	3.59	1.09	%30.4	%64.8	14	متوسطة
13	قلة توفر الحوافز المادية والمعنوية للقائمين على إعداد الخطط وتنفيذها	4.03	.84	%20.8	%75.8	4	عالية
14	تقادم الأساليب المتبعة في التخطيط الاستراتيجي وعدم مواكبتها للمستجدات	3.97	.95	%23.9	%74.3	6	عالية
15	وجود فجوة بين برامج الكلية ومتطلبات سوق العمل	3.58	1.12	%31.2	%64.5	15	متوسطة

16	الاعتقاد السائد بأن التخطيط الاستراتيجي هو مسؤولية إدارة متخصصة في التخطيط، وليس مسؤولية الإدارة في كافة المستويات	3.90	1.04	%26.6	%72.5	8	عالية
17	نقص خبرة المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي بخطواته واساليبه	4.06	.81	%19.9	%76.5	3	عالية
18	قلة إطلاع المسؤولين على تجارب بعض المنظمات المتميزة في مجال التخطيط الاستراتيجي	3.91	1.13	%28.9	%72.8	7	عالية
19	عدم قابلية الاهداف الاستراتيجية بالكلية للقياس	3.48	.85	%24.4	%62	19	متوسطة
20	معظم العاملين في الكلية لا يفهمون رؤيتها ورسالتها واهدافها الاستراتيجية	3.85	1.14	%29.6	%71.2	11	عالية

من خلال الجدول السابق يتضح التالي:

إن أكثر المعوقات أمام تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت على النحو التالي:

1- " غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى بعض القادة والإداريين " حيث احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية (83,8%)، ومتوسط حسابي (4.35)، وانحراف معياري بلغ (.71)"

2- "عدم التقييم المستمر لجوانب الخطة الاستراتيجية التي تضعها الكلية"، حيث احتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية (78.3%)، ومتوسط حسابي (4.13)، وانحراف معياري بلغ (.87)

3- " نقص خبرة المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي بخطواته وأساليبه "، حيث احتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية (76.5%)، ومتوسط حسابي (4.06)، وانحراف معياري بلغ (.81)

4- " عدم توفر الحوافز المادية والمعنوية للقائمين على إعداد الخطط وتنفيذها "، حيث احتل المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية (75.8%) ومتوسط حسابي (4.03)، وانحراف معياري بلغ (.84)

5- " مقاومة التغيير من قبل بعض المسؤولين والعاملين في الكلية "، حيث احتل المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية (75%) ومتوسط حسابي (4.00)، وانحراف معياري بلغ (.86)

ثالثاً اختبار فرضية الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي وفقا للمتغيرات الشخصية: النوع، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، في كلية العلوم والتقنية سبها.

تم اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق باستجابة أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين نحو معوقات التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها، تبعاً للمتغيرات الشخصية باختبار تحليل التباين One Way Anova, والجدول التالي يظهر ذلك :

جدول رقم (5) قياس فروق معوقات التخطيط الاستراتيجي طبقا للمتغيرات الشخصية باختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه

المحور	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
النوع	بين المجموعات	.123	1	.123	.326	.570
	داخل المجموعات	28.398	75	.379		
	الكلي	28.522	76			
المسمى الوظيفي	بين المجموعات	1.960	2	.980	2.731	.072
	داخل المجموعات	26.561	74	.359		
	الكلي	28.522	76			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	7.001	2	3.500	12.036	.000
	داخل المجموعات	21.521	74	.291		
	الكلي	28.522	76			
المستوى التعليمي	بين المجموعات	3.059	3	1.020	2.923	.040
	داخل المجموعات	25.463	73	.349		
	الكلي	28.522	76			

من الجدول السابق يتضح:

1- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع، حيث بلغت قيمة (F) (.326) ومستوى الدلالة (.570) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (.05) ، ويفسر الباحث ذلك أن جميع

الإداريين وأعضاء هيئة التدريس فكرتهم عن التخطيط الاستراتيجي واحدة ,ولقد احتلت عبارة " غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى بعض القادة والإداريين " المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية.

2- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المسمى الوظيفي حيث بلغت قيمة (F) (2.731) ومستوى الدلالة (.072) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد (.05)، ويفسر ذلك بسبب الاهتمام بالأعباء الوظيفية، ومشاكل الأقسام مع غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي لديهم.

3- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير سنوات الخبرة حيث بلغت قيمة (F) (12.036)، ومستوى الدلالة (.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (.05) ويفسر الباحث ذلك أن زيادة الخبرة والممارسة في العمل تجعل الفرد لديه اطلاع واسع على مسيرة الكلية وأكثر قدرة على التغلب والتعامل مع المعوقات.

4- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) (2.923) ومستوى الدلالة (.040) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، ويفسر الباحث ذلك أن زيادة المستوى التعليمي للفرد تجعله أكثر اطلاعاً وأكثر معرفة من غيره، فضلاً عن اطلاعه على ما يجب أن تكون عليه الامور وأكثر قدرة للتغلب على المعوقات.

النتائج:

1- أظهرت نتائج الدراسة أن أكبر خمسة معوقات تعترض تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها هي على التوالي " غموض مفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى بعض القادة والإداريين، وعدم التقييم

المستمر لجوانب الخطة الاستراتيجية التي تضعها الكلية، ونقص خبرة المسؤولين عن التخطيط الاستراتيجي بخطواته واساليبه، وعدم توفر الحوافز المادية والمعنوية للقائمين على إعداد الخطط وتنفيذها " و" مقاومة التغيير من قبل بعض المسؤولين والعاملين في الكلية ".

2- أظهرت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها، تعزى إلى متغير المستوى التعليمي، وسنوات الخبرة، ولا توجد لمتغير (النوع – المسمى الوظيفي).

التوصيات:

يوصي الباحث بعدد من السبل المقترحة للتغلب على معوقات التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم والتقنية سبها منها:

1- تعزيز الاتجاه نحو ممارسة التخطيط الاستراتيجي ومفاهيم الإدارة الاستراتيجية، ومحاولة ترسيخها في اذهان العاملين ونشر ثقافة الفكر الاستراتيجي بين العاملين في الكلية، وإشعارهم بأهمية اتباع هذه المفاهيم لتكون أكثر عمقاً تم جعلها جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للكلية.

2- زيادة الاهتمام والدعم من قبل الإدارة العليا لتطوير القيادات الإدارية، وذلك من خلال إعداد برامج تدريبية متخصصة يقوم بها متخصصون أكفاء؛ لتأهيلهم والرفع من كفاءتهم وتهدف إلى تعريفهم بأساليب التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، والتوعية الكاملة بها ودراسة خطط الجامعات الناجحة إقليميا وذلك لحاجة الكبية إلى تبني ممارسة الإدارة الاستراتيجية كنشاط اعتيادي داخل الكلية

3- حصر المفاهيم المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي ووضعها في مطويات خاصة وتوزيعها على أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالكلية.

4- ارسال فرق من الكلية للاطلاع على تجربة الدول المجاورة والتي نجحت في التخطيط الاستراتيجي للاستفادة من خبراتها، والاطلاع المستمر على خطط الجامعات والمعاهد المتقدمة في هذا المجال والاستفادة منها.

المراجع العربية

1- أسماء بنت محمد البنيان، (المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي (3-5/مارس 2015) /التخطيط الاستراتيجي لجودة التعليم العالي ،جامعة الملك سعود الشارقة، الامارات(ص734-743).
2- إياد علي الدجني،" دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي،" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق،2011.
3- الدعوكي ربيعة، قدمور سكينة المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي, 3-5 مارس 2015 " واقع التخطيط الاستراتيجي في كليات التربية بجامعة الزاوية , جامعة الشارقة (ص552-559)
4- الديراوي ايمن , :أثر التخطيط الاستراتيجي على أداء المنظمات: ريادة المنظمات كمغير وسيط, IUGJEBS, ISSN 2410-5198 , Vol 25, No3, 2017, pp 76-98
5- سيد محمد جاد الرب، (2010), " الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال "،دار النهضة العربية, ص189.
6- شرف, سمير، وليد عامر, عبير عطيرة " مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد (33) العدد (2) 2011 واقع التخطيط الاستراتيجي في جامعة تشرين من وجهة نظر العاملين فيها"(ص 75-97)
7- عبدالوهاب, صلاح شريف (المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي, 3-5 مارس 2015) دور لتخطيط الاستراتيجي فى تطوير التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق , جامعة الشارقة (ص522-529)
8- فهد بن معيقل العلي, طارق الامين, المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي 2014" معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الناشئة بالمملكة " (ص20-47)

9- فيصل سعيد, ,عمر اسماعيل مجلة العلوم والتربية, العدد الاول , يناير 2013" معوقات التخطيط الاستراتيجي في كلية التربية جامعة الخرطوم من وجهة نظر الإدارة العليا ورؤساء الاقسام" السودان(ص52-79)
10- الكلثم حمدي, حازم بدارنة, ", المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي ،لمجلد الخامس , العدد 10, 2012 "معوقات التخطيط الاستراتيجي في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها(ص187-202)
11- موسى, محمد عبداللطيف (2010)"التخطيط الاستراتيجي لإدارة الجودة " دار السعادة للطباعة والنشر.
12- اوما سيكران (2010) طرق البحث في الإدارة مدخل لبناء المهارات البحثية تعريب د إسماعيل بسيوني دار المريخ للنشر ص421

المراجع الاجنبية

1- Alaric H. Robertson, "An Assessment of Four Key Strategic Planning Barriers and How to Mitigate or Reduce Them and Their Effect" Masters of Public Administration, Texas State University 2011
2- Bilal Latif, Faisal Rashid Gohar, Abid Hussain, and Mirza Muhammad Kashif "Barriers to Effective Strategic Planning" International Journal of Management & Organizational Studies VOLUME 1, ISSUE 2 ISSN: 2305-2600
3- Che Mohd Zulkifli , Ahmad Haris " Entrepreneurial Strategic Planning on Business Performance: Relationship between Marketing and Business Performance " International Journal of Management Sciences Vol. 2, No. 9, 2014, 418-425
4- Clay, Dibrell and Justin Craig and Donald Neubaum "Linking the formal strategic planning process, planning flexibility and innovativeness to firm performance Journal of Business research, (2016) Vol.67.
5- Nwachukwu Prince Ololube, "The Problems and Approaches to Educational Planning in Nigeria: A Theoretical Observation " Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 4 No 12, October 2013
6- Robert Arasa," The Relationship between Strategic Planning and Firm Performance" International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 22 [Special Issue – November 2012
7- Tonderai Nyamwanza," A Case Study Review of the Strategy Formulation and Implementation Link among SMES in Zimbabwe "European Journal of Business and Management , Vol..5, No..31, (2013)

معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس

د. ناجم محمد ابوخويط

محاضر، المعهد العالي للعلوم والتقنية، أولاد علي. najmaala9@gmail.co

الملخص

يعد التعليم الفني والتقني من العلوم المهمة في بناء عالم اليوم لما له من إسهام مباشر في إحداث التنمية وتطوير المعارف والتكنولوجيا في جميع مجالات الحياة , وخاصة في المعاهد التقنية العليا وذلك لارتباطه المباشر لتلبية حاجات المجتمع المتغير، إلا أن هذا النوع من التعليم تواجهه تحديات ومعوقات في تطبيق برامجه الأكاديمية والفنية وتحسين ما يتناسب مع حاجات المجتمع ، وهذا بالطبع يحتاج إلي التعرف علي أهم المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيقه لمعايير الجودة، وهدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي أهم معوقات تطبيق معايير الجودة في المعاهد التقنية العليا ، والوصول إلي حلول مقترحه للتغلب علي هذه المعوقات، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة , تم استخدم استمارة الاستبيان لجمع البيانات الأولية للدراسة والتي تم اختبارها علي عينة قوامها (80)عضو هيئة تدريس، وتم اختبار درجة ثبات الاستمارة عن طريق معامل (cronbach Alpha) ومن ثم معالجة (63) استمارة صالحة للتحليل عن طريق البرنامج الإحصائي(SPSS) وتوصلت الدراسة إلي جملة من النتائج كان أهمها ما يلي:

- لا تحتوي طرق التدريس على أساليب لتنمية التعلم ولا توجد خطط معتمدة لتدريب الميداني، ولا يتم اشتراك أعضاء هيئة التدريس في تصميم المناهج الدراسية.

- لا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير محددة، ولا وجود لتقييم أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري، ولا توجد آليات لقياس رضا أعضاء هيئة التدريس.
- قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي، كذلك قلة تشجيعهم عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية، وقلة تشجيعهم لنقل المعرفة والترجمة.
- تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة مرحلة الثانوية العامة وضعف أنظمة التسجيل والقبول بالمعاهد، وضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي وإهمال المعاهد لبرامج الإرشاد والتوجيه.

مقدمة

أصبح الاهتمام بالتعليم الفني والتقني من المطالب التي تتسابق الدول المتقدمة والنامية نحو تحقيقه؛ وذلك لأنه يعتبر الثروة الحقيقية التي تسهم في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن اهتمام أغلب دول العالم في السنوات الأخيرة بالجودة لما لها من مكانة متميزة لديها نظرا لأهميتها، وأصبح لا مفر من تحقيق التميز والإبداع في مجالها سواء كان ذلك في المجالات الاقتصادية أم في المؤسسات وغيرها، وقد حققت الجودة علي مدى العقدين الماضيين نجاحات باهرة في العديد من الشركات العالمية باعتبارها وسيلة إدارية حديثة لتحقيق الإبداع. إن نشر ثقافة الجودة وتطبيق برامجها في مجال التعليم العالي التقني وعلي كافة وحداته يساعد على تحقيق القوة الدافعة المطلوبة لدفع نظام التعليم العالي الفني والتقني، وتحقيق أهدافه ورسالته ذلك أن نشر هذه الثقافة تعني اشتراك كل الإفراد سواء الإداريين والأساتذة والموظفين الطلبة، ليصبح كل شخص جزء من تلك البرامج (توفيق .2017. 41).

إن الاهتمام بالتعليم الفني والتقني أصبح من المطالب التي تسعي دول العالم إلي التميز به؛ لأنه يعتبر الركيزة الأساسية في خلق التقدم والرقي لأي مجتمع والوجه الحضاري لقياس مستوى تقدم المجتمعات وتطورها حيث تبلورت في السنوات الأخيرة العديد من المساهمات في وضع قواعد ونظم ومناهج ومعايير يحتكم إليها في ضبط العمل الإداري، عرفت في مجملها بالجودة الشاملة وعمدت أغلب المؤسسات في تبني مفاهيم هذه الجودة وتطبيقاتها، مستهدفة بذلك التحسين المستمر في المنتج التعليمي ومخرجات العملية التعليمية، وقامت الكثير من دول العالم بإنشاء منظمات للأشراف علي الجامعات والمعاهد العليا لمساعدتها علي تطبيق هذه المفاهيم ومن هذه الدول ليبيا، التي قامت بإنشاء المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، إلا أن هناك جملة من المعوقات تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا، وتحول دون تحقيقها لأهدافها ورسالتها وهو ما يشكل محور اهتمام هذه الدراسة، حيث تم تسليط الضوء علي معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا في ليبيا، وبالتالي يسعي الباحث إلي تشخيص المشكلة ودراستها مع محاولة تقديم مقترحات وحلول عملية تعالج هذه المشكلة التي تعاني منها المعاهد التقنية العليا في ليبيا .

مشكلة الدراسة

إن ما دفع الباحث في تحديد مشكلة الدراسة هو ما تواجه المعاهد التقنية العليا في ليبيا من مشاكل في كيفية تطبيق معايير الجودة الشاملة، لغرض التحسين المستمر من خلال استغلال قدرات ومهارات العاملين بهذه المؤسسات، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي أهم معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا في ليبيا؟

أهمية الدراسة

إن ابتعاد العديد من المعاهد التقنية العليا في ليبيا عن أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي، فهي بهذا تحتاج إلي دراسات ميدانية تكشف لها عيوبها كي تحدد الأسلوب المناسب، التحول من العمل العشوائي إلي تطبيق الجودة والاعتماد ومثل هذه الدراسة سوف تلقي الضوء علي بعض المعوقات، وتفيد متخذي القرار في هذه المعاهد علي تطبيق الجودة الشاملة، كما تأتي هذه الدراسة لسد النقص في الدراسات الميدانية حول جودة التعليم العالي، كما يمكنها أن تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع الحيوي والهام، كما أن هذه الدراسة تعد إضافة أكاديمية لإثراء المكتبة العربية بشكل عام.

أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد المعوقات التي تواجه المعاهد التقنية العليا، وتحول دون تطبيق معايير الجودة الشاملة، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف علي أهم المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا.
- تصنيف هذه المعوقات وفقًا. لجودة المناهج التعليمية، جودة أعضاء هيئة التدريس جودة الطلبة.
- وضع مقترحات وتوصيات علمية تساعد في تطبيق معايير الجودة بهده المعاهد.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في الآتي:

- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على المعاهد التقنية العليا في ليبيا.
- الحدود الزمنية: تمتد هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية 2017–2019.
- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

مصطلحات الدراسة

1- الصعوبات:

تعرف على أنها المؤثرات الداخلية والخارجية التي تعيق تطبيق معايير الجودة الشاملة، وفهم المعوقات التي تمكن المعاهد العليا من الوصول إلى تحقيق معايير الجودة (غلام .2017. 161).

2- المعاهد التقنية العليا:

هي معاهد تقنية تدريبية تهدف إلى إعداد كوادر بشرية مؤهلة من الفنيين والتقنيين، الذين يحصلون على درجة الدبلوم العالي في أحد التخصصات التقنية بحيث يمتلكون المعارف والمهارات العلمية لتوظيفها في خدمة المجتمع.

3- معايير الجودة:

هي أكبر مستويات الأداء التي يمكن الوصول إليها والتي من خلالها التميز بين مستوى النجاح والفشل في تحقيق الأهداف (الشعار. 2001. 38) .

4- الجودة:

هي القيام بالأمور الصحيحة من خلال الأسلوب الصحيح للوصول إلي الهدف المنشود.

5- إدارة الجودة الشاملة:

تعني الجودة في كافة عناصر ومكونات المؤسسة وهي نظام يتم عن طريقه دمج كل الجهود لتطوير والتحسين وذلك للحصول على منتجات وخدمات ترضي العميل.

6- جودة التعليم:

هي عملية إدارية ترتكز أساسا على مجموعة من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين وتستمر قدراتها الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسين المستمر للمؤسسة (قشوط. 2017) .

الإطار النظري والدراسات السابقة

يهتم هذا الجزء من الدراسة بمراجعة ما سبق تناوله من دراسات سابقة حول هذا الموضوع بالتركيز على ما قام به الباحثون من دراسات حول تطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الدراسات التي تناولت المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيقها لمعايير الجودة الشاملة، وكذلك ما تم تناوله عبر الكتب والمجلات والدوريات في هذا الموضوع ويمكن عرض هذا الجزء من خلال الاتي:

أولا–مفهوم الجودة:

- تعرف الجودة حسب المفهوم الاقتصادي بأنها مجموع الخصائص التي تميز منتجا معينا، وتكسبه قابلية للمنافسة واستجابة من طرف المستهلك (قشوط. 2017. 234).

- وتعرف الجودة كذلك بأنها تحقيق الرضا المستمر للزبون من خلال الاستجابة لحاجاته وتطلعاته في إطار مؤسسة تعهدت بتطوير متواصل لا نتاجها وفعاليته.

نلاحظ بأن التعريفات السابقة رغم تباينها تركز على ثلاثة عناصر أساسية:

- الزبون الذي يعتبر مستهلكا للمنتج المقدم من المؤسسة.
- تلبية المنتج لحاجات الزبون.
- جودة المنتج وهي الحصيلة النهائية للعملية الإنتاجية، فالجودة في المجال الاقتصادي هي تحقيق الإرضاء المستمر للزبون من خلال منتج يستجيب لحاجاته وتطلعاته.

أما عندما ينتقل مفهوم الجودة إلي مجال التعليم هنا يصبح معقدا ومتعدد الأبعاد، نظرا لتعدد العناصر المكونة للنظام التعليمي وتنوع وتباين مستوى المتعلمين وحاجاتهم وطبيعة محيطهم، ولكي نتمكن من فهم المفهوم في مجال التعليم وتوظيفه سيتم تناوله من خلال التفاعلات الحاصلة بين الإستاد والطالب وفي هذا الصدد يمكننا إن نورد التعريفات التالية:

- الجودة تعني ضمان لمستوى أعلي من التعليم والتحسين إلى أبعد حد ممكن لعملية التفاعل بين الإستاد والطالب (شبشوب. 2004) .
- الجودة هي ترجمة لاحتياجات وتوقعات الطلاب إلى خصائص محددة، تكون أساسا لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يتوافق مع تطلعاتهم.

1-تعريف الجودة الشاملة في المعاهد العليا:

تعرف على أنها استراتيجية إدارية مستمرة التطوير تنتهجها المؤسسة التعليمية اعتمادا على مجموعة من المبادئ، وذلك من أجل تخريج مدخلها الرئيسي وهو الطالب على أعلى مستوى من الجودة وذلك بغية إرضاء الطالب بأن

يصبح مطلوب بعد تخرجه في سوق العمل وإرضاء كافة أجهزة المجتمع المستفيدة من هذا الخريج (عواطف. 2009).

2-أهمية تطبيق الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

إن الارتقاء بالتعليم اليوم أصبح مسالة ضرورية للبقاء، ومن يرفض التطوير والتحسين أو يعطلهما يحكم علي نفسه بالفناء لا محالة، وهذا فإن مصطلح الجودة يعد مدخل الي التطوير الشامل والمستمر، ويشمل كافة مراحل الأداء ويشكل مسؤولية كل فرد في المؤسسة التعليمية جامعة كانت أم معهد أو إدارة عليا (المختار. 2017. 78).

إن الاهتمام بضبط الجودة في المؤسسات التعليمية نبع من النظر إلى التعليم باعتباره سلعة كغيره من السلع، لا بد له أن ينافس وأن يسعي إلى إرضاء مستهلكي تلك السلعة من الطلاب مع أولياء أمورهم والمجتمع والدولة ككل ، فالطلاب يرغبون في الحصول علي أفضل المؤهلات بقصد الحصول علي الفرص الوظيفية التي تزداد شحا بازدياد عدد الخريجين ، وقلة فرص العمل وأولياء أمور الطلاب يتطلعون إلي أفضل تأهيل لأبنائهم، أما الدولة فتسعي إلي مخرجات تعليمية متميزة تمكنها من تحقيق أهداف خططها التنموية ومن صناعة قادة حقيقيين يتميزون بالكفاءة والمهنية. وتأتي أهمية الجودة الشاملة في المعاهد العليا في كونها منهجا شاملا للتغيير أبعد من كونه نظاما يتبع أساليب مدونة بشكل إجراءات وقرارات، ففي الثمانينيات القرن الماضي سعت المؤسسات إلى الاستخدام الهادف

لإدارة الجودة الشاملة في العديد من دول العالم لأهميتها في تحقيق العديد من الفوائد (كاظم .2000. 20).

المعوقات التي تواجه تطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

يجب الإشارة إلى مقاومة التغير الذي أصبح امراً حتميا حتى وإن أدى التغير إلى التحسين، وتتكون هذه المقاومة من مزيج من الصعوبات بعضها حقيقية وأخرى تخيلية ليس فقط داخل قوى العمل ولكن في الإدارة أيضا ومهما كان نوع هذه الصعوبات فان مواجهة كل مقاومة يجب إن يتم مباشرة بدعم ايجابي وحماسي ولا شك إن قدرة الإدارة على التغلب المبكر على المقاومة يساعد على إزالة الكثير من الخوف والقلق المصاحب لعملية التغير ومن أهم المعوقات التي قد تؤدي إلى عدم نجاح تطبيق برنامج الجودة في المعاهد العليا ما يلي: (راشد. 2017. 50) .

1- عدم التزام الإدارة العليا بتطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة فقد تتجاهل هذه الإدارة نظام المكافئة، الذي يدعم البرنامج أو تتجاهل توفير المصادر والجهود اللازمة لتطبيقه.
2- عدم النظر إلى إدارة الجودة الشاملة على أنها نظام متكامل والتركيز على بعض الجزئيات وترك بعضها الأخر.
3- عدم توافر الالتزام من قبل العاملين في المنظمة فمن الضروري لنجاح هذا البرنامج مشاركة جميع الإفراد والتزامهم المستمر (ابوتيعة. 1998. 20).
4- تعمل أكثر المؤسسات التعليمية على الاستعجال بالنتائج السريعة، التي يفترض أن تكون بعيدة المدى وليس قصيرة مما يجعل الإدارة تختصر بعض الإجراءات التي قد تكون مهمة لنجاح البرنامج بينما يتعارض ذلك مع التحليل الدقيق للعمليات الذي توصى بها إدارة الجودة.

5- تخوف بعض العاملين في المنظمة من تحمل المسؤولية؛ لأن تلك الإجراءات تعد حديثة بالنسبة لهم.
6- تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة لا تتناسب مع نظام وعاملين المؤسسة.
7- حداثة تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة بشكل عام وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، خاصة في البلدان النامية إلى جانب عدم الإلمام بالأساليب الإحصائية لضبط الجودة.

المتطلبات الأساسية لتطبيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد العليا.

هناك جملة من المتطلبات التي يجب توافرها ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- ضرورة إجراء تعديلات على نظم الإدارة على مختلف مستوياتها وبشكل خاص الإدارة العليا، بوصفها الجهة المسؤولية عن سير العمليات في كافة المؤسسة.
2- تحديت المناهج الدراسية بما يتلاءم مع مقتضيات العصر الحالي وهو عصر العولمة.
3- نشر ثقافة الجودة علي جميع المستويات بما يتطلب تغيير ثقافة وسلوكيات واتجاهات العاملين وإيمانهم بأهمية التحسين المستمر (زين الدين. 1996. 46).
4- تطوير نظام للمعلومات والاتصال لجمع الحقائق من أجل اتخاذ القرارات السليمة.
5- تنمية وتطوير الموارد البشرية كالطلبة والأساتذة والعاملين من خلال إشراكهم بدورات تطويرية عالية المستوى، على اعتبار أن العنصر البشري هو رصيد مهم في جودة التعليم.
6- العمل الجماعي والتعاوني بعيدا عن المركزية في اتخاذ القرارات.

7- مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء في أنشطة المعهد.
8- توفر الموارد البشرية والمادية لتطبيق معايير الجودة لتحقيق بعض النتائج المرجوة.
9- توفر الرؤية المستقبلية الواضحة لدى جميع العاملين، وإمكانية ترجمتها إلى إجراءات وعمليات يمكن أن تنفد عمليا على مستوى المؤسسة (الشيباني .2017. 92).
10- إنشاء نظام للقياس والتقييم المستمر للأنشطة والعمليات المختلفة.
11- تأسيس نظام نقني معلوماتي دقيق للمعلومات خاص بإدارة الجودة.

كيفية تحسين الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

إن التحسين المستمر عملية شاملة ومتكاملة تتضمن كافة الأنشطة في المؤسسة، سواء المدخلان أو المخرجات أو العمليات وحتى انتقال المخرجات أو المنتجات إلي العميل.

ويعتبر تحسين الجودة فلسفة إدارية وممارسة لأعمال المؤسسات التعليمية العليا، حيث تهدف إلى تسخير الموارد المادية والبشرية للمعاهد العليا لتكون أكثر كفاءة في إنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف التي تتماشي مع احتياجات المجتمع.

وتعمل مؤسسات التعليم العالي بشكل مستمر لتحسين الجودة لأسباب مختلفة، مثل الضغوط الناشئة عن المنافسة الحادة بين الجامعات والمعاهد العليا، أو نتيجة الشكاوى من الطلاب وأولياء الأمور أو الرغبة العامة في زيادة جودة المخرجات.

ايجابيات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا:

إن إدارة الجودة الشاملة تساعد وبشكل منظم على إحداث عملية التغيير والتحديث في النظام التعليمي؛ وذلك لأن نظريات إدارة الجودة الشاملة هي نظريات منظمة وطرق متكاملة التطبيق، يتم استخدامها وتوظيفها كنظام في إثناء تحليل المعلومات واتخاذ القرارات اللازمة، كما تعتمد مبادئ وعناصر مفهوم إدارة الجودة الشاملة كنظرية تطبيقية على أهمية تفعيل دور كل شخص في إطار النظام التعليمي من أجل التطوير والتحسين المستمر. ويمكن إجمال ايجابيات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا في النقاط التالية:

1- إيجاد نظام شامل لضبط الجودة بالمعاهد التقنية العليا، والذي يمكنها من تصحيح ومراجعة وتطوير المناهج والسياسات والإجراءات (ابوعائشة. 2017. 227).
2- تساعد في تركيز الجهود الجماعية لتحقيق الاحتياجات الحقيقية للمجتمع.
3- تجاوز الآثار السلبية الناجمة عن غياب التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية للخريجين.
4- السيطرة على المشكلات التي تواجه العمليات الإدارية والحد من تأثيرها.
5- تحسين نوعية الخدمات المتمثلة في مخرجات التعليم العالي واستقراره وزيادة قدرة المؤسسة على البقاء والمنافسة (المشراوي. 2004).
6-رفع مستوى الأداء عند العاملين وزيادة ولائهم وانتمائهم للمؤسسة.

الدراسات السابقة

1-دراسة: أبوعجيلة (2018): بعنوان: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية العلوم والتقنية سبها

هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية العلوم والتقنية سبها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام قائمة الاستقصاء كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى إن معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في كلية العلوم والتقنية سبها كانت على النحو التالي: – المعوقات التنظيمية – المعوقات التقنية – المعوقات المالية – المعوقات البشرية على الترتيب وان أهم المعوقات هي ضعف الوعي بأهمية تطبيق الإدارة الالكترونية وضعف البنية التحتية والاتصالات اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية وندرة الحوافز للمتميزين في العمل الالكتروني

2-دراسة: غلام وبشير:(2017): بعنوان: الصعوبات والحلول المقترحة لتحقيق معايير الجودة الشاملة هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات الجودة في كليات التربية، والوصول إلى حلول مقترحة للتغلب على هذه الصعوبات وتوصل الباحثان إلى بعض النتائج نستعرض منها:

- ضعف إداري في فهم معايير الجودة الشاملة في كليات التربية.
- ضعف الدعم المادي لتطبيق معايير الجودة في كليات التربية.
- قلة الإمكانيات التي تساعد على تحقيق معايير الجودة في كليات التربية.

3-دراسة ابوالخير : (2014): بعنوان: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الإدارية لكليات التربية في الجامعات الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجوانب الإدارية لكليات التربية في الجامعات الفلسطينية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبيان وأسفرت الدراسة إلى وجود نسبة معوقات كبيرة في تطبيق مراحل إدارة الجودة لدى كليات التربية في الجامعات الفلسطينية، ومن أبرز هذه المعوقات في مجال إجراءات تنفيذ إدارة

الجودة، وكذلك غياب أسلوب العمل بروح الفريق وقلة عدد اللقاءات والندوات اللازمة لتوعية العاملين لنظام الجودة.

4-دراسة الناصر: (2013): بعنوان: المشكلات والمعوقات التي تعيق تحقيق معايير الجودة ولا تساعد على عمل وحدات ضمان الجودة في جامعة بغداد. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات والمعوقات التي تعيق تطبيق معايير الجودة ولا تساعد علي عمل وحدات ضمان الجودة في جامعة بغداد وقد توصلت الدراسة إلى الاتي:

- ضعف التدريب والتأهيل للعاملين في الجامعة على ثقافة الجودة وقلة الكوادر المدربة والمؤهلة.
- عدم توافر صورة واضحة لدى العاملين في كليات الجامعة عن مفهوم الجودة.

5-دراسة السامرائي: (2012): بعنوان: أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي لبناء ودعم ثقافة الإبداع والتميز والريادة للجامعات الخاصة. هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية تطبيق معايير ضمان جودة التعليم للبرامج الأكاديمية في بناء ودعم ثقافة الإبداع من اجل الوصول إلى الريادة في منظومة العملية التعليمية بكافة مراحله وبناء مجتمع معرفي ريادي في الجامعة الخليجية وتوصلت الدراسة إلي:

- إن التطبيق والالتزام بمعايير ضمان جودة التعليم العالي ضرورة ملحة ومطلب حتمي لتحقيق ونشر ثقافة الإبداع والتميز من خلال استغلال القدرات الإبداعية للهيئات التعليمية وتسخيرها في خدمة الريادة والتنمية المستدامة.
- عدم وجود إطار مؤسسي لدى بعض الجامعات الخاصة يتميز بدعمه للإبداع والابتكار والريادة.

6-دراسة العضاضي: (2012): بعنوان: معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي حيث توصلت إلي مجموعة من النتائج كان أهمها ما يلي:

- ضعف إدراك مفهوم التعلم.
- ضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية.
- ضعف إمكانيات المكتبات.

فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة والدراسات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

– توجد جملة من المعوقات تحول دون تحقيق معايير الجودة الشاملة في المعاهد التقنية العليا

وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

– الفرضية الأولي: تحول معوقات البرنامج التعليمي دون تحقيق معايير الجودة الشاملة.

– الفرضية الثانية: تحول معوقات أعضاء هيئة التدريس دون تحقيق معايير الجودة الشاملة

– الفرضية الثالثة: تحول معوقات البحث العلمي دون تحقيق معايير الجودة الشاملة.

– الفرضية الرابعة: تحول معوقات جودة الطلاب دون تحقيق معايير الجودة الشاملة.

الدراسة الميدانية

1-منهجية الدراسة:

تضم هذه الدراسة منهجين أولهما نظري والأخر تطبيقي وهو ما يستدعي استخدام الطرق المنهجية التالية:

- منهج وصفي واستقرائي:

وهو الذي تم اعتماده في تحليل المعلومات ذات العلاقة بالهدف من هذه الدراسة، اعتمادا على المصادر والمراجع والدوريات العربية والأجنبية، إضافة إلى الدراسات والأبحاث المهتمة بموضوع هذه الدراسة، والمتعلقة بالجانب النظري.

- منهج تحليلي بالعينة:

والذي تم تناوله عبر دراسة ميدانية تطبيقية تم إنجازها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا محل الدراسة، حيث تم تصميم استمارة استبيان وتم توزيعها وذلك للحصول على البيانات ومعالجتها للوصول إلى النتائج.

2-أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبيان لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقام بتصميم استمارة الاستبيان، واشتملت على البيانات الشخصية للمبحوثين والمتمثلة بالجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية مجال التخصص، سنوات الخبرة، أما الجزء الثاني من الاستمارة فتكون من أربعة محاور رئيسية

المحور الأول: محور المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي وتكون المحور من (7) فقرات

المحور الثاني: محور المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس وتكون من (7) فقرات.

المحور الثالث: محور المعوقات المتعلقة بالبحث العلمي وتكون المحور من (6) فقرات.

المحور الرابع: محور المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة وتكون المحور من (7) فقرات.

وقد استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي، حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق)، ودرجتان للإجابة (موافق إلى حد ما)، وثلاث درجات للإجابة (موافق)، وقد تم استخدام متوسط القياس (2) وهو متوسط القيم (1، 2 ,3) للإجابات الثلاث، كنقطة مقارنة لتحديد مستوى إجمالي كل محور من محاور الدراسة:

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة.

الإجابة	غير موافق	موافق الى حد ما	موافق
الترميز	1	2	3

وحدد طول الفترة المستخدمة بـ 0.66 وقد تم حساب طول الفترة على أساس قسمة 2 على 3.

3-أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية[48] وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعَد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة[49]، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب

([48]) ((Statistical Package for Social Sciences)) ومختصره SPSS النسخة الثانية والعشرون،

([49]) Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p24.

بعض المؤشرات ، التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث ، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي:** يستعمل لتحديد درجة تمركز إجابات المبحوثين عن كل فقرة، حول درجات المقياس، وذلك لتحديد مستوى كل محور من محاور الدراسة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الثلاثي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **اختبار تي** (One Sample T – test)**:** لتحديد جوهرية الفروق بين متوسط الاستجابة ومتوسط القياس (2) في المقياس الثلاثي.
- **معامل ألفا كرونباخ:** لحساب ثبات أداة الدراسة.
- **معامل الارتباط:** لإيجاد العلاقة بين كل محور من محاور الاستبيان وإجمالية.

صدق فقرات الاستبانة

وتم ذلك من خلال الآتي:

أولاً–صدق المحكمين:

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس، والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وأن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها. وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً–صدق الاتساق البنائي:

جدول (2): معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبيان.

ت	المحـــاور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	محور المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي	7	0.651	0.000
2	محور المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس	7	0.588	0.000
3	محور المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي	6	0.675	0.000
4	محور المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة	7	0.675	0.000

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيمة الدلالة الإحصائية للارتباط بين إجمالي الاستبيان ومحاوره الفرعية دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من 0.05.

الثبـــات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل كرونباخ ألفا حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6)، وأقل من ذلك تكون منخفضة[50]، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام استمارات البالغ عددها (63) استمارة، وقد كانت قيمة معامل ألفا لثبات المحور الأول " المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي " تساوي (0.634) وللمحور الثاني " المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس " تساوي (0.677)، ولمحور " المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي" تساوي (0.633)، ولمحور " المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة" (0.671)، وإجمالي الاستبيان (0.785)، وهي معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (3): معامل كرونباخ الفا للثبات.

ت	إجمالي الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا
1	المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي	7	0.634
2	المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس.	7	0.677
3	المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي.	6	0.633
4	المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة.	7	0.671
	إجمالي الاستبيان	28	0.785

([50])Uma Sekaran : Research Methods For Business, A Skill - Building Approach, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p311

4-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا (المعهد العالي للعلوم والتقنية ترهونة، المعهد العالي للعلوم والتقنية الأصابعة، المعهد العالي للعلوم والتقنية أولاد علي، والمعهد العالي للتقنية الطبية مسلاته)، والبالغ عددهم (220) مفردة، وقد اعتمد الباحث عينة عشوائية قوامها (80) مفردة فقام الباحث بتوزيع (80) استمارة استبيان، واسترد منها (63) استمارة صالحة للتحليل وبنسبة بلغت (78.75%).

جدول (4) الاستمارة الموزعة على مجتمع البحث:

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات المستردة الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل
80	17	%21.25	63	%78.75

5- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة :

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب بياناتهم الشخصية

		ذكور	إناث	المجموع
الجنس	العدد	60	3	63
	النسبة%	95.2	4.8	100

		25 الى أقل من 35 سنة	35 إلى أقل من 45 سنة	45 سنة فما فوق	المجموع
العمر					

	العدد	17	38	8	63
	النسبة%	27	60.3	12.7	100

		ماجستير	دكتوراه	المجموع
المؤهل العلمي	العدد	58	5	63
	النسبة%	92.1	7.9	100

		محاضر مساعد	محاضر	استاذ مشارك	المجموع
الدرجة العلمية	العدد	42	17	4	63
	النسبة%	66.7	27	6.3	100

		علوم إدارية ومالية	علوم هندسية	علوم طبية	علوم اجتماعية	المجموع
مجال التخصص	العدد	20	27	15	1	63
	النسبة%	31.7	42.9	23.8	1.6	100

		أقل من 5 سنوات	5 إلى أقل من10 سنوات	10 إلى اقل من 15 سنة	15 سنة فأكثر	المجموع
سنوات الخبرة	العدد	32	26	4	1	63
	النسبة%	50.8	41.3	6.3	1.6	100

بينت النتائج في الجدول رقم (5) أن غالبية إفراد عينة البحث وبنسبة بلغت (95.2%)، كانوا من الذكور في حين أن (3) مبحوثين وما نسبته (4.8%) من الإناث، أما بخصوص العمر فقد تبين أن (17) مبحوثاً وما نسبته (27%) كانت أعمارهم ضمن الفئة من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة ، و(38) مبحوثاً وما نسبته (60.3%)، كانت أعمارهم تتراوح ما بين 35 إلى اقل من 45 سنة ، و(8) مبحوثين وما نسبته (12.7%) كانت أعمارهم 45 سنة فأكثر، وفيما يخص المؤهل العلمي فقد تبين أن غالبية إفراد عينة البحث وبنسبة بلغت

(92.1%) ، يحملون المؤهل العالي (الماجستير) و(5) مبحوثين وما نسبته (7.9%) يحملون المؤهل العالي (الدكتوراه).

وبخصوص الدرجة العلمية فقد تبين أن غالبية إفراد عينة البحث وبنسبة بلغت (66.7%) متحصلين على درجة "محاضر مساعد"، و(17) مبحوثاً وما نسبته (27%) لهم درجة "محاضر"، و(4) مبحوثين وما نسبته (6.3%) لهم درجة "أستاذ مشارك".

وبالنسبة لمجال التخصص فإن (20) مبحوثاً بنسبته (31.7%) من المتخصصين في مجال العلوم الإدارية والمالية، و(27) مبحوثاً وما نسبته (42.9%) متخصصين في مجال العلوم الهندسية و (15) مبحوثاً وبنسبته (23.8%) من المتخصصين في مجال العلوم الطبية ومبحوثاً واحداً وما نسبته (1.6%) متخصص في مجال العلوم الاجتماعية.

وفيما يخص عدد سنوات الخبرة فتبين أن (32) مبحوثاً وما نسبته (50.8%) كانت لهم خبرة أقل من 5 سنوات و(26) مبحوثاً وما نسبته (41.3%) تراوحت خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، و(4) مبحوثين وبنسبته (6.3%) كانت خبرتهم ضمن الفئة 10 سنوات إلى اقل من 15 سنة، ومبحوثاً واحداً وبنسبته (1.6%) كانت خبرته 15 سنة فأكثر.

وبذلك فإن البيانات الشخصية تعتبر إيجابية تساعد في وصول الدراسة الحالية إلى حقائق يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، لما فيها من تنوع في الجنس والعمر والمؤهل العلمي والدرجة العلمية، ومجال التخصص وسنوات الخبرة.

6-الوصف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق إجابات المبحوثين:

ولتحديد درجة الاتفاق على كل فقرة من فقرات الاستبيان وعلى إجمالي كل محور من محاور الاستبيان، تم استخدام اختبار (One Sample T-Test)، فتكون درجة الموافقة مرتفعة (أفراد العينة متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت

قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) وقيمة متوسط الاستجابة للفقرة أكبر من قيمة متوسط القياس (2)، وتكون الدرجة منخفضة (أفراد العينة غير متفقين على محتوى الفقرة) إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) و قيمة متوسط الاستجابة للفقرة أقل من قيمة متوسط القياس (2) وتكون متوسطة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

أولاً–المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي:

جدول (6) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور وضوح المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي.

الفقرة	التكرار	نعم	أحياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الإحصائية	الدرجة	الترتيب
لا تعتمد المناهج على استراتيجيات واضحة لعملية التعلم	ك	26	29	8	2.29	0.682	0.001	مرتفعة	الثالث
	%	41.3	46	12.7					
توصيف المناهج غير مفصل بدقة	ك	21	26	16	2.08	0.768	0.415	متوسطة	السادس
	%	33.3	41.3	25.4					
لا يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تصميم المناهج	ك	24	31	8	2.25	0.671	0.004	مرتفعة	الرابع
	%	38.1	49.2	12.7					
أساليب التدريس المتبعة لا تناسب طبيعة البرنامج التعليمي	ك	26	21	16	2.16	0.807	0.124	متوسطة	الخامس
	%	41.3	33.3	25.4					

لا توجد خطط معتمدة للتدريب الميداني	ك	32	25	6	2.41	0.663	0.000	مرتفعة	الثاني
	%	50.8	39.7	9.5					
لا تحتوي طرق التدريس على أساليب لتنمية التعلم الذاتي	ك	48	14	1	2.75	0.474	0.000	مرتفعة	الأول
	%	76.2	22.2	1.6					
لا يتم تصميم المناهج بناء على احتياجات المجتمع	ك	6	22	35	1.54	0.668	0.000	منخفضة	السابع
	%	9.5	34.9	55.6					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي					2.21	0.365	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (6) تبين أن المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها مرتفعة والمتعلقة بجودة البرنامج التعليمي، هي لا تحتوي طرق التدريس على أساليب لتنمية التعلم الذاتي يلي ذلك لا توجد خطط معتمدة للتدريب الميداني، وفي الترتيب الثالث لا تعتمد المناهج على استراتيجيات واضحة لعملية التعلم، وفي الترتيب الرابع لا يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تصميم المناهج، بمتوسطات استجابة تراوحت من (2.25 إلى 2.75) بقيم أكبر من قيمة متوسط القياس (2) وقيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

أما المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها متوسطة فهي توصيف المناهج غير مفصل بدقة، وأساليب التدريس المتبعة لا تناسب طبيعة البرنامج

التعليمي، حيث تراوحت قيم متوسط الاستجابة من (2.08 إلى 2.16) وكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

وكانت درجة الاتفاق منخفضة على الفقرة لا يتم تصميم المناهج بناء على احتياجات المجتمع، مما يجعلها غير حقيقية أحيانا، حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة (1.54) وهي أقل من قيمة متوسط القياس (2)، وقيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.21) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي، وبهذا تتحقق الفرضية الرئيسية.

وقد أضاف بعض أعضاء هيئة التدريس بعض المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي، مثل النقص في بعض الوسائل التعليمية والبنية التحتية غير المناسبة للبرنامج التعليمي، وقلة الاهتمام الواضح للمعاهد التقنية العليا.

ثانياً–المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس:

جدول (7) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور المعوقات المتعلقة بالبحث العلمي.

الفقرة	التكرار والنسبة	نعم	أحياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الإحصائية	الدرجة	الترتيب
لا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق آليات ومعايير محددة	ك	51	8	4	2.75	0.567	0.000	مرتفعة	الأول
	%	81	12.7	6.3					

لا يوجد اهتمام بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري.	ك	39	18	6	2.52	0.669	0.000	مرتفعة	الرابع
	%	61.9	28.6	9.5					
لا توجد آليات لقياس رضاء أعضاء هيئة التدريس.	ك	40	20	3	2.59	0.586	0.000	مرتفعة	الثاني
	%	63.5	31.7	4.8					
لا توجد خطط لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس	ك	40	12	11	2.46	0.779	0.000	مرتفعة	السادس
	%	63.5	19	17.5					
لا توجد حوافز تشجيعية مقدمة لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم.	ك	43	13	7	2.57	0.689	0.000	مرتفعة	الثالث
	%	68.3	20.6	11.1					
كثرة المقررات الدراسية تضعف من أداء عضو هيئة التدريس.	ك	20	35	8	2.19	0.644	0.022	مرتفعة	السابع
	%	31.7	55.6	12.7					
كثرة أعباء العمل الإداري تضعف أداء عضو هيئة التدريس	ك	39	15	9	2.48	0.737	0.000	مرتفعة	الخامس
	%	61.9	23.8	14.3					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس					2.51	0.286	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (7) تبين أن المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها مرتفعة، والمتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس هي لا يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق آليات ومعايير محددة، حيث جاءت بالترتيب الأول يلي ذلك لا توجد آليات لقياس رضاء أعضاء هيئة التدريس، وفي الترتيب الثالث كان لا توجد حوافز تشجيعية تقدم لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم ، وفي الترتيب الرابع لا يوجد اهتمام بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري، يلي ذلك

كثرة أعباء العمل الإداري تضعف من أداء عضو هيئة التدريس، وفي الترتيب السادس لا توجد خطط واضحة لتنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس والترتيب الأخير كثرة المقررات الدراسية التي يتم إسنادها لعضو هيئة التدريس، بمتوسطات استجابة تراوحت من (2.19 إلى 2.75) بقيم أكبر من قيمة متوسط القياس (2)، وقيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05.

وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.51) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع مستوى المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس. وقد أضاف بعض أعضاء هيئة التدريس بعض المعوقات الأخرى المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس، مثل عدم مناسبة تخصص عضو هيئة التدريس للمقررات التي يدرسها، إضافة إلى نقص المراجع بمكتبات المعاهد وقلة المشاركة في الندوات والمؤتمرات والبرامج التدريبية، والتي يمكن من شانها أن تعمل علي زيادة مهارة وكفاءة عضو هيئة التدريس

ثالثاً–المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي:

جدول (8) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي.

الفقرة	التكرار والنسبة	نعم	احياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الاحصائية	الدرجة	الترتيب
قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي.	ك	55	8	0	2.87	0.336	0.000	مرتفعة	الأول
	%	87.3	12.7	0					
	ك	31	22	10	2.33	0.741	0.001	مرتفعة	السادس

قلة مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالمؤتمرات والندوات العلمية.	%	49.2	34.9	15.9					
قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس لنقل المعرفة والترجمة.	ك	49	14	0	2.78	0.000	0.419	مرتفعة	الثالث
	%	77.8	22.2	0					
قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية	ك	11	31	21	1.84	0.077	0.700	متوسطة	الثاني
	%	17.5	49.2	33.3					
ضعف التواصل بين إدارة المؤسسة وأعضاء هيئة التدريس	ك	35	24	4	2.49	0.000	0.619	مرتفعة	الخامس
	%	55.6	38.1	6.3					
لا يوجد دعم معنوي يقدم لأعضاء هيئة التدريس	ك	40	21	2	2.60	0.000	0.555	مرتفعة	الرابع
	%	63.5	33.3	3.2					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس					2.49	0.000	0.307	مرتفعة	

من الجدول رقم (8) تبين إن المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها مرتفعة والمتعلق بجودة البحث العلمي ، حيث جاءت بالترتيب الأول قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي، يلي ذلك قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية، وفي الترتيب الثالث قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس لنقل المعرفة والترجمة، وفي الترتيب الرابع لا يوجد دعم معنوي يقدم لأعضاء هيئة التدريس وفي الترتيب الأخير ضعف التواصل بين إدارة المؤسسة وأعضاء هيئة التدريس ، بمتوسطات استجابة تراوحت من (2.33 إلى 2.87) بقيم أكبر من قيمة متوسط القياس (2) وقيم الدلالة الإحصائية أقل من 0.05. أما المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها متوسطة فهي قلة تشجيع أعضاء هيئة التدريس عند مشاركتهم في

المؤتمرات والندوات العلمية، حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة (1.84) وكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.49) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي.

رابعًا–المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة:

جدول (**9**) التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي واختبار (One Sample T-Test) لمحور المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة.

الفقرة	التكرار والنسبة	نعم	أحياناً	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة الدالة الاحصائية	الدرجة	الترتيب
1- تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة المرحلة الثانوية.	ك	50	13	0	2.79	0.408	0.000	مرتفعة	الاول
	%	79.4	20.6	0					
2- قبول الطلبة يتم بدون معايير اختيار واختبارات موضوعية.	ك	35	26	2	2.52	0.564	0.000	مرتفعة	الرابع
	%	55.6	41.3	3.2					
3- ضعف أنظمة القبول والتسجيل وبروز الارتباك والفوضى	ك	42	20	1	2.65	0.513	0.000	مرتفعة	الثاني
	%	66.7	31.7	1.6					
4- إهمال الالتزام ببرامج الإرشاد الأكاديمي	ك	22	34	7	2.24	0.640	0.004	مرتفعة	الخامس
	%	34.9	54	11.1					

5- معايير تقييم الطلاب تقليدية وغير موضوعية	ك	18	36	9	2.14	0.644	0.083	متوسطة	السادس
	%	28.6	57.1	14.3					
6- عدم رعاية المبدعين من الطلاب	ك	17	35	11	2.10	0.665	0.260	متوسطة	السابع
	%	27	55.6	17.5					
7- ضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي	ك	36	26	1	2.56	0.532	0.000	مرتفعة	الثالث
	%	57.1	41.3	1.6					
إجمالي المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة					2.43	0.379	0.000	مرتفعة	

من الجدول رقم (9) تبين أن من أكثر المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة هي تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة المرحلة الثانوية، يلي ذلك ضعف أنظمة التسجيل والقبول، وفي الترتيب الثالث ضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي ثم قبول الطلبة يتم بدون معايير اختيار، يلي ذلك إهمال الالتزام ببرامج الإرشاد والتوجيه تقدير الطلبة لأعضاء هيئة التدريس، فقد تراوحت قيم متوسط الاستجابة ما بين (2.79 إلى 2.24).

أما المعوقات التي كانت درجة الاتفاق عليها متوسطة فهي معايير تقييم الطلبة غير موضوعية، يلي ذلك عدم رعاية المبدعين من الطلبة، حيث كانت قيمة متوسط الاستجابة (2.14 و2.1) على الترتيب وكانت قيم الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

وكانت قيمة متوسط الاستجابة لإجمالي المحور (2.43) وقيمة الدلالة الإحصائية صفراً وهي أقل من 0.05، وتشير إلى اتفاق أفراد العينة على وجود ارتفاع في مستوى المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة , وقد أضاف بعض أعضاء هيئة التدريس بعض المعوقات الأخرى المتعلقة بجودة الطلبة، مثل عدم التزام

بعض الطلبة بحضور المحاضرات والغياب المتكرر وكذلك تفشي ظاهرة الغش والاهتمام أكتر بالأمور الأخرى البعيدة كل البعد عن عملية التعلم واكساب المهارات.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. بينت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البرنامج التعليمي كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.21)، وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى قلة اعتماد المناهج على استراتيجيات واضحة لعملية التعلم وعدم احتوى طرق التدريس علي أساليب لتنمية التعلم، وكذلك عدم وجود خطط معتمدة لتدريب الميداني ولا يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس في تصمم المناهج.
2. أظهرت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة عضو هيئة التدريس كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.51) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير محددة مسبقا ولا توجد آليات لقياس رضائهم، ولا توجد أي حوافز تشجيعية تقدم لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم، ولا وجود لتقييم أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري وكثرة أعباء العمل الإداري تضعف من أداء أعضاء هيئة التدريس.
3. أوضحت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة البحث العلمي كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.49) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى قلة الاهتمام بدعم أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي كذلك قلة تشجيعهم عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية وقلة تشجيعهم لنقل المعرفة والترجمة ولا وجود لدعم معنوي يقدم لأعضاء هيئة التدريس.

4. بينت الدراسة أن مستوى المعوقات المتعلقة بجودة الطلبة كان مرتفعاً، فكانت قيمة متوسط الاستجابة (2.43) وفق مقياس التدرج الثلاثي، وذلك عائد إلى تدني المستوى العلمي لمخرجات طلبة المرحلة الثانوية، كذلك ضعف أنظمة التسجيل والقبول بالمعاهد محل الدراسة، وأخيرا ضعف مستوى الطلبة الفكري والثقافي، وقبول طلبة الثانوية العامة بدون أدني معايير وإهمال المعاهد محل الدراسة لبرامج الإرشاد والتوجيه.

التوصيات:

تظهر نتائج هذه الدراسة بان هناك جملة من المعوقات التي تحول دون تطبيق الجودة الشاملة بالمعاهد التقنية العليا , ولذا فان الحاجة أصبحت ملحة أمام المسؤولين بالهيئة الوطنية للتعليم الفني والتقني ، للعمل علي إزالة كافة المعوقات لنهوض بهذه المعاهد ، ووفقا لنتائج الدراسة نعرض بعض المقترحات والتوصيات لتساعد علي إزالة هذه المعوقات والإشكاليات، والتي منها

1. يجب أن تحتوي طرق التدريس علي أساليب حديثة لتنمية التعلم وأن تحتوي كافة المناهج علي خطط واضحة لعملية التعلم.

2. توفير بعض الوسائل التعليمية والفنية الحديثة التي تناسب البرامج التعليمية والاهتمام أكثر بالمعاهد التقنية العليا من كافة النواحي.

3. اختيار أعضاء هيئة التدريس وفق معايير محددة مسبقا وفقا خطط الاحتياجات وتطبيق معايير الجودة لهم، مع وجود آليات مناسبة لقياس رضا أعضاء هيئة التدريس وان يتم ذلك بشكل دوري ومنظم.

4. تقديم كافة الحوافز سواء كانت المادية أو المعنوية لأعضاء هيئة التدريس عند تحسن أدائهم، والتقليل من أعباء العمل الإداري المكلف به عضو هيئة التدريس.

5. العمل على دعم أعضاء هيئة التدريس ماديا ومعنويا عند قيامهم بالبحث العلمي، وتشجيعهم عند مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العلمية.
6. العمل على إجراء اختبارات تمهيدية لطلبة مرحلة الثانوية العامة عند التحاقهم بالمعاهد العليا، ووضع برامج لاختيار الأنسب منهم، والعمل علي رفع مستوى أنظمة التسجيل والقبول وتزويدهم بمنظمات تسجيل حديثة والعمل علي وضع برامج واضحة لتوجيه وإرشاد الطلبة.

المراجع:

1-توفيق راشد. فتحي العائب (2017). فهم الأسس والقواعد الممكنة لتحقيق معايير الجودة الشاملة. المؤتمر العلمي الأول. كلية التربية. تيج.
2-رمضان حسن غلام (2017). الصعوبات والحلول المقترحة لتحقيق معايير الجودة الشاملة. في كليات التربية. المؤتمر العلمي الأول. بكلية التربية. تبجي.
3-محمد الشعار. (2001) مفهوم الجودة الشاملة. مجلة الاقتصاد الإسلامي. عدد 243.
4-مختار خليفة قشوط. (2017) المعوقات التي تحول دون تحقيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات الليبية.
5-عبد الحكيم هيبة. (2017) معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعات الليبية. دراسة تطبيقية على جامعة. طرابلس.
6-عواطف إبراهيم. (2009) إدارة الجودة الشاملة. دار الفكر. عمان.
7-المختار علي اشنان. (2017) مدى إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية. المؤتمر العلمي الأول.
8-خضر كاظم. (2000) إدارة الجودة الشاملة. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
9-توفيق مسعود راشد. (2017) فهم الأسس والقواعد الممكنة لتحقيق معايير الجودة الشاملة. المؤتمر العلمي الأول.
10-عبد العزيز ابوتيعه. (1998) إدارة الجودة الشاملة المفاهيم والتطبيقات مجلة الأدب.
11-عبد الناصر الشيباني. (2017) الجودة في التعليم الجامعي ودورها في التنمية الاقتصادية. المؤتمر العلمي الأول.
12-فريد زين الدين(1996) المنهج العلمي لتطبيق الجودة في المؤسسات العربية. دار الكتب للنشر. القاهرة.
13-علي صالح ابوعائشة (2017) أسس إدارة الجودة الشاملة ومعوقات تطبيقها في الجامعات الليبية. المؤتمر العلمي الأول.
14-احمد المشهراوي (2004) إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة الجودة في التعليم العالي. العدد 1. المجلد 1. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

اعتبار شرع مَن قبلنا في بناء الأحكام

أ. يوسف محمد حسين

محاضر مساعد بالمعهد العالي للتقنيات الهندسية/ طرابلس

الملخص

موضوع هذا البحث أحد الأدلة التي اختلف علماء الأصول في حجيته، واعتباره دليلا تُستنبط منه الأحكام، وهو شرع من قبلنا، وقد بيّن أن المقصود بشرع من قبلنا: الأحكام التي شرعها الله تعالى للأمم السابقة بواسطة أنبيائهم الذين أرسلهم إلى تلك الأمم. وأن هذه الأحكام المنقولة إلينا من الشرائع السابقة على أربعة أنواع:

النوع الأول: الأحكام التي لم يرد لها ذكر في شرعنا، وهذه لا خلاف في أنها ليست شرعا لنا.

النوع الثاني: الأحكام التي وردت في شريعتنا وقام الدليل على نسخها، وهذه كسابقتها ليست شرعا لنا باتفاق العلماء.

النوع الثالث: الأحكام التي قام الدليل على إقرارها بالنسبة لنا، وهذه تكون شرعا لنا، ويلزمنا العمل بها بالاتفاق.

النوع الرابع: الأحكام التي قصها الله تعالى في القرآن، أو ذُكرت على لسان نبيه –صلى الله عليه وسلم –من غير إنكار لها أو إقرار، ولم يرِد في شرعنا ما يدل على نسخها ورفعها عنا. وهذا النوع من الأحكام هو الذي اختلف العلماء فيه، وذلك على قولين:

القول الأول: أنها شرع لنا، ويلزمنا العمل بها.

والقول الآخر: أنها ليست شرعا لنا، ولا يلزمنا العمل بها. وخلص البحث إلى أن القول الأول هو الراجح منهما، بشرط أن تثبت صحته، وذلك لقوة الأدلة التي استند إليها أصحاب هذا القول.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الأمين، وعلى آلة وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد؛

فإن أبرز ما تميزت به الشريعة الإسلامية من خصائص أن أحكامها وتشريعاتها المختلفة تقوم أساسا على الدليل والحجة والبرهان، وقد جاء علم أصول الفقه لتطبيق هذه الخاصية، من حيث إنه يبين مصادر تلك الشريعة الغراء، ويُظهر مدى حجيتها، ومراتبها في الاستدلال، وكيفية استخراج الأحكام منها، ولما كانت هذه المصادر منها ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه، أردتُّ في هذا البحث أن أتناول بالدراسة أحد المصادر التي اختُلِف في حجيتها ودلالتها على الأحكام، وهو شرع مَن قبلنا، وجعلت عنوانه: "**اعتبار شرع مَن قبلنا في بناء الأحكام**"، والذي دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، وجدت أنه يستحق البحث والتقصي من أجل تحرير القول في هذا الدليل، وذلك بجمع ما تناثر من أقوال العلماء في بحث مستقل، يستوعب أقوالهم، وأدلتهم، ومناقشاتهم، ويبين ما يترجح من الأقوال.

منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي، وذلك بتتبع أقوال العلماء في هذه المسألة، وعرض ما أوردوه من أدلة، ثم اتبعت المنهج التحليلي النقدي لها، للوصول إلى القول الراجح.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة.

المقدمة: ضمنتها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجيته، وخطته.

المطلب الأول: تعريف شرع من قبلنا. **المطلب الثاني:** أنواع شرع من قبلنا.

المطلب الثالث: بيان مذاهب العلماء في شرع من قبلنا، وبيان أدلتهم في ذلك، مع إيراد المناقشات والردود.

المطلب الرابع: ذكرت فيه ثمرة الخلاف في المسألة، ثم القول الراجح فيها.

وأما الخاتمة: فذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

المطلب الأول: تعريف شرع من قبلنا

المراد بشرع من قبلنا: ما نُقل إلينا من أحكام تلك الشرائع التي كانوا مكلفين بها، على أنها شرع الله عز وجل لهم، وما بيّنه لهم رسلهم عليهم الصلاة والسلام[i].

كما عرف شرع من قبلنا بأنه: الأحكام التي شرعها الله تعالى لمن سبقنا من الأمم، وأنزلها على أنبيائه ورسله، لتبليغها لتلك الأمم[ii].

فهذه الأحكام التي نقلت إلينا من شرائعهم، هل النبي صلى الله عليه وسلم بعد البعثة –والأمة من بعده –مكلفون باتباعها، ومتعبدون بها، أم لا؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، لابد أن ننبه إلى عدة أمور[iii]:

1- إن الشريعة الإسلامية قد نسخت جميع الشرائع السابقة على وجه الإجمال، قال الله تعالى: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[iv].

2- إنها لم تنسخ جميع ما جاء في تلك الشرائع على وجه التفصيل، فهي لم تنسخ وجوبَ الإيمان بالله تعالى، وتحريمَ الكفر، والقتل، والزنا، والسرقة، فكل نبي دعا لهذا بأمر من الله تعالى، وكذلك نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم– .

3- ما نقل إلينا من شرائع مَن قبلنا في كتب أصحاب تلك الشرائع، أو على ألسنة أتباعها، لا يعتد به شرعا؛ لما وقع في كتبهم من تغيير وتحريف، ولأن غير المسلم لا يوثق به في نقل شريعة المسلم إليه، قال تعالى: (وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسِبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنْ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّه وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ)[v] وأما ما نقل إلينا من أحكام هذه الشرائع في القرآن الكريم، أو السنة الصحيحة، فلا شك أن هذا نقل صحيح يعتد به، ولكن المنقول حينئذ على أنواع، تفصيلها في المطلب التالي.

المطلب الثاني: أنواع شرع من قبلنا:

ما نُقل إلينا من الشرائع السابقة قسمان[vi]:

الأول–ما لم يرد له ذكر أصلا في شريعتنا، وهذا لا خلاف في أننا غير متعبدين به؛ لأنه لا طريق إلى معرفته إلا بالنقل عنهم، وهم غير مؤتمنين في النقل بعد أن ثبت تبديلهم وتحريفهم في كتبهم، فيحتمل أن يكون ذلك من جملة ما غيروا أو بدلوا.

الثاني–ما ثبت ذكره في شريعتنا، وهو نوعان[vii]:

1- ما ثبت نسخه في شريعتنا، كتحريم كل ذي ظفر، وشحوم البقر والغنم على اليهود، الذي أخبر الله تعالى بقوله:(وَعَلَى الذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)[viii].

فإن الله – تعالى –نسخ ذلك التحريم في شريعتنا في قوله تعالى قبل هذه الآية:(قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقاً أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)[ix].

ومثله في ذلك الغنائم، فإن الرسول –صلى الله عليه وسلم –يقول:" أحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد من قبلي"[x].

فإن هذا الحديث يفيد أن الغنائم كانت محرمة عليهم، ثم نسخ ذلك التحريم بالنسبة إلينا.

وهذا النوع لسنا متعبدين به بالاتفاق[xi].

2–ما لم ينص على نسخه في شريعتنا، وهو صنفان:

الصنف الأول: صنف نُص على أنه مكتوب علينا كما كتب عليهم، أو قُرر مثله في شريعتنا، وهذا لا نزاع في أننا متعبدون فيه؛ لأنه شريعتنا[xii].

من ذلك تشريع الصيام الذي جاء في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ "[xiii].

ومن ذلك الأضحية فإنها سنة إبراهيم عليه السلام، وقد قال صلى الله عليه وسلم عندما سئل عن الأضحية بأنها: " سنة أبيكم إبراهيم"[xiv].

الصنف الثاني: صنف لم ينص فيه على ذلك، بل قصه الله تعالى علينا في كتابه، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وهذا هو موضع الخلاف: هل هذه الأحكام شرع لنا، وملزمون بالعمل بها، أو أنها نقلت إلينا على سبيل الإخبار، وليس علينا امتثالها، ولا الاقتداء بها، ولا القياس عليها؟

إذن محل اختلاف العلماء في شرع من قبلنا ليس على إطلاقه، بل هو فيما ثبت بشرعنا أنه شرع لمن قبلنا، ولم يأت في شريعتنا ما يدل على إقراره أو نسخه.

المطلب الثالث: مذاهب العلماء في شرع من قبلنا

اختلف علماء الأصول في اعتبار شرع من قبلنا على قولين[xv]:

القول الأول: هو أن ما صح من شرع مَن قبلنا شرع لنا من طريق الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم لا من جهة كتبهم المبدلة، فيجب علينا العمل به، ما لم يرد في شرعنا خلافه، ولم يظهر إنكار له.

وإلى هذا ذهب جمهور الحنفية، والمالكية، وبعض الشافعية، وأحمد في رواية عنه، وهي المرجحة عند أكثر أصحابه[xvi].

القول الثاني: وهو أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا، ولا يلزمنا العمل به، وهذا مذهب الأشاعرة، والمعتزلة، والشيعة، والراجح عند الشافعية، واختاره الغزالي، والآمدي، والرازي، وهو رواية أخرى عن الإمام أحمد[xvii].

الأدلة والمناقشة

أولًا –أدلة أصحاب القول الأول

احتج القائلون بأن شرع مَن قبلنا شرع لنا بالكتاب والسنة والمعقول[xviii]:

أ –**أما** الكتاب: فعدة آيات منها:

1.قوله تعالى في حق الأنبياء–عليهم الصلاة والسلام– : (أُولَئِكَ الذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ)[xix].

فقد أمر الله تعالى نبيه– صلى الله عليه وسلم– بالاقتداء بهداهم، وشرعهم من هداهم؛ لأن الهدى اسم جامع للإيمان والشرائع جميعا، فالاهتداء لا يقع إلا بهما، فوجب عليه صلى الله عليه وسلم اتباع شرعهم، وما كان واجبا في حقه كان واجبا في حقنا.

فإن قيل: المراد بقوله (بِهُدَاهُمْ) التوحيد، والدليل عليه أنه أضاف ذلك إلى الجميع، والذي يشترك الجميع فيه هو التوحيد، فأما الأحكام الشرعية فإن الشرائع فيها مختلفة ولا يمكن اتباع الجميع فيها[xx].

وأجيب: بأن الشريعة من جملة الهدى فتدخل في عموم قوله تعالى: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ)، فاللفظ عام فيجب حمله على عمومه، إلا ما خصه الدليل، وليس إذا

قام الدليل على اختلافهم في حكم أو أحكام يسيرة مما يمنع إطلاق لفظ الاتفاق عليهم في الشريعة إذا كان حكمهم اقتداء بعضهم ببعض، ولذلك يقال في المسلمين اليوم إنهم مقتدون بمن تقدم من الصحابة، ومَن توفي في عصر النبي – صلى الله عليه وسلم– ، ومتبعون لهم، وقد نسخت بعد موتهم أحكام يجب مخالفتهم فيها[xxi].

2. قوله تعالى: (شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالذِي أَوْحَيْنَا إِلْيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ)[xxii].

فالدين اسم لما يدان الله تعالى به من الإيمان والشرائع، فدلت الآيات على وجوب اتباعنا لشريعة نوح عليه السلام ومن ذُكر من الأنبياء بعده.

ونوقش هذا الدليل: بأن المراد من الدين إنما هو أصل التوحيد لا ما اندرس من شريعته، ولهذا لم ينقل عن النبي – صلى الله عليه وسلم– البحث في شريعة نوح[xxiii].

ورُد هذا النقاش: بأن الكتاب والسنة قد بَيَّنَا أن الدين يشمل الأمور العملية، كما يشمل الأمور الاعتقادية، فقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث جبريل: "هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم"[xxiv]، يعني الإسلام والإيمان والإحسان، مع أنه فسر الإسلام فيه بأنه يشمل الأمور العملية كالصلاة والزكاة والصوم والحج، ومعلوم أن الصلاة والزكاة والصوم والحج أمور عملية لا عقائد. وقد قال تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ)[xxv]، وقال: (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ)[xxvi]، فدل الكتاب والسنة على أن الدين يشمل الأمور العملية[xxvii].

3. قوله تعالى: (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[xxviii]، فقد أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن يتبع ملة إبراهيم عليه السلام، والأمر للوجوب، والملة هي الشريعة[xxix].

وأجيب عن ذلك: بأن المراد بلفظ الملة إنما هو أصول التوحيد دون الفروع الشرعية، ويدل على ذلك أربعة وجوه[xxx]:

الأول–أن لفظ الملة لا يطلق على الفروع الشرعية، بدليل أنه لا يقال ملة الشافعي وملة أبي حنيفة لمذهبيهما في الفروع الشرعية.

الثاني–أنه قال عقب ذلك: (وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) ذكر ذلك في مقابلة الدِّين، ومقابل الشرك إنما هو التوحيد.

الثالث–أنه تعالى قال: (وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ)، ولو كان المراد من الدين الأحكام الفرعية لكان من خالف فيها من الأنبياء سفيها وهو محال.

الرابع– أنه لو كان المراد من الدين فروع الشريعة لوجب على النبي صلى الله عليه وسلم البحث عنها لكونه مأمورا بها، وذلك مع اندراسها ممتنع[xxxi].

4. قوله تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُواْ)[xxxii]، والنبي صلى الله عليه وسلم من جملة النبيين، فوجب عليه الحكم بها.

وأجيب: بأن قوله تعالى: (يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ) صيغة إخبار، لا صيغة أمر، وذلك لا يدل على وجوب اتباعها، وبتقدير أن يكون ذلك أمرا فيجب حمله على ما هو مشترك الوجوب بين الأنبياء وهو التوحيد دون الفروع الشرعية المختلف فيها فيما بينهم، لإمكان تنزيل لفظ النبيين على عمومه بخلاف التنزيل على الفروع الشرعية[xxxiii].

5. قوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ)[xxxiv]، فإن العلماء احتجوا بها على وجوب القصاص في شرعنا، ولو لم يكن النبي –صلى الله عليه وسلم– متعبدا بشرع من قبله لما صح الاستدلال بكون القصاص واجبا في بني إسرائيل على كونه واجبا في شرعه[xxxv].

وأجيب: بأن إيجاب القصاص ثابت في شرعنا وليس فقط في شرع من قبلنا، قال تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى)[xxxvi]، وقال تعالى: (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)[xxxvii]، وقال سبحانه: (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[xxxviii].

وأجيب عن ذلك: بأن جميع الآيات المذكورة متعارضة، والعمل بجميعها ممتنع، وليس العمل ببعض أولى من البعض[xxxix].

فبعض هذه الآيات يوجب اتباع ملة إبراهيم، وبعضها يوجب اتباع شريعة نوح، وبعضها يوجب العمل بكل الشرائع، وليس العمل بشريعة نوح أولى من العمل بشريعة إبراهيم، وهكذا.

ب–وأما السنة: فاستدلوا بأحاديث منها:

1. ما روي أنه صلى الله عليه وسلم طُلب منه القصاص في سن كسرت، قال أنس بن النضر: أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها، فقال: يا أنس!" كتاب الله القصاص"[xl]، وليس في القرآن ما يقضي بالقصاص في السن إلا ما حكي عن التوراة في قوله تعالى: (وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ)[xli]، ولولا أنه متعبد بشرع من قبله لما صح الاستدلال بكون القصاص واجبا في دين بني إسرائيل على كونه واجبا في دينه[xlii].

وأجيب: بأنا لا نسلم أن كتابنا غير مشتمل على قصاص السن بالسن، ودليله قوله تعالى: (فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ) وهو عام في السن وغيره، فدخل السن تحت عمومه[xliii].

2. ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: "من نام عن صلاة أو نسيها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها"[xliv]، وتلا قوله تعالى: (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي)[xlv]، وهو خطاب مع موسى عليه السلام، فلو لم يكن متعبدا بشرع من قبله لما كان لتلاوة الآية عندئذ فائدة[xlvi].

وأجيب: بأنه لم يذكر الخطاب مع موسى عليه السلام لكونه موجبا لقضاء الصلاة عند النوم أو النسيان، وإنما أوجب ذلك مما أوحي إليه، ونبه على أن أمته مأمورة بذلك كما أمر موسى عليه السلام[xlvii].

3. ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجع إلى التوراة في رجم اليهوديين[xlviii].

وأجيب: بأن مراجعة النبي صلى الله عليه وسلم إنما لإظهار صدقه فيما كان قد أخبره من أن الرجم مذكور في التوراة، وإنكار اليهود ذلك، لا لأنْ يستفيد حكم الرجم منها، ولذلك فإنه لم يرجع إليها فيما سوى ذلك[xlix].

4.ما رواه البخاري عن مجاهد: قال: سألت ابن عباس من أين سجدت؟ فقال: أو ما تقرأ: (وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاُوودَ وَسُلَيْمَانَ) إلى قوله تعالى (أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ) فكان داوود – عليه السلام – ممن أُمر نبيُّكم صلى الله عليه وسلم أن يقتدي به، فسجدها داوود – عليه السلام – فسجدها رسول صلى الله عليه وسلم)[l]، وقد عقب ابن حجر في شرح الحديث بقوله: (واستُدل بهذا على أن شرع من قبلنا شرع لنا) .

ولا يخفى أن سجود التلاوة فرع، فجعل ابن عباس – في هذا الحديث المرفوع – الاقتداء في قوله تعالى: (فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ) يتناول سجود التلاوة، وهذا يدل على عدم التخصيص بالأصول التي هي التوحيد[li].

ج –أما المعقول:

فهو أن الرسول الذي كانت الشريعة منسوبة إليه، لم يخرج عن كونه رسولا ببعث رسول آخر بعده، فكذا شريعته لا تخرج من أن تكون معمولا بها ببعث رسول آخر ما لم يقم دليل النسخ لها، وذلك أن ما ثبت شريعة لرسول، فقد ثبت حقيقةً، وكونه مرضيا عند الله تعالى، وإنما يبعث الرسول ليبين ما هو مرضي عند الله عز وجل، فما علم كونه مرضيا ببعث رسول، لا يخرج عن

أن يكون مرضيا ببعث رسول آخر، وإذا بقي مرضيا كان معمولا به كما كان قبل بعث الرسول الثاني، وكان بعث الرسول الثاني مؤيدا لها، وإلى هذا يشير قوله تعالى: (لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ)[lii]، وقوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ)[liii]، وبهذا يتبين أن الأصل في شرائع الرسل عليهم السلام الموافقة إلا إذا ظهر تغيير حكم بدليل النسخ[liv].

ثانيًا–أدلة القائلين بأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا

احتج المانعون لذلك بعدة أدلة، من الكتاب والسنة والمعقول:

أ –**أما** الكتاب: فقوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً)[lv]، فدل على أن كل واحد منهم يتفرد بشرع لا يشاركه فيه غيره[lvi].

وأجيب: بأن مشاركتهم في بعض الأحكام لا تمنع من أن تكون لكل واحد منهم شرعة تخالف شرع غيره، كما أن مشاركتهم في التوحيد لا تمنع انفراد كل واحد منهم بشريعة تخالف شريعة غيره.

وجواب آخر: وهو أن هذه الآية إنما نزلت في حَبرين من اليهود، فأُمر صلى الله عليه وسلم أن يحكم بينهما بما أُنزل، ونُهي أن يتبع أهواءهم، ثم عقب ذلك بقوله تعالى:(لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً).

فالظاهر أن شريعة النبي اتباع ما أنزل الله، ولم يخص من أنزل عليه دون غيره، وأن شريعتهم اتباع أهوائهم، وهذا إخبار عن أهل الكتاب دون رسلهم[lvii].

ب – وأما السنة: فعدة أحاديث منها:

1. أن النبي – صلى الله عليه وسلم– لما بعث معاذا إلى اليمن قاضيا قال له: "بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي"[lviii]، ولم يذكر شيئا عن كتب الأنبياء الأولين وسننهم، مع أنه صلى الله عليه وسلم أقره

على ذلك، ودعا له، وقال: "الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يحبه الله ورسوله".

ولو كانت شرائع من قبلنا مدركا من مدارك الأحكام الشرعية لجرت مجرى الكتاب والسنة في وجوب الرجوع إليها، ولم يجز العدول عنها إلى الاجتهاد والرأي إلا بعد البحث عنها واليأس من معرفتها[lix].

فإن قيل: اندرجت التوراة والإنجيل تحت الكتاب فإنه اسم جنس يعم كل كتاب[lx].

فجوابه: بأن اسم الكتاب لا يفهم منه المسلمون غير القرآن، كيف ولم يعهد من معاذ تعلم شيء من هذه الكتب ولا الرجوع إليها.

واعترض: كذلك على الاستدلال بحديث معاذ بأن معاذا – رضي الله عنه – إنما لم يتعرض لذكر التوراة والإنجيل اكتفاء منه بآيات في الكتاب تدل على اتباع التوراة والإنجيل والرجوع إليهما.

وأجيب: بأنه لم يعهد من معاذ قط تعلم التوراة والإنجيل والعناية بهما، وتمييز المحرف منها من غيره، كما عهد منه تعلم القرآن، ولو وجب ذلك لتعلمه جميع الصحابة؛ لأنه كتاب منزل لم ينسخ إلا بعضه، وهو مدرك بعض الأحكام، ولم يتعهد حفظ القرآن إلا بهذه العلة[lxi].

2. ما روي أن النبي – صلى الله عليه وسلم – رأى مع عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – شيئا من التوراة ينظر فيها، فقال: "والذي نفسي بيده لو كان موسى حيا ما وسعه إلا اتباعي"[lxii]، فدل على نسخ ما تقدم[lxiii].

ورُد: بأنه إنما نهاه عن ذلك ؛ لأن التوراة مغيرة ومبدلة، فنُهي عن النظر فيها لهذا المعنى، وكلامنا فيما حكى الله عن دينهم في الكتاب، أو ثبت عنهم بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم [lxiv].

3. قوله صلى الله عليه وسلم: "أُعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود"[lxv]، فدل ذلك على أن كل نبي يختص شرعه بقومه، ومشاركتنا لم تمنع الاختصاص[lxvi].

ج –أما المعقول:

فاحتجوا: بأنه لو كان النبي – صلى الله عليه وسلم – متعبدا بشريعة من قبله لوجب أن لا يؤخر حكم الظهار واللعان انتظارا للوحي ، لأن هذه الحوادث أحكامها في التوراة ظاهرة[lxvii].

وأجيب: بأنه إنما انتظر الوحي ولم يرجع إلى كتبهم؛ لأن ما معهم من التوراة مغير ومبدل فلم يجز الرجوع إليه.

وجواب آخر: أنه إن كان توقف في بعض الأحكام فقد عمل ببعضها، كالرجم، وصيام عاشوراء، وصلاته إلى بيت المقدس[lxviii].

واحتجوا كذلك: بأنه لو كان شرعهم شرعا لنا لوجب علينا اتباع كتبهم، وحفظ أقاويلهم، ولما لم يجب ذلك دل على أن شرعهم لا يلزمنا[lxix].

وأجيب: بأننا إنما نجعل شرعهم شرعا لنا فيما ثبت بخبر الله تعالى، وخبر رسوله – صلى الله عليه وسلم– واتباع ذلك وتتبعه واجب، وأما كتبهم وأقاويلهم التي لم تثبت فليست شرعا لنا، فلا يلزمنا حفظها، ولا النظر فيها، بل قد منع منها[lxx].

المطلب الثالث: ثمرة الخلاف.

لقد تباينت كلمة العلماء حول هذا الخلاف، هل هو لفظي، أو معنوي؟ على قولين:

القول الأول: إن الخلاف لفظي ولا ثمرة له؛ لأن الذين يحتجون بشرع من قبلنا لا يستدلون به وحده على إثبات حكم شرعي، بل يذكرونه مع عدد من الأدلة الشرعية الثابتة بشرعنا، وممن ذهب إلى ذلك من المعاصرين:

1. الدكتور محمد مصطفى شلبي: إذ يقول بعد عرضه للمسألة وأدلتها:(ومن أمعن النظر في هذه المسألة وجد الخلاف فيها لا معنى له؛ لأنه فيما ورد في شريعتنا حكاية عنهم في كتاب الله أو سنة نبيه ولم يظهر له ناسخ)[lxxi].
2. الدكتور عبد الكريم زيدان: حيث يقول بعد عرض المسألة والخلاف فيها: (والحق أن هذا الخلاف غير مهم؛ لأنه لا يترتب عليه اختلاف في العمل، فما من حكم من أحكام الشرائع السابقة قصه الله تعالى علينا، أو بينه النبي صلى الله عليه وسلم لنا إلا في شريعتنا ما يدل على نسخه أو بقائه في حقنا، سواء جاء دليل الإبقاء أو النسخ في سياق النص الذي حكى لنا حكم الشرائع السابقة، أو جاء ذلك الدليل في مكان آخر من نصوص الكتاب والسنة)[lxxii].
3. الدكتور وهبة الزحيلي: حيث قال بعد عرضه للمسألة: (ولكن لدى التحقيق الذي سبق، يتبين ليس شرع من قبلنا دليلا مستقلا من أدلة التشريع وإنما هو مردود إلى الكتاب والسنة؛ لأنه لا يعمل به كما عرفنا إلا إذا قصه الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم من غير إنكار، ولم يرد في شرعنا ما يدل على نسخه، فالحق أن شرع من قبلنا ليس شرعا مستقلا لنا)[lxxiii].

القول الثاني: إن الخلاف معنوي، وله ثمرة كبيرة؛ لأنه يجوز أن يستدل به من غير حاجة إلى أدلة أخرى، وذلك أن القائلين بحجية شرع من قبلنا قد استدلوا به، وجعلوه ضمن أدلتهم في إثبات أحكام شرعية[lxxiv].

القول الراجح:

بعد عرض الآراء والأدلة في المسألة يظهر – والله أعلم – أن القول الراجح هو أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا، إلا إذا ورد في القرآن والسنة، ولم يرد ما يدل على نسخه، ويكون الاستدلال به حينئذ استدلالا بالقرآن أو السنة، وفي هذا يقول الشنقيطي رحمه الله: " الذي يظهر من الخلاف أن شرع من قبلنا

الثابت بشرعنا يكون شرعا لنا من حيث وروده في شرعنا لا من حيث كونه كان شرعا لمن قبلنا؛ لأن الله تعالى أنزل علينا هذا الكتاب العزيز لنعمل بكل ما دل عليه من الأحكام، سواء علينا كان شرعا لمن قبلنا أم لا، والله تعالى ما قص علينا أخبار الماضين إلا لنعتبر بها، فنجب الموجب الذي نجا بسببه الناجون منهم"[lxxv] .

الخاتمة والتوصيات

بعد إتمام هذا البحث – بفضل من الله ومنِّه – ومن خلال ما جاء فيه من كلام أهل العلم في مسألة شرع من قبلنا أذكر بإيجاز أهم النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

1. إن مسألة شرع من قبلنا تعد من مصادر التشريع المختلف في حجيتها ودلالتها على الأحكام الفقهية.
2. إن شرع من قبلنا – عند القائلين به – لا يعتبر دليلا مستقلا، وإن الحكم الثابت به يعتبر في الواقع ثابتا بالنص الذي ورد فيه ذكر ذلك الحكم.
3. الاختلاف في شرع من قبلنا منهم من يراه اختلافا لفظيا لا حقيقيا ولا يترتب عليه أثر في الأحكام الفقهية، ومنهم يراه معنويا وله آثار على المسائل الفقهية.
4. الاختلاف الواقع في المسألة إنما هو في الفروع فقط، أما الأصول فدين الأنبياء كلهم واحد على التوحيد، ومعرفة الله وصفاته.

التوصيات

1. الاهتمام بهذا النوع من الدراسات الأصولية فهو يربي الملكة الأصولية وينمي الحس الاجتهادي لدى الباحث.
2. إفراد المسائل الأصولية المختلف فيها ببحوث مستقلة تجمع فيها ما تناثر في مصادر علم الأصول من أقوال وأدلة ومناقشات، والخلوص بعد ذلك

إلى الراجح من الأقوال، وهذا يساعد في استيعاب هذه المسائل وفهمها الفهم الصحيح.

الهوامش

[i] . أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، ص 532.

[ii] - الوجيز في أصول الفقه: ص 252.

[iii] - ينظر: أثر الأدلة المختلف فيها، ص 532، 533.

[iv] - سورة آل عمران: الآية 85.

[v] - نفس السورة، الآية 78.

[vi] - ينظر: كشف الأسرار 2/ 172، ومذكرة أصول الفقه: ص 162، وأصول الفقه الإسلامي لشلبي: 362.

[vii] - المصادر نفسها.

[viii] - سورة الأنعام، الآية 146.

[ix] - سورة الأنعام، الآية 145.

[x] - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، 1/ 370، رقم (521) .

[xi] - ينظر: كشف الأسرار، 2/ 172، ومذكرة أصول الفقه: ص 162، وأصول الفقه لشلبي 1/ 363.

[xii] - ينظر: أثر الأدلة المختلف فيها، ص 533.

[xiii] - سورة البقرة: الآية 183.

[xiv] - أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الحج، 2/ 422، رقم (3467)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

[xv] - هناك قول ثالث: هو التوقف، قال به بعض العلماء، قالوا حتى يتبين الدليل الصحيح. فالأدلة متعارضة من وجهة نظرهم، لكن هذا التوقف لا وجه له، حتى قال الآمدي: " وهو بعيد". ينظر: إرشاد الفحول: 2/ 985، وأصول الفقه للزحيلي: 2/ 844.

[xvi] - ينظر: كشف الأسرار للبخاري: 2/ 172، و فواتح الرحموت: 2/ 184، وأصول السرخسي: 2/ 99، وإحكام الفصول: 327، والتبصرة: ص 285، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني: 199.

[xvii] - ينظر: المستصفى: 1/ 205، و الإحكام للآمدي: 4/ 123، وحاشية البناني: 2/ 352، والتمهيد في تخريج الفروع للإسنوي: 1/ 441، والمنخول: 1/ 233، وروضة الناظر: ص 82، والمختصر في أصول الفقه: 161.

[xviii] - ينظر: إحكام الفصول: ص 328، والمستصفى: 1/ 207، و روضة الناظر: 83، والإحكام للآمدي 4/ 125.

[xix] - سورة الأنعام: الآية 90.

[xx] - ينظر: إحكام الفصول: ص 328.

[xxi] - ينظر: أحكام الفصول: 328، والتبصرة: 1/ 286، و روضة الناظر: 83، وكشف الأسرار: 2/ 171، وشرح اللمع: 1/ 529.

[xxii] - سورة الشورى: الآية 13.

[xxiii] - ينظر: إحكام الفصول: 329، والإحكام للآمدي: 4/ 128، والمستصفى: 1/ 207.

[xxiv] - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، 1/ 27، رقم 50.

[xxv] - سورة آل عمران: الآية 19.
[xxvi] - سورة آل عمران: الآية 85.
[xxvii] - ينظر: مذكرة أصول الفقه: ص 163.
[xxviii] - سورة النحل: الآية 123.
[xxix] - ينظر: الإحكام للآمدي: 4/ 125، وروضة الناظر: ص 83.
[xxx] - ينظر: المستصفى: 1/ 207، والإحكام للآمدي: 4/ 128.
[xxxi] - ينظر: المصادر السابقة، وروضة الناظر: ص 83.
[xxxii] - سورة المائدة: الآية 44.
[xxxiii] - ينظر: الإحكام للآمدي 4/ 125، وأثر الأدلة المختلف فيها: ص 536.
[xxxiv] - سورة المائدة: الآية 45.
[xxxv] - ينظر: أصول الفقه للخضري: ص 256، وأصول الفقه للزحيلي: 2/ 844.
[xxxvi] - سورة البقرة: الآية 178.
[xxxvii] - سورة البقرة: الآية 194.
[xxxviii] - سورة البقرة: الآية 179.
[xxxix] - ينظر: الإحكام للآمدي: 4/ 129، والوجيز: ص 265، 266.
[xl] - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، 2/ 961، رقم 2556.
[xli] - سورة المائدة: الآية 45.
[xlii] - ينظر: المستصفى: 1/ 208، والإحكام للآمدي: 4/ 126.
[xliii] - ينظر: المصادر السابقة.
[xliv] - أخرجه بهذا ابن الجارود في المنتقى، كتاب الصلاة، باب النائم في الصلاة وقضاء الفوائت، 1/ 70.
[xlv] - سورة طه: الآية 14.
[xlvi] - ينظر: المستصفى: 1/ 208، إحكام الفصول: ص 129، والإحكام للآمدي 4/ 126، وروضة الناظر: ص 82.
[xlvii] - ينظر: الإحكام للآمدي: 4/ 129.
[xlviii] - ينظر: سنن أبي داود، 4/ 153، رقم 4445.
[xlix] - ينظر: المستصفى: 1/ 208، والإحكام للآمدي: 4/ 126، وروضة الناظر: ص 83.
[l] - كتاب التفسير، سورة ص، 4/ 1808، رقم 4528.
[li] - ينظر: إحكام الفصول: ص 329، ورحلة الحج إلى بيت الله الحرام: ص 110، ومذكرة أصول الفقه: ص 162، 163.
[lii] - سورة البقرة: الآية 285.
[liii] - سورة المائدة: الآية 48.
[liv] - أثر الأدلة المختلف فيها: ص 536، 537، وينظر: إحكام الفصول: ص 330.
[lv] - سورة المائدة: الآية 48.
[lvi] - ينظر: إحكام الفصول: 330، وروضة الناظر: ص 82.
[lvii] - ينظر: إحكام الفصول: ص 330، وشرح اللمع: 1/ 530، والتبصرة: 286/1.
[lviii] - أخرجه أبو داود في سننه، 3/ 303، رقم 3592، والترمذي في سننه، 3/ 616، رقم 1327.
[lix] - ينظر: الإحكام للأمدي: 4/ 123، وروضة الناظر: ص 82، والمستصفى: 1/ 206.
[lx] - ينظر: المستصفى: 1/ 206، وروضة الناظر: ص 82.
[lxi] - ينظر: المستصفى: 1/ 206، وآراء الباقلاني الأصولية: ص 235.
[lxii] - أخرجه أحمد في مسنده، 3/ 387، رقم 15195، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبدالله.
[lxiii] - شرح اللمع: 1/ 530، والتبصرة: 1/ 286، والمستصفى: 1/ 206.
[lxiv] - ينظر: شرح اللمع: 1/ 530، والتبصرة: 1/ 287.

[lxv] - أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، 1/ 370، رقم 521.
[lxvi] - ينظر: روضة الناظر: ص 82.
[lxvii] - إحكام الفصول: ص 231، وشرح اللمع: 1/ 235، والتبصرة: 1/ 288.
[lxviii] - المصادر السابقة.
[lxix] - إحكام الفصول: ص 330، 331.
[lxx] - المصدر السابق.
[lxxi] - أصول الفقه الإسلامي: ص 365.
[lxxii] - الوجيز في أصول الفقه: ص 265.
[lxxiii] - أصول الفقه الإسلامي: 2/ 849.
[lxxiv] - ينظر: المهذب في أصول الفقه: 3/ 979، 980.
[lxxv] - رحلة الحج: ص 109، وانظر: مذكرة أصول الفقه: ص 162.

المراجع

1-إبراهيم بن علي الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه، ط 1، دار الفكر، 1403 هـ.
2-ابن السبكي، حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع، دار إحياء الكتب العربية.
3-ابن اللحام البعلي، المختصر في أصول الفقه، دار الفكر، 1980 م.
4-أبو إسحاق الشيرازي، شرح اللمع، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1988 م.
5-أبو البركات النسفي، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، ط 1، دار الكتب العلمية، 1986 م.
6- أبو المعالي عبد الملك الجويني، البرهان في أصول الفقه، ط 4، دار الوفاء، 1997 م.
7- أبو الوليد الباجي، إحكام الفصول في أحكام الأصول، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 1986م.
8- أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى، دار الأرقم بن الأرقم.
9- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط 1، دار الكتب العلمية، 1989 م.
10- سعد الدين التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، 1957 م.
11- سعدي خلف الجميلي، آراء الباقلاني الأصولية، مطبعة السطور، 2001 م.
12- سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، سنن أبي داود، دار الفكر.
13- سيف الدين علي بن محمد الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ط 5، دار الكتب العلمية، 2005م.
14- شهاب الدين محمود الزنجاني، تخريج الفروع على الأصول، ط 1، مكتبة العبيكان، 1420 هـ.
15- عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ط 1، مؤسسة الرسالة، 1400هـ.
16- عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، ط 1، مؤسسة الرسالة، 2004 م.
17- عبد الله بن علي الجارود، المنتقى من السنن المسندة، ط 1، مؤسسة الكتاب الثقافية، 1988 م.

18- محمد الأمين الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، ط 1، دار الشروق، 1983م.
19- محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، ط 5، مكتبة العلوم والحكم، 2001م.
20- محمد الخضري بك، أصول الفقه، ط 1، 2005 م.
21- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، المكتبة العلمية.
22- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط 3، دار ابن كثير، 1987 م.
23- محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ط 1، دار الكتب العلمية، 1990 م.
24- محمد بن محمد الغزالي، المنخول في تعليقات الأصول، ط 2، دار الفكر، 1400 هـ.
25- محمد بن نظام الدين الأنصاري، فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، دار الأرقم بن الأرقم.
26- محمد مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، ط 4، 1983 م.
27- مراد شكري، تحقيق الوصول إلى علم الأصول، ط 1، دار الحسن، 1991 م.
28- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
29- مصطفى ديب البغا، أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي، ط 2، دمشق، 1993م.
30- موفق الدين ابن قدامة المقدسي، روضة الناظر وجُنَّة المُنَاظر في أصول الفقه، ط 1، دار ابن حزم، 2005 م.
31- وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر، ط 2، 2004م.

Our slogan

Excellence, Integrity and Transparency

Alrefak Journal for Knowledge

Semi- annual refereed scientific journal

3th issue August 2019